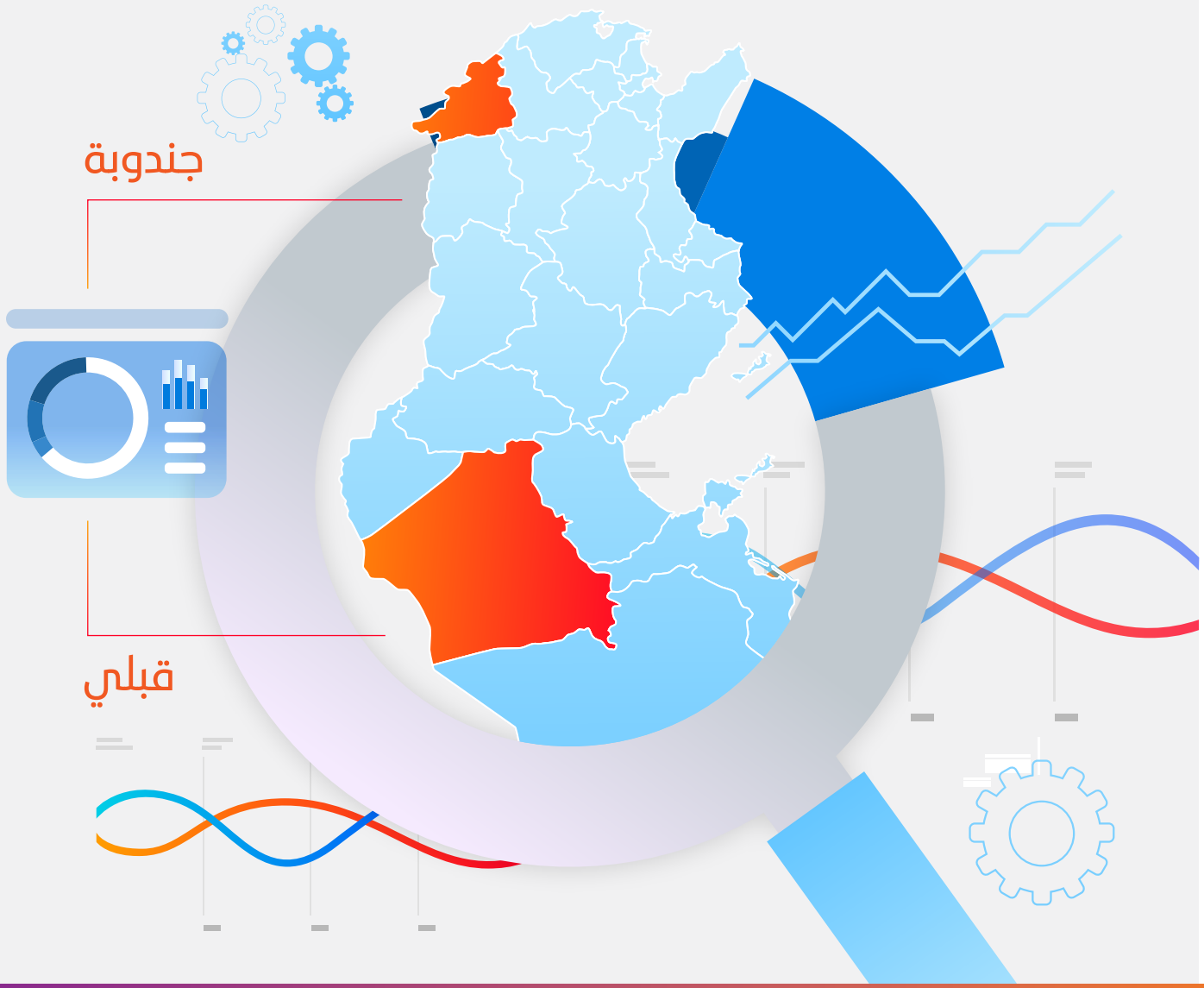

دراسة تشخيصية وتقييمية حول الواقع الاقتصادي بتونس وسبل تجاوز التفاوت التنموي بولايتي جندوبة وقبلي

اعداد: د. رياض بشير

بالشراكة مع :

تونس - مارس 2021

دراسة تشخيصية وتقييمية حول الواقع الاقتصادي بتونس وسبل تجاوز التفاوت التنموي بولايتي جندوبة وقبلي

اعداد: د. رياض بشير

هذه الدراسة منجزة من طرف سوليدار تونس بالشراكة مع نوماد 08، جمعية نخلة وجمعية موطني بيئتي في اطار إئتلاف "من اجل حوكمة عادلة و مواطنية للموارد الطبيعية"، و ذلك بالتعاون مع مشروع الديمقرطية في الشرق الاوسط POMED.

تم انجاز هذه الدراسة كمساهمة في اعداد مخطط التنمية حيث تم ابراز المراحل التنموية التي عرفتها تونس، كما تم اختيار ولايتي جندوبة وقبلي كمنطقتين نموذجيتين لتقديم بعض التوصيات والملاحظات حول المنوال التنموي بهما. بهذه المناسبة نشكر كل المسؤولين ونشطاء المجتمع المدني الذين تم الاستئناس بآرائهم في اعداد هده الدراسة.

جميع الحقوق محفوظة © 2020

بالشراكة مع :

تونس - مارس 2021

الفهرس

مقدمة 1

اولا:تقديم سريع للمراحل التنموية بتونس 2

ثانيا: التمييز و التفاوت التنموي الملاحظ بين ولايات تونس 3

ثالثا: المراحل التنموية ونتائجها على ولاية جندوبة 7

تقديم عام للولاية 8

عرض للمؤشرات الناتجة عن السياسات التنموية السابقة 13

قطاعات الإنتاج بولاية جندوبة 14

- الفلاحة 14
- الغابات بولاية جندوبة 22
- الاستثمارات العمومية والخاصة 23

الوضعية الاجتماعية والتعليمية 33

- الخدمات الاساسية والقطاع الصحي 39

الخدمات الاساسية 39

القطاع الصحي 42

- البطالة والفقر بالولاية 45

تحليل SWOT بولاية جندوبة 49

الميزات التفاضلية والرهانات 53

شجرة المشاكل بولاية جندوبة 55

شجرة الحلول بولاية جندوبة 57

مخرجات مقترحة لتحسين واقع الولاية 59

رابعا: المراحل التنموية ونتائجها على ولاية قبلي 63
تقديم عام للولاية 64
عرض للمؤشرات الناتجة عن السياسات التنموية السابقة بولاية قبلي 66
الوضع الاجتماعي 66
الوضع الفلاحي 70
الظروف المعيشية وتدخلات الدولة 74
الإشكاليات والمقترحات 82
تحليل SWOT 86
الميزات التفاضلية والرهانات 90
الحلول المقترحة والاطار المنطقي بولاية قبلي 91
هيكلة الاقتصاد الجهوي وتركيز نسيج اقتصادي ذو قيمة مضافة عالية 92
دعم التنمية البشرية والادماج الاجتماعي 97
تجسيم طموح الجهة:الرفع من الجاذبية الاقتصادية وتحسين الظروف المعيشية 101
تركيز منظومة للاقتصاد الاخضر ضامنة لتنمية مستديمة 105
الحوكمة الرشيدة 107

خاتمة 110

المراجع 111

مقدمة

تواجه تونس بعد قرابة عشرة سنوات من ثورة 14 جانفي 2011 تحديات عدة نابعة من طبيعة العلاقة بين القوى السياسية العاملة على الساحة خاصة تلك التي تقاسمت مقاعد مجلس نواب الشعب، فلا تزال هناك تخوفات عديدة لدى الشارع متعلقة بالنجاح في التحدي الاقتصادي والاجتماعي. فإيجاد حلول للتمييز التنموي و التفاوت الجهوي بتونس يعد من الاشكاليات الرئيسية التي يجب على الحكومة مواجهتها بفعالية في ظل إغلاق العديد من المصانع والمؤسسات الخاصة نتيجة الصعوبات الاقتصادية وتأثير الوضع الامني المتدهور في ليبيا أضف إلى ذلك تذبذب حركة السياحة التي كانت تشكل مصدرا مهما من مصادر الدخل الوطني التونسي، وبروز ظاهرة الإرهاب إضافة الى تأثيرات وباء "كورونا" مما زاد من وطأة الأوضاع الاقتصادية. فاليوم تعتبر التنمية المحلية المتوازنة وإيجاد مواطن شغل للعاطلين من أهم الملفات الشائكة التي تواجهها تونس، اذ لم تفلح كل برامج التنمية في إيجاد الحلول المناسبة لها. ففي الإطار العام للانفتاح والعولمة، من الصعب جدا أن يقع العدول الفوري عن بعض الاختيارات التي انتهجتها البلاد التونسية منذ زمن لكن في نفس الوقت لا يمكن أن تتواصل السياسات المحلية لتنمية الجهات بنفس الطريقة. وهذا يستوجب القطع مع الحكم العمودي والمسقط إلى الحوكمة أو الحكم الرشيد النابع من الشعب والذي من المفروض أن يتحمل العبء الاكبر في تحديد الخيارات ورسم التوجهات وإقامة المنوال الجديد للتنمية. فاليوم يعتبر التفاوت التنموي الجهوي والمحلي من أكبر الاشكاليات التي تجابهها تونس، بات من الضروري اعادة النظر في منوال التنمية المتبع وتحديد رؤى جديدة وبلورة مقترحات وحلول كفيلة بإعادة صياغة نمط جديد للتنمية الجهوية في تونس. فمنذ الاستقلال تركزت جهود التنمية في المناطق الساحلية التي كان يُظنُ أن تنميتها بالاعتماد على السياحة والصناعة سوف ينتج عنه بصفة آلية تنمية الجهات الداخلية، غير أن ذلك لم يحدث وهذا الامر لا ينفي تطور مختلف الولايات منذ الاستقلال على مختلف الأصعدة من ناحية التجهيزات الأساسية والتمدرس والصحة والسكن والطرقات وهذا أمر طبيعي جدا خلال فترة تجاوزت الخمسين سنة، لكن من غير الطبيعي بقاء التفاوت التنموي الجهوي على حاله بين مناطق الساحل والشمال الشرقي وبين مناطق الوسط الغربي والجنوب. فالتنمية الجهوية أو المحلية لا تقتصر على خلق مواطن شغل أو بعث بعض المشاريع أو المرافق ولاتقتصر على تحقيق معدلات نمو وطنية ايجابية وانما تتمحور أساسا حول مقاومة الاقصاء والتهميش وتوزيع الثروة بصفة عادلة بين مختلف الولايات مما ينتج عنه توفير مواطن الشغل وإنشاء التجهيزات الأساسية والاقتصادية وبعث المرافق الاجتماعية. اليوم اصبح ضروريا اعتماد منوال تنمية بديل، كما انه من النزاهة الاعتراف بأن المنوال التنموي الذي ساد طيلة عقود من الزمن أفرز عديد النقائص وأثبت محدوديته في القدرة على الرفع من الطاقة الإنتاجية الكامنة والتقليص من البطالة وتحقيق التوازن بين الجهات وإيجاد حلول للتفاوت التنموي وضمان توزيع عادل للثروة، ويفعل ما نص عليه الفصل 12 من دستور 2014 في ما يخص التمييز الايجابي لصالح المناطق المهمشة. لذلك وجب التأسيس لمقاربة جديدة تجمع بين النجاعة والعدالة والاستدامة وتضمن تحقيق أعلى مستويات النمو المستدام وتفتح أفاقا أرحب للتشغيل خاصة لفائدة أصحاب الشهائد العليا و تمكن من تحقيق الرفاه الاجتماعي المنشود وترتقي في الآن ذاته بتونس إلى مصاف الدول الصاعدة. في هذا الإطار يأتي هذا البحث كمساهمة من المجتمع المدني في اعداد مخطط التنمية الخماسي القادم 2021-2025، حيث سنتناول المراحل التنموية التي عرفتها ولايتي جندوبة وقبلي ومحاولة لتقييم نتائجها الميدانية كما سنقدم بعض التوصيات والملاحظات حول المنوال التنموي بهاتين المنطقتين وكيفية مجابهة حالات التهميش التي يشعر بها سكان هذه المناطق الداخلية. هذه الدراسة تهدف الى دعم دور المجتمع المدني كقوة اقتراح وتصور خلال اعداد مخطط التنمية الخماسي القادم بولايتي جندوبة وقبلي.

اولا:تقديم سريع للمراحل التنموية بتونس

تميزت البلاد التونسية بعد الاستقلال باختلال التوازن الجهوي والإقليمي بين الشمال من جهة والوسط والجنوب من جهة ثانية وذلك نتيجة للعوامل الطبيعية ومخلفات الاستعمار بالخصوص حيث تركزت الجالية الأوروبية بأخصب الأراضي وبالمدن في الوقت الذي اقتصرت فيه على بعض الضيعات في الوسط والجنوب. هذا الاختلال افرز اذن خارطة تنموية معتلة في تونس متضخمة الرأس في مناطق محظوظة في الشمال والساحل وجسد متهاو في مناطق معدومة ومهمشة في الوسط والداخل. هذه الخارطة انما هي ارث استعماري قديم عمل على تركيز استثماراته في الساحل والعاصمة وتجاهل بقية المناطق، وهو ما أعادت مختلف السياسات التنموية للدولة الوطنية انتاجه بأشكال متقاربة على مدى خمسة عقود[1]. منذ استقلالها شهدت تونس توجهات تنموية مختلفة حيث وقع الاهتمام بصفة خاصة بالقطاعين الصناعي والسياحي حيث تميزت فترة ما بعد الاستقلال ببعث أقطاب صناعية ذات أبعاد تنموية شملت أنحاء عديدة من البلاد مثل المعامل الميكانكية بالساحل، معمل السكر بباجة، المجمع الكيميائي بقابس، معمل عجين الحلفاء بالقصرين، معمل الفولاذ بمنزل بورقيبة... الخ. كما أشرفت الدولة على تنمية القطاع السياحي بإحداث نواتات لمناطق سياحية ساحلية. اما بالنسبة للقطاع الفلاحي فقد جابه عديد العراقيل خاصة العقارية منها وفي هذا الإطار تدخلت الدولة لتنمية المناطق الريفية بانجازها عدة مشاريع خصوصية. كما أنجزت الدولة بعض التحسينات فيما يخص البنية التحتية واساسا الطرقات، بينما لم يقع إضافة خطوط جديدة فيما يخص السكة الحديدية. تونس قامت بتجربة التعاضد وتجربة المنهج التحرري للاقتصاد، كما استجابت لتوجيهات وشروط المؤسسات المالية الدولية إثر الصعوبات التي عرفها ومزال يعاني منها اقتصادها. إجماليا تموقع دور الدولة بين خيارين متضادين يستوجب إيجاد أو إدراج منوال وسطي بينهما :

- الخيار الليبرالي اين القوانين المهيمنة تمنح للدولة دورا ينحصر في وضع التراتيب ومراقبة الظروف التي تتم فيها التنمية.
- خيار الدولة الحاضرة بقوة والتي تساهم بصفة تكاد تكون كلية في عملية التنمية فتقوم بالتخطيط وإيجاد الطرق الملائمة ولها دور المنتج والمعدل للسوق.

شكل 1: معطيات حول البنية التحتية بتونس

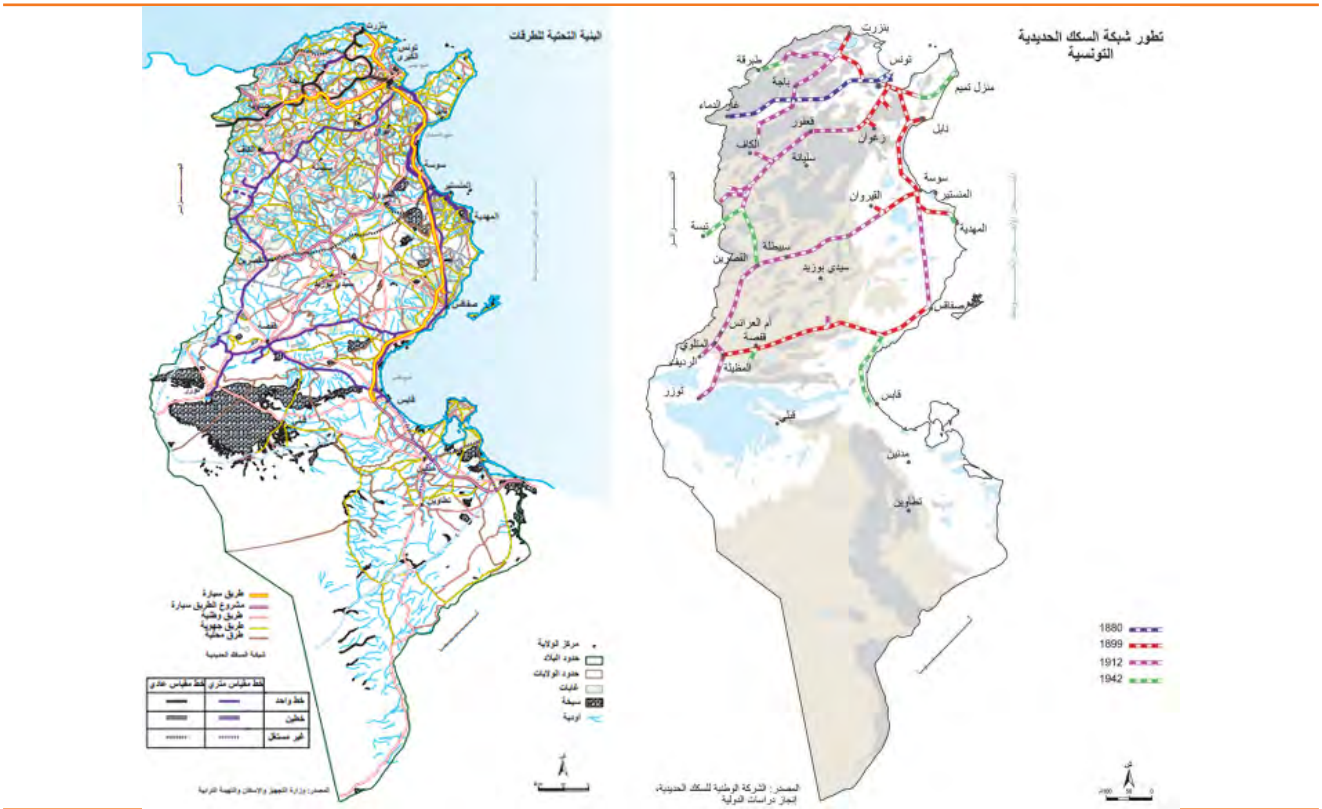

المصدر: وزارة التجهيز

تاريخيا طُرحت مسألة التنمية الجهوية في عدة مراحل وذلك في إطار الدولة الراعية لكن بتوجهات مختلفة. في هذا الإطار سنهتم بإبراز تدخلات الدولة في ولايتي جندوبة وقبلي ونتائجها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

ثانيا: التمييز و التفاوت التنموي الملاحظ بين ولايات تونس

تميزت البلاد التونسية منذ الاستقلال باختلال التوازن الجهوي والإقليمي بين الشمال من جهة والوسط والجنوب من جهة ثانية وذلك نتيجة للعوامل الطبيعية و مخلفات الاستعمار. أما اليوم فإن أكبر اختلال يوجد بين السواحل والدواخل وهي سمة تعد وليدة التوجهات الاقتصادية بعد الاستقلال حيث أن نمط التنمية في تونس يقوم بشكل اساسي على الاستثمارات في المدن الساحلية. لكن ما يميز النمط الاقتصادي التونسي هو افتقاده لتنمية متوازنة ومستدامة مما انجر عنه تفاوت جهوي ومحلي نتجت عنه عديد الإشكاليات و التحركات من بينها ما وقع خلال ثورة جانفي 2011. فالمتأمل في وضعية الاقتصاد التونسي قبيل الثورة يلاحظ أن تونس كانت بالنسبة للعديد من الدول الغربية والمتتبعين المتخصصين ومؤسسات الرصد السياسي الدولية بعيدة على أن تكون دولة مؤهلة لإحداث التغيير السياسي والاجتماعي حتى ولو كان محدودا. فلقد كانت كل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية توحي بالاستقرار الاجتماعي، وبأن الوضع العام لا يعاني من أي خلل يمكن أن يساهم بهذا الحد أو ذاك في خلق احتقان شعبي وتوتر اجتماعي. إلا أن الواقع هو تميز الوضع الاقتصادي بتونس بوجود اختلال كمي وفوارق نوعية وهيكلية بين الجهات تتمثل في نوعية الخدمات، وفي علاقات الإنتاج و الروابط الاجتماعية ونوعية الصناعات والذهنيات والسلوكيات والتركيبة الاجتماعية. حيث تتميز الدواخل والأرياف والمناطق الفقيرة بتهميش اجتماعي واقتصادي أساسا مما جعل المطالب الأساسية للسكان بعد ثورة 14 جانفي 2011 تتلخص في التشغيل و التنمية و الكرامة وتوفير الشغل والعدالة الاجتماعية وكل مقومات الحياة الكريمة لكافة شرائح المجتمع وانتهاج سياسة اقتصادية واجتماعية شعبية ووطنية تقضي على كل مظاهر الرشوة والغش والمحسوبية والفساد لا تميز بين الجهات والمناطق المختلفة للبلاد وتعمل على تنمية كل المناطق التي كانت مقصية. بينما في كثير من مدن الساحل و الشمال الشرقي يوجد تهميش سياسي قبل كل شيء وبالتالي فإن المطالب الأساسية بعد الثورة كانت تتمثل في الديمقراطية و التعددية و التناصف و المطلبية المهنية. مستوى التنمية والتفاوت الجهوي بتونس، أصبح بالأساس ومنذ نهاية السبعينات تفاوتا بين منطقتي الساحل والشمال الشرقي وبين ولايات الداخل وخاصة منها الوسط والشمال الغربي. فتاريخيا واثر الاستقلال ركزت الدولة استراتيجياتها التنموية في مناطق محددة أين يبرز الساحل التونسي كمنطقة تنمية ذات أولوية وذلك نظرا للتمثيل القوي لهاته الجهة في مختلف دواليب الدولة. زد على ذلك اعتبار المناطق الداخلية للبلاد وخاصة منها الجنوبية مناطق معارضة للرئيس السابق الحبيب بورقيبة ومساندة للزعيم صالح بن يوسف [2]. و خلال فترة حكم بن علي ظل نفس التمشي مسيطرا على دواليب الدولة بسيطرة بعض الأشخاص (رجال أعمال و رجال سياسة) على القرار الوطني سواء منه التنموي أو الدبلوماسي مما نتج عنه تفاقم التفاوت الجهوي. فهذا التفاوت بين الولايات هو نتاج لسياسة تنموية غير مجدية اتبعتها تونس منذ عقود مما يستوجب اعتماد سياسات مستقبلية ينتج عنها تحقيق التنمية المستديمة لكل الولايات وخاصة الداخلية منها. وبهذا المعنى نفهم لماذا انطلقت هذه الثورة الاجتماعية من الوسط الغربي، وانتشرت أساسا في المناطق المحرومة التي تُعاني الظلم وفي أجواء الشعور بالحيف الجهوي والغبن الساري بين أبناء تلك الولايات المنسية. ولقد اندلعت ثورة 17 ديسمبر 2010 - 14 جانفي 2011 لتبرز غضب الشعب التونسي من الفساد المستشري بالبلاد، و ارتفاع أسعار الغذاء، وزيادة الفقر خاصة في المناطق الداخلية، وارتفاع متوسط معدل البطالة، وتجاهل الدولة هذه المشكلات ذات الطابع التنموي والاجتماعي إضافة إلى تزييف الإعلام الوطني للحقيقة.

2- صالح بن يوسف أصيل جزيرة جربة بالجنوب الشرقي التونسي، وهو أحد أبرز قادة الحركة الوطنية التونسية. عارض سنة 1955 الاستقلال الداخلي الذي قبل به بورقيبة مما أدى إلى حدوث صدام بينهما. اغتيل بن يوسف في مدينة فرانكفورت الألمانية في أوت 1961.

شكل 2:خريطة تبرز تطور الاحتجاجات بتونس من سنة 2008 الى غاية ثورة 2011

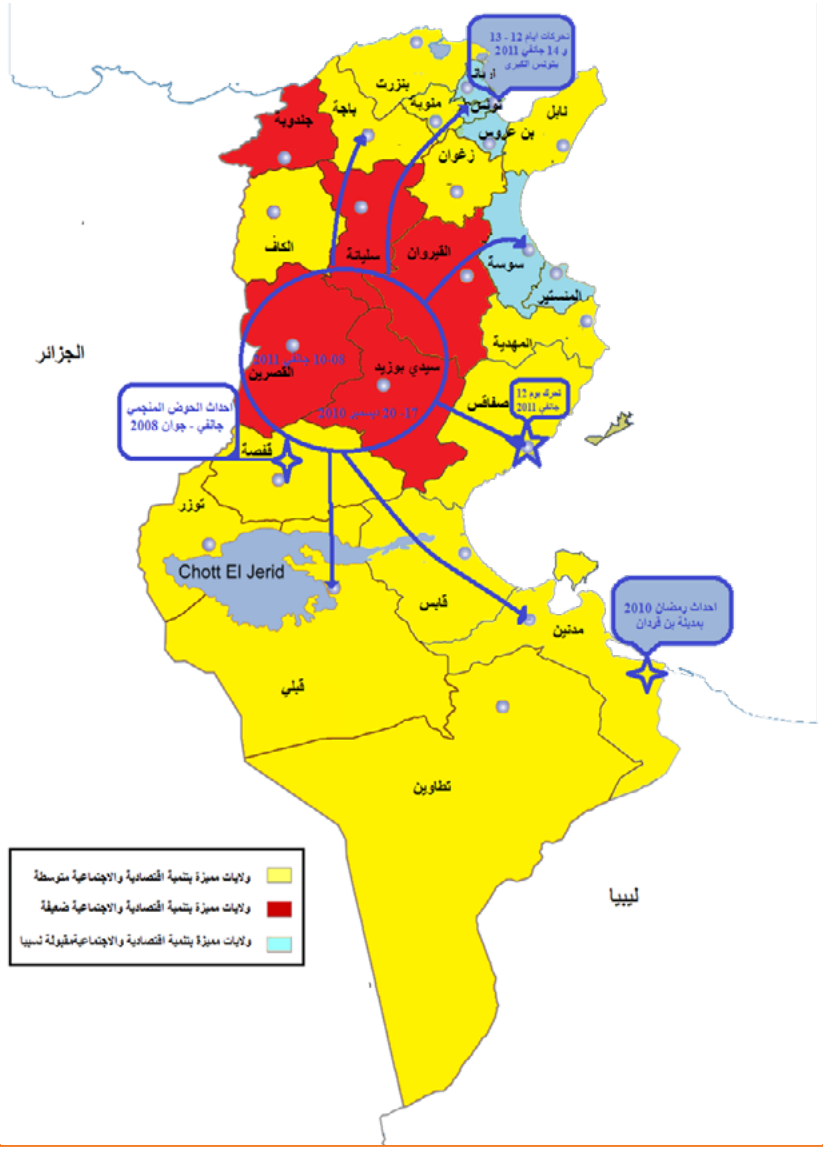

المصدر: المؤلف

كما تجدر الاشارة هنا الى تحركات عديدة حصلت بالولايات الداخلية ابان حكم زين العابدين بن علي بسبب تعاظم الإحساس بالظلم الاجتماعي الناجم عن حالة سوء الحوكمة التي عرفتها تونس. هذا الامر ساهم في تقسيم البلاد إلى أهل حواضر وأهل ريف، إلى "بلديّة" و "نازحين" إلى ساحل و داخل. أحداث 14 جانفي 2011 جاءت لتؤكد أنّ مسألة التفاوت الجهويّ والمحلي هي قنبلة موقوتة قد تنسف في أيّ لحظة محاولات إرساء الاستقرار بأي بلد. اذن تعتبر التنمية الجهوية وايجاد حلول لمشكلة التفاوت التنموي بين الولايات التونسية من أوكد الاهتمامات التي يجب على المخططات الاهتمام بها. وتتمثل أهداف التنمية المؤمل تحقيقها في الولايات المتميزة بتنمية ضعيفة في خلق التوازن المجالي والمواطنة والديمقراطية والحوكمة[3].

التوازن المجالي : يتمثل في العمل على إيجاد بنية ترابية متوازنة قابلة للتأقلم مع جل الظروف الخارجية والداخلية. وتتمثل هذه البنية في ايجاد آلية لتوزيع معتدل للسكان والمدن والأنشطة الاقتصادية والتجهيزات الأساسية والبنية التحتية بشكل يضمن تنمية كل الولايات بشكل متكافئ.

المواطنة : تتمثل في الإنصاف بين الأفراد والولايات والحد من الفوارق بين الجهات.

الديمقراطية : ترتكز على تمكين الفرد من أن يكون مواطنا بأتم معنى الكلمة وذلك عبر المساهمة الحرة والإيجابية والفعلية في كل جوانب الحياة الاجتماعية في مختلف المستويات الترابية.

الحوكمة : (أو الحكم الرشيد) وتتمثل في المشاركة الفعلية في الشأن المحلي والجهوي والتصور والاختيارات مما يتطلب تشريك كل الفاعلين في المنطقة في عملية وفاقية تضمن اندراج كل الأطراف في العملية التنموية فالدولة تتواجد من خلال من يمثلها لكن المسير الفعلي يجب أن

3 - عمر بلهادي،إشكالية التنمية الإقليمية : وضع المناطق الداخلية والحوض المنجمي، مداخلة في حركة التجديد التونسية، جويلية 2008.

يكون منتخبا وممثلا للسكان إضافة إلى وجود مجالس تضم المصالح الفنية الجهوية والمحلية لتتولى الاستشارة والدراسات. ويمكن تحديد عناصر الحكم الرّشيد وعلاقته بالتّنمية من خلال المرتكزات التّالية:

- ديمقراطيّة حقيقيّة مبنيّة على مفهوم المشاركة في إدارة الدّولة والمعتمدة على التّمثيل لكافة فئات المجتمع وتعتمد أساس المحاسبة لأي حكومة.
- إحترام المعايير الدّوليّة والمحلّيّة لحقوق الإنسان وخصائصها المبنيّة على المساواة وعدم التّمييز وعدم قابليّة هذه الحقوق للتّجزئة أو الإنتقاص.
- التّشجيع على دعم مؤسّسات المجتمع القائمة والتّشجيع على تسهيل إجراءات تكوينها وتفعيل دورها في الحياة العامّة.
- إحترام سيادة القانون وتعزيز مفهوم استقلال القضاء وتحديد معايير المحاكمات العادلة وحقّ التّقاضي أمام محاكم مختصّة وقضاة مستقلّين.
- إدارة أموال الدّولة بطريقة شفّافة وسليمة تخضع لمفهوم الرّقابة العامّة للمجتمع ولمفهوم المساءلة، وأن تقوم على إدارتها مؤسّسات حكوميّة تعرف بقدرتها على التّعامل مع قضايا إدارة أموال الدّول ومواردها بكلّ احتراف ومهنيّة عالية، وتضع مصلحة المجتمع وأفراده في أولى غاياتها.
- إعتماد السّلطة اللّامركزيّة للحكومة وتوزيعها على مختلف مناطق الدّولة جغرافيّا والإعتماد على المشاركة التّامة لأفراد المجتمع في تلك المناطق واحترام كافة الحقوق والحرّيات الأساسيّة وتعزيز مفهوم الرّقابة وترسيخ مفهوم الحكم الرشيد"[4].

إلا أن الملاحظ في مخططات بعد الثورة أن التنمية الجهوية لم تحقق تغييرا كبيرا مقارنة بما كانت عليه قبل الثورة وذلك لعدة أسباب منها التعطيلات وبطئ العمل الإداري والفوضى الأمنية و الاشكاليات العقارية. هذا الوضع نتج عنه عدة احتجاجات في عديد الولايات الداخلية من الجمهورية وهو الأمر الذي يزيد في عراقيل الاستثمار في هاته المناطق وخاصة منها الحدودية مع الجزائر حيث برزت ظاهرة الارهاب والتي من بين تداعياتها نجد عزوف المستثمرين على الاستثمار في هذه المناطق مما يساهم في تأزيم الوضع الاجتماعي والاقتصادي. فالاقتصاد التونسي يعتبر أكثر المتضررين من الثورة حيث زادت البطالة بفعل غلق العديد من المؤسسات جراء الاعتصامات العشوائية وغياب الأمن كما تميزت هاته الفترة بارتفاع ملحوظ للتضخم إضافة إلى عجز في الميزانية وارتفاع للمديونية وتدهور المقدرة الشرائية. بيد أن الوضعية الاقتصادية لا تتوقف فقط على تحسين الظروف الحياتية من نوع توفير الشغل والغذاء والدواء والمسكن وتطوير البنية التحتية ولا على المعاناة من الأزمة الاقتصادية الخانقة نتيجة إتباع اقتصاد السوق وخوصصة القطاع العام وإنما هي أيضا عوامل روحية أخلاقية وثقافية تتعلق أساسا بقيم الكرامة والقناعة والعزة والمساواة والعدالة التي تم تدنيسها واستبدالها بقيم معولمة وخاصة بعد انتشار سابق للظلم والغطرسة والتفاوت والفوقية والإذلال الذي تعرضت له فئات شعبية. ورغم محاولات حكومات ما بعد الثورة، فان الوضع الاقتصادي يشهد عديد الصعوبات بشهادة أصحاب القرار وبعض الوزراء أنفسهم. ولتحقيق التنمية الجهوية في هاته المرحلة الجديدة اثر الثورة يتحتم المرور بالعناية بكل ما هو مرافق وخدمات ولكن لا يجب الاقتصار على هذين المقومين الأساسيين لتشمل كل ما هو هيكلي وبنيوي أي النهوض بالجهات من الداخل وجعلها تقوم بدور فعال على المستوى الوطني بشكل متكافئ مع مختلف الجهات لتسهم في صيرورة البلاد والوطن ولا يتم ذلك إلا من خلال تمكينها من آليات وإمكانات الاعتماد على الذات ولو نسبيا وبدرجة محدودة تبعا لإمكاناتها وخصوصياتها ومعوقاتها. ولتحقيق ذلك يتحتم تلميع صورة الجهة لتكون منطقة جذب السكان والإطارات والمستثمرين بدأ بأصيلي المنطقة وليس منطقة تنفير لا تستطيع حتى شد سكانها لعدم توفر الشغل. فلا وجود لتنمية جهوية أو محلية دون وجود فاعلين جهويين أو محليين، يأخذون على عاتقهم عملية التنمية بالإضافة طبعا إلى الفاعلين الخارجيين سواء كانوا من الوطن أو من خارجه وتدخل الدولة التي تعتبر من أهم الفاعلين مهما كان النظام السياسي والاقتصادي المتبع وذلك لمساعدة الفاعلين المحليين إن وجدوا وخلقهم إن فقدوا. ولذلك وجب العمل على اللامركزية الإدارية والاقتصادية بشكل فعلي مع تقييم كل السياسات التنموية التي وقع إتباعها إلى حد اليوم. إضافة إلى وجود شفافية تسمح بإصلاح شامل للنظام الجبائي من شأنه أن يمكن المناطق المحضوضة من أن تساهم في تنمية المناطق المحرومة والفقيرة بشكل يمكن من تمويل التنمية الجهوية والمحلية. ما نؤكده اليوم ان تقييم مخططات التنمية بتونس لا يجب ان يكون كل 5 سنوات كما يحصل حاليا وإنما يجب ان يخضع للتقيم كل سنة لما من شانه تقليص الازمة في حالة فشل المخطط، كما انه من الضروري الاخذ بعين الاعتبار لخصوصيات الجهات بإدارج مقاربة تنموية جديدة خاصة بالولايات خاصة منها الداخلية. كما ان مقاربة التميز الإيجابي التي نص عليها الدستور في تونس في حاجة إلى المزيد من التدقيق حتى يتم تفعيلها.

4 - مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، الحاكمية الراشدة : جدل لم يحسم بعد-www.hayatcenter.org/hayat/pics/Edrak_Guide_.doc

ثالثا: المراحل التنموية
ونتائجها على ولاية جندوبة

تقديم عام للولاية

عرفت مدينة جندوبة منذ انبعاثها باسم سوق الأربعاء نسبة إلى اسم السوق الأسبوعية التي تنتصب كل يوم أربعاء، و في سنة 1966 أطلق عليها اسم جندوبة بمقتضى أمر رئاسي (الأمر عدد 185 لسنة 1966 المؤرخ في 30 أفريل 1966) والمنشور بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

ابـدال اسم بلديـــات

امـــر عـدد 185 لسنة 1966

مؤرخ في 30 افريل 1966 يتعلق بابدال اسم بلدية سوق الاربعـاء

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية ،

بعد اطلاعنا على الامر المؤرخ في 14 مارس 1957 المتعلق بقانون البلديات وعلى جميع النصوص التي تقحته او تممته وخاصة على الفصل الثالث منه

وعلى الامر المؤرخ في 25 سبتمبر 1887 المتعلق باحداث بلدية سوق الاربعاء

وبنـاء على مداولة المجلس البلدي الواقعة في 23 افريل 1965

وعلى راي كاتب الدولة للداخلية

اصدرنـا امرنـا هذا بمـا يـاتي :

الفصل 1 ـ يطلق على بلديـة سوق الاربعـاء اسم « بلدية جندوبـــة » .

الفصل 2 ـ كاتب الدولة للداخلية مكلف بتنفيذ هذا الامر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية

تونس في 30 افريل 1966

رئيس الجمهورية التونسية

الحبيب بورقيبة

وقد أحدثت ولاية جندوبة في 20 جوان 1956 وهي تمسح 3102 كلم^2 أي حوالي 2 % من مساحة الجمهورية التونسية و18.7% من مساحة إقليم الشمال الغربي.

جدول 1 : بلديات ولاية جندوبة

البلديات	تاريخ احداث البلدية	المساحة (هك)
جندوبة	1987/09/25	2828
بوسالم	1905/07/25	1088
غار الدماء	1905/11/20	1398
طبرقة	1890/03/16	2285
عين دراهم	1892/06/28	644
بني مطير	1985/04/23	180
فرنانة	1968/06/22	181
وادي مليز	1957/11/20	470
بلطة بوعوان	2016/01/11	-
الملقى - التطور	2016/05/26	-
القلعة المعدن - فرقصان	2016/05/26	-
الجواوة	2016/05/26	-
عين الصبح - الناظور	2016/05/26	-
الخمايرية	2016/05/26	-

شكل 3: عدد السكان بجندوبة خلال اخر ثلاثة احصائيات رسمية

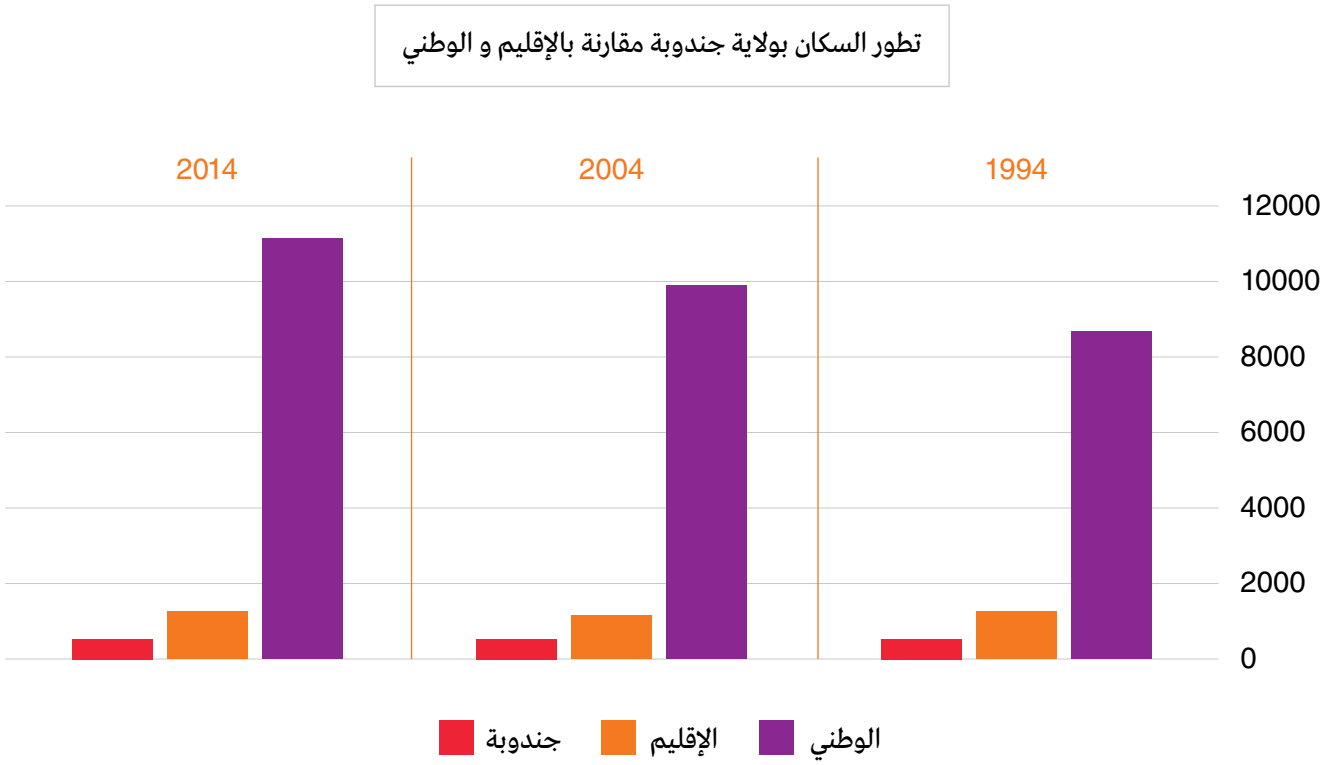

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

ولاية جندوبة معروفة بكثرة ظاهرة النزوح والهجرة وهي جهة منفرة للسكان لعدة أسباب وهو ما يبينه معدل النمو الديمغرافي الذي قدر ب 1.20% خلال الفترة 1984-1994 ليصبح 0.3%- خلال الفترة 2004-2014.

جدول2: معدل النمو الديمغرافي بولاية جندوبة

الفترة	2014-2004	1994-2004	1984-1994	1984-1975
معدل النمو الديمغرافي	% -0,3	% 0,29	% 1,20	% 1,62

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

ظاهرة الهجرة الداخلية في تونس قديمة بعض الشيء. وصحيح أنّ التونسيين قبل الاستقلال لم يكونوا يهاجرون بسهولة، باستثناء الهجرات الموسمية لسكان الوسط والجنوب. لكن منذ الستينات تغيرت هذه الصورة، وتعددت أشكال الهجرة الداخلية لتأخذ شكل الانتقال من الريف إلى المدينة، أو الانتقال من مدينة إلى مدينة أخرى أكثر جاذبية. وتعتبر الأسباب الحقيقية الكامنة وراء الهجرة الداخلية في البحث عن فرص العمل ومواصلة الدراسة والتقارب العائلي. وتعتبر الظاهرة مشكلة متعددة الجوانب. فما يدفع للهجرة الداخلية عموماً ينجم في الكثير من الأحيان عن ظروف اقتصادية قاهرة. فبعض المناطق مثل ولاية جندوبة تعتبر "طاردة للسكان" لا يتوافر فيها الحد الأدنى من فرص العمل والعيش الكريم، ولا تستجيب لتطلعات قاطنيها. وهو ما يدفع سكانها إلى طلب الهجرة باتجاه مدن أخرى بالساحل وبالعاصمة من أجل تحسين أوضاعهم. وهنالك شريحة واسعة من الموظفين والكوادر وأبناء الطبقة الوسطى تختار الهجرة الداخلية من أجل تأمين نمط حياة أفضل لها ولأبنائها. وتمثل نسبة التحضر بولاية جندوبة 31.4% سنة 2014 مقابل 42.7% بجهة الشمال الغربي و68.2% على المستوى الوطني، وجندوبة تعتبر حسب هذه النسبة من بين الولايات التي يوجد بها أكثر نسبة من السكان في الوسط الريفي، حيث يغلب على ولاية جندوبة الطابع الريفي. وتبلغ الكثافة السكانية 130.3 ساكن/كم^2. وتلعب هذه الولاية دورا هاما كمنطقة عبور نحو الجزائر وكمنطقة سياحية بها مطار دولي شهد صعوبات ونقص في الحركية خلال السنوات الاخيرة إضافة إلى ميناء صيد وميناء ترفيهي بطبرقة، وخط حديدي وشبكة من الطرقات. كما يتوفر بالولاية قطب جامعي بالإضافة إلى عدة مراكز للتكوين المهني في مختلف الاختصاصات.

شكل 4: نسبة السكان بالوسط الحضري بجندوبة

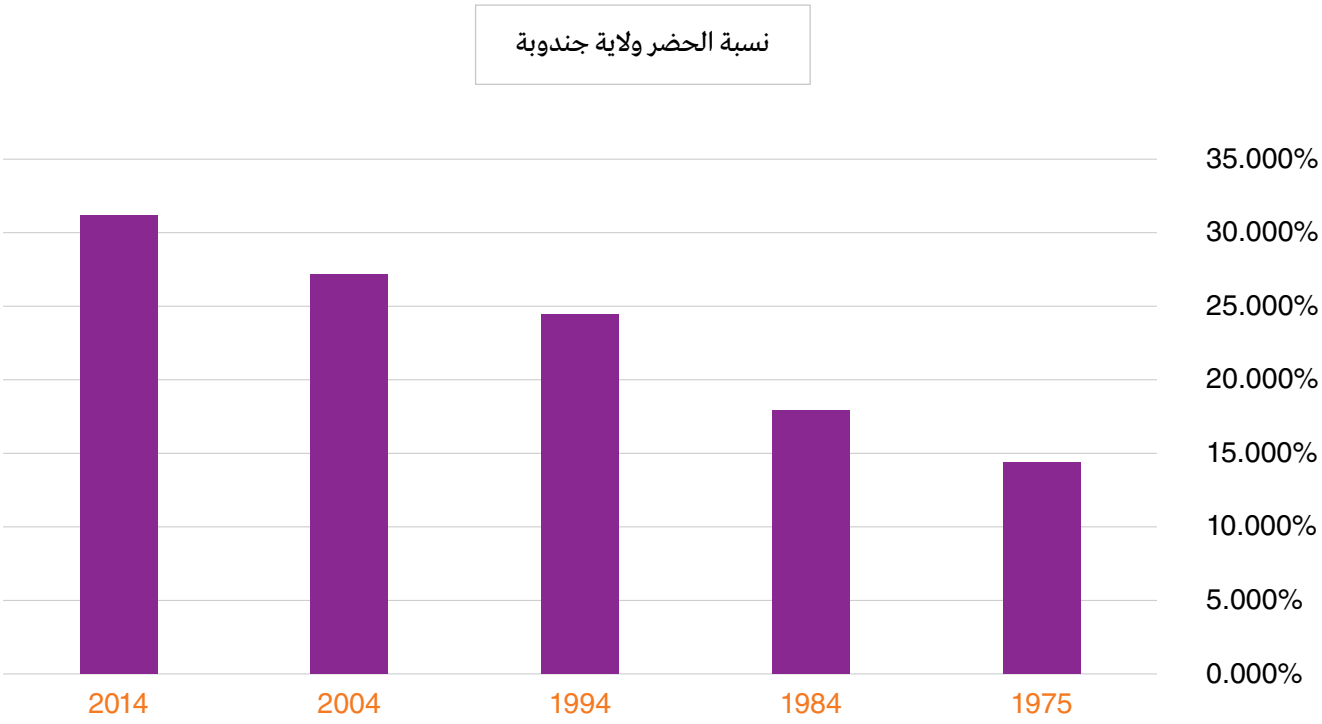

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

تنقسم ولاية جندوبة الى 9 معتمديات و 95 عمادة و تقع بإقليم الشمال الغربي للبلاد التونسية، على ضفتي نهر مجردة يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط على امتداد 25 كلم من الشريط الساحلي وجنوبا تحدها ولايتي سليانة والكاف أما شرقا فتحدها ولاية باجة، كما تمتد غربا على شريط حدودي مع القطر الجزائري يصل طوله 135كلم وتبعد عن العاصمة تونس 155 كلم، وبذلك فهي تحظى بموقع استراتيجي يمكنها من ربط علاقات مع محيطها الجهوي والوطني ولاسيما الدولي.

شكل 5: موقع ولاية جندوبة

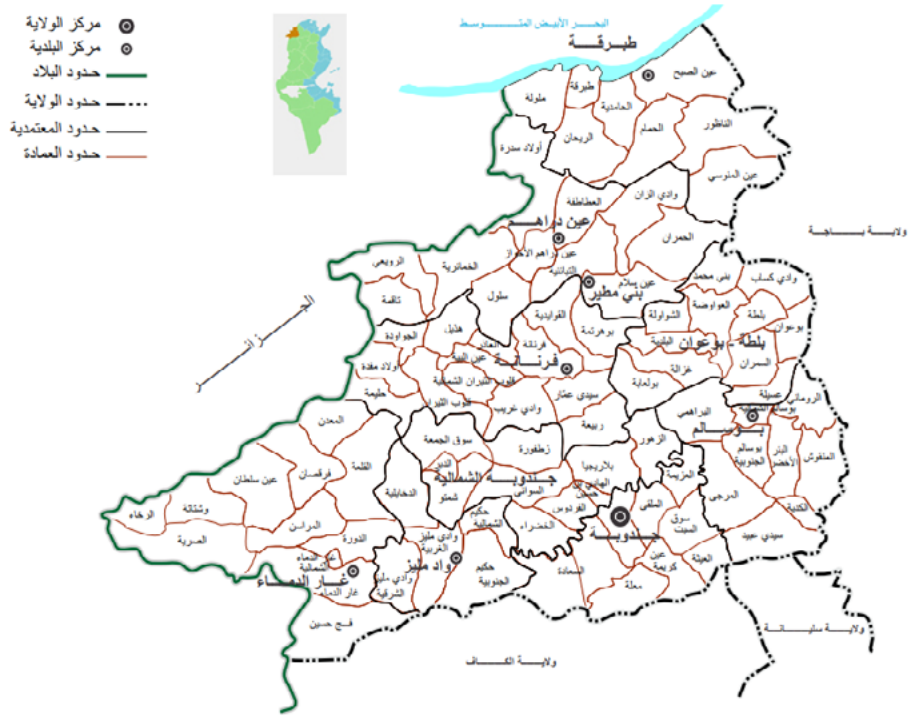

المصدر: وزارة التجهيز

وتتميز الولاية بتنوع تضاريسها التي يتراوح معدل ارتفاعها بين 200 و800 م، وتتكون تضاريس الولاية في الشمال من سلسلة من الكتل الجبلية تكسوها غابات كثيفة ويصل ارتفاعها الى 1200 متر. ويزداد الارتفاع مرورا من الشمال الشرقي الى الجنوب الغربي حيث تتجاوز القمم 1000 م، لتصل الى 1209 م بجبل الغرة بغار الدماء. وتعد تضاريس ولاية جندوبة شديدة التعقيد وصعبة الوصول حتى في الأماكن قليلة الارتفاع خاصة بمنطقة خمير نظرا لكونها تجمع بين أهمية المنحدرات وضيق الأودية التي تقطعها. أما في جنوب الولاية فتمتد سهول شاسعة على مساحة 80000 هك تتميز باتساعها وجودة وخصوبة تربتها وتنوع فلاحتها وإنتاجها الزراعي الوفير وبمناطقها السقوية الشاسعة والمتعددة، وبمنظومتها المائية الهامة التي تغطي جزءا كبيرا من حوض وادي مجردة.

شكل 5: موقع ولاية جندوبة

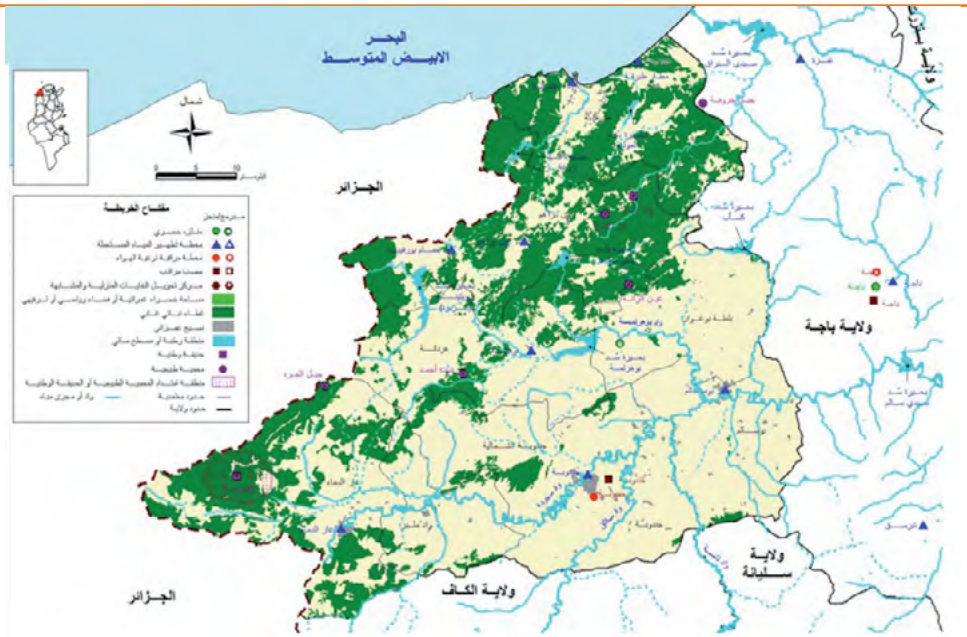

المصدر: المرصد التونسي للبيئة والتنمية المستدامة

وتعتبر الجهة الخزان المائي للبلاد التونسية حيث تقدر الموارد المائية بنحو 662 مليون متر مكعب تم التحكم في نسبة 59% منها بواسطة 5سدود كبرى (بوهرتمة - بني مطير - بربرة - المولى-الزرقة) و 17 سد تلي و 40 بحيرة جبلية. ومكنت هذه الموارد المائية المعبئة من إحداث نحو 40 ألف هك من المناطق السقوية وتدعيم المخزون الوطني من مياه الشرب.

جدول 3: الموارد المائية بولاية جندوبة

الموارد المائية		كميات قابلة للتعبئة			كميات معبئة	
		النسبة %	منجز	النسبة %	مجموع وطني	مجموع جندوبة
مياه السيلان		593	2500	23,7	383	64,58
المياه الجوفية	سطحية	14	1420	1	11,34	81
	عميقة	55,3	745	7,4	22,4	40,6
الجملة		**662,3**	**4665**	**14,2**	**416,74**	**62,92**

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

في هذه الولاية تبرز معتمديات جندوبة و جندوبة الشمالية و بوسالم و طبرقة و عين دراهم و فرنانة و غار الدماء و وادي مليز و بلطة بوعوان كمعتمديات تنتمي حاليا إلى المجموعة الثالثة من مناطق تشجيع التنمية الجهوية ذات الأولوية. وتزخر ولاية جندوبة بالمناطق البيئية و من اهمها الحديقة الوطنية بالفايجة وواد الزان وعديد المحميات الطبيعية وهي: محمية عين الزانة وبنت أحمد ومخثة دار فاطمة ومركز تربية الأيل الأطلسي بعين بكوش كما يمتد الغطاء الغابي على حوالي 40 % من مساحة الولاية. وتعدّ الجهة كذلك من أهم المناطق التونسية في مجال التنوع البيولوجي البري والبحري كما تم في هذا الاطار إدراج عديد المناطق ضمن المناطق المحمية على غرار الحديقة الوطنية بالفايجة ومحمية دار فاطمة والمحميات الطبيعية عين الزانة في عين دراهم و«بنت حمد» بفرنانة والغرة بغار الدماء والغابة الساحلية بين الزوارع وطبرقة المدرجة ضمن المحمية الطبيعة كاب نيقرو وكذلك الوسط البحري. و يتميز مناخ ولاية جندوبة

بتباينه حسب المناطق الطبيعية، حيث توجد معتمدية عين دراهم ضمن الطابق المناخي الرطب، في حين تتواجد بقية معتمديات الولاية ضمن الطابق المناخي شبه الرطب، فيكون الشتاء معتدلا خاصة في معتمدية طبرقة أين يبدو تأثير البحر واضحا. وتتوزع مساحة الولاية على ثلاثة مناطق جغرافية متباينة من حيث الموارد والأنماط الزراعية: منطقة السهول: على مساحة 80000 هك وتنتمي الى الطبقة المناخية شبه الجافة من 400 - 450 مم/السنة. منطقة الهضاب: تمتد على مساحة 70000 هك وتنتمي الى الطبقة المناخية شبه الرطبة حيث تشهد نزول كميات هامة من الامطار من 450 - 700 مم/السنة، المنطقة الجبلية والغابية: تمتد على مساحة 160000 هك وتمثل حاجزا طبيعيا بين منطقة السهول الساحلية وسهول حوض مجردة وتنتمي الى الطبقة المناخية الرطبة من 800 الى 1600 مم/السنة. كما تنزل بالجهة كميات هامة من الثلوج مما جعلها تشكو من تهديد فيضانات الأودية الكبرى للمتساكنين والمحاصيل الزراعية إلى جانب الانزلاقات الأرضية بالطرقات والمسالك الريفية الجبلية و هو ما يزيد من عزلة سكان هذه المناطق. وبخصوص التصرف في الموارد الطبيعية فتجدر الاشارة الى ان تربة الجهة تنقسم بصفة عامة إلى ثلاثة أصناف بين التربة الطينية العميقة في بعض الأماكن المتواجدة في السهول والمناطق السقوية مثل طبرقة وبوسالم وسهول غار الدماء ووادي مليز والتربة الكلسية الحساسة والمعرّضة للإنجراف وهي متواجدة في الأحواض ذات الانحدار مثل عين الكريمة، السعادة وغار الدماء والتربة المنجرفة المتواجدة بالمناطق الجبلية المطرة وتوجد في المناطق الشمالية للولاية. و يرتكز النشاط الاقتصادي في ولاية جندوبة على بعض المواد الانشائية وأيضا على القطاع الفلاحي وبالخصوص على الزراعات السقوية وتربية الماشية بالمناطق السقوية الممتدة بسهول وادي مجردة وبمناطق الهضاب وهو ما يفسر استقطابه لحوالي ثلث اليد العاملة النشطة بالجهة. اما بالنسبة الى قطاع المواد الإنشائية فتعتبر ولاية جندوبة من الجهات الثرية بالمواد الإنشائية وتواجد عدة خامات (حجارة رخامية وحجارة كلسية ورمل سيليسي وطين) تستغل من طرف عدد من المقاطع. كما يتوفر بولاية جندوبة منطقة سياحية مهيئة بطبرقة - عين دراهم تحتوي على 29 وحدة سياحية وميناء ترفيهي وملعب صولجان ومركز دولي للتربصات بعين دراهم ومهرجانات مختلفة وموارد مائية معدنية سخنة وباردة (حمام بورقيبة، حمام الصالحين، حمام وشتاتة،..) أحدثت حولها محطات إستشفائية على غرار حمام بورقيبة، كما توجد بولاية جندوبة العديد من المواقع الأثرية (شمتو، بالريجيا،...).

شكل 7: الأنماط السياحية الموجود بجندوبة

السياحة الإيكولوجية
عدة مواقع طبيعية غنية بالنباتات والحيوانات النادرة بالحديقة الوطنية بالفايجة بغار الدماء

السياحة الساحلية
وجود شريط ساحلي على إمتداد 25 كلم ممزوج بغابات وجبال هامة

صناعات تقليدية
متنوعة ومستنبطة من خصوصيات الجهة كصناعة التحف من المرجان والخفاف والخزف

السياحة الثقافية
تمتاز ولاية جندوبة بمعالمها الأثرية على غرار اثار بلاريجيا وشمتو وبتظاهرات ثقافية عالمية (مهرجان الجاز بطبرقة)

السياحة الإستشفائية
توجد بالولاية محطة إستشفائية عصرية بحمام بورغيبة إضافة إلى عدة منابع للمياه السخنة على غرار حمام وشتاتة بغار الدماء والصالحين بفرنانة

وفيما يخص البنية التحتية، تتكوّن شبكة الطرقات بجندوبة من شبكة رئيسية تضمّ الطرقات الوطنيّة و الطرقات الجهويّة, و شبكة ثانوية و تضمّ الطرقات المحليّة. وتتميّز الطّرقات الرابطة بين مختلف مناطق الولاية و المتمركزة في الجهّة الجنوبيّة بحالتها المقبولة نوعا ما, خلافا للشبكة الموجودة شمال الولاية نظرا للتضاريس الّتي تميّز جبال خمير و شرقها نظرا لتركّز الغابات الحدوديّة بهذه المناطق. و تتميّز ولاية جندوبة بوجود خطّ حديدي: تونس-غار الدماء الجزائر. كما يوجد بولاية جندوبة مطار على مستوى معتمديّة طبرقة. و قد دخل هذا المطار حيز التنفيذ منذ سنة 1992. وقد تمّ انجازه لتدعيم الانشطة السيّاحيّة بالقطب السياحي "طبرقة-عين دراهم". وبخصوص النقل البحري تتمثّل البنى التحتيّة الموجودة على مستوى ولاية جندوبة, في ميناء للصيد البحري و ميناء ترفيهي بمدينة طبرقة.

عرض للمؤشرات الناتجة عن السياسات التنموية السابقة

تاريخيا تنقسم ولاية جندوبة الى 9 معتمديات حاليا بعد ان كانت 6 معتمديات فترة الى غاية فترة الثمانينات ويوجد ايضا 14 بلدية منها البلديات المنشئة منذ عشرات السنين ومنها البلديات المحدثة خلال سنوات ما بعد الثورة. وكان هدف الحكومات المتعاقبة من الرفع من عدد المعتمديات هو دعم دور السلط المحلية بجندوبة وتسهيل عملها لتحقيق تنمية محلية كانت ومازالت دون المأمول بهذه الولاية. إثر الاستقلال والى أواخر الستينات تميزت هذه الفترة في الولاية مثل اغلب جهات الجمهورية ببناء مؤسسات الدولة وارساء قواعد النظام التعليمي والصحي وخوض التوجه الاشتراكي والتجربة التعاضدية. اهتمت الدولة خلال هذه الفترة بتعبئة الفراغ الاداري بعد خروج الاستعمار الفرنسي، فجعلت من اولوياتها بناء ادارة وطنية فعالة. واعتمدت نموذج التنمية بقيادة القطاع العام، كما تم تطوير الطرق والموانئ وخدمات الكهرباء ومياه الشرب، وخاصة الارتقاء بالتعليم ونشره. الدولة اعتمدت تجربة التعاضد التي بدأت مع تولي أحمد بن صالح [5] مهام كاتب الدولة للتصميم والمالية و التجارة سنة 1960 و بداية الشروع في تطبيق مخططات للتنمية. وقد اعتمد هذا التوجه التنموي الاشتراكي على دمج كل القطاعات ضمن تجربة ارتكزت أساسا على سياسة التعاضد خاصة في القطاعين الفلاحي و التجاري، لكن لم تتمكن هذه التجربة من تحقيق كل أهدافها، كما اتسمت فترتها بركود الإنتاج الفلاحي و عدم إسهام حركة التصنيع في الحد من التفاوت الجهوي. في هذا الاطار تم انشاء عديد الوحدات الانتاجية في ولاية جندوبة وفي منطقة الشمال الغربي، بهدف تنويع الفلاحة. ولكن عديد الفلاحين بالمنطقة رفضوا سياسة التعاضد لأنه حسب رأيهم يمثل خطرًا على الملكية الفردية و يجعل من الدولة المسيطر الوحيد على الاقتصاد. وقد كان للتجربة التعاضدية الأثر البالغ في اندلاع موجة للنزوح والهجرة من ولاية جندوبة نحو المدن والعاصمة أساسا خلال النصف الثاني من الستينات وبداية السبعينات مما جعل المدن تسجل نسب نمو ديمغرافي مرتفعة جدا. وفي متابعة لصافي الهجرة نلاحظ ان ولاية جندوبة غير جالبة للسكان حيث ان الصافي سلبي مثله مثل صافي إقليم الشمال الغربي وذلك منذ تأسيس الولاية الى غاية اخر إحصاء سنة 2014. فقد مر صافي الهجرة من 7900- خلال فترة التعاضد الى 8200- خلال الفترة التحررية في اول الثمانينات ليمر الى9432- ويصل الى 12408- خلال الفترة الممتدة بين 2009 و 2014. هذه الاحصائيات تؤكد ان الدولة لم تنجح في توفير الظروف الملائمة لحقيق تنمية محلية وتحسين أوضاع قطاعات الصحة والتعليم والتكوين والبنية التحتية بولاية جندوبة. فظاهريا يعدّ البحث عن لقمة العيش الدافع الرئيسي وراء نزوح الاف السكان لكن البحث عن عمل ليس السبب الوحيد وراء تفاقم الظاهرة بل هناك عديد الاسباب الاخرى منها غياب اهم المرافق والخدمات الصحية والتعليم وضعف البنية التحتية والتهميش في الأرياف. وتجدر الإشارة هنا ان ارتفاع نسق النزوح له تداعيات سلبية تسبب اختلالا ديموغرافيا واقتصاديا واجتماعيا، وتعمق التفاوت بين المناطق. كما ان الهجرة الداخلية لا تخلو من صدام بين سكان المدينة الأصليين والنازحين واختلاف طرق العيش وصعوبة الحصول على عمل للوافدين وارتفاع كلفة المعيشة والاكتظاظ والضغط مما يجبر فئة واسعة منهم الى البحث عن الربح السريع عبر الانخراط في شبكات الانحراف والسرقة والمخدرات، وذلك نتيجة الشعور بالظلم والعجز واختلاف الطباع مع سكان المدن.

جدول 4: صافي الهجرة بولاية جندوبة وإقليم الشمال الغربي من سنة 1969 الى غاية سنة 2014

الجهة	الخماسية						
	1975-1969	1984-1979	1989-1984	1994-1989	1999-1994	2004-1999	2014-2004
جندوبة	- 7900	- 8200	- 5700	- 9432	- 8568	- 11367	- 12408
مجموع الإقليم	- 31900	- 36600	- 18200	- 35896	- 27631	- 25224	- 36710
% مجموع الإقليم	**17,6**	**25.1**	**9,3**	**25,5**	**21,8**	**26,5**	**24,6**

المصدر: ديوان تنمية الشمال الغربي

5 - احمد بن صالح: سياسي ونقابي تونسي، امين عام سابق للاتحاد العام التونسي للشغل، اسندت اليه كل الوزارات المتعلقة بالاقتصاد في الستينات، وهو المشرف الرئيسي على تجربة التعاضد التي عرفتها تونس في تلك الفترة. إثر فشل هذه التجربة عزل من مناصبه وحوكم بتهمة الخيانة العظمى. دخل السجن وقضى فيه قرابة العشر سنوات، تمكن من الهرب من السجن سنة 1973 نحو الجزائر، ثم استقر في بعض البلدان الأوروبية. أسس في منفاه حزب حركة الوحدة الشعبية، وقد عاد نهائيا إلى تونس سنة 2000.

قطاعات الإنتاج بولاية جندوبة

الفلاحة

تُعتبر ولاية جندوبة، ولاية فلاحية بالدرجة الأولى وذلك لما تختص به الجهة من موارد طبيعيّة ملائمة للإنتاج إضافة إلى خصوصيتها الإجتماعيّة إذ يمثل سكان الرّيف اغلب سكان الولاية ويتعاطى جلهم النشاط الفلاحي.
تاريخيا، اتّخذت الدولة الفتيّة عدة إجراءات وقرارات مهمّة، مباشرة بعد الاستقلال لتسريع استغلال الأراضي الفلاحية تجسّدت في إدخال بعض الإصلاحات على الأوضاع العقارية القديمة للأراضي الفلاحية ذات الصبغة القانونية غير الواضحة وحلّ الأحباس وانتزاع بعض الأراضي من المعمّرين وتوزيعها على صغار الفلاحين. وفي هذا الصدد بمقتضى القانون المؤرخ في 18 جويلية 1957 حول إلغاء الأحباس وقانون 28 سبتمبر 1957 المتعلّق بالأراضي الفلاحية الاشتراكية كان العمل على تطهير الوضعية العقارية بغية تأمين ملكية واضحة للفلاحين حتى يتمكنوا من التمتع بالقروض. وتشير الإحصائيات ان نسبة الأراضي الجماعية بتونس سنة 1969 بلغت نسبة 90 %من مجمل الأراضي. في هذه الفترة انطلق إرساء سياسة التعاضد ببعث تعاضديات إنتاج نموذجية على أراضي الدولة ثم تجميع صغار الفلاحين في إطار تعاضديات إنتاج مماثلة إلى جانب تعاضديات خدمات بهدف تعصير طرق الإنتاج في القطاع الفلاحي وتشغيل اليد العاملة. و في الفترة 1970 - 1986 تم انتهاج سياسات جديدة اتّسمت بتدخّل الدولة في الكثير من المجالات خاصة سياسة الأسعار وبداية تحرير القطاع وإعداده لبرنامج الإصلاح الهيكلي. وارتكزت السياسة المنتهجة إثر فشل تجربة التعاضد على إرساء تعايش القطاعات الثلاثة: الخاص والتعاضدي والعمومي. وقد اتّخذت ابتداء من سبتمبر 1969 وطيلة هذه العشرية الكثير من الإجراءات وأقرّت عدّة سياسات تهدف إلى تنمية القطاع الخاص وردّ الاعتبار إليه. وقد شملت هذه السياسات القروض وتنمية الفلاحة الصغرى والمتوسطة والتكوين الفلاحي والبحث العلمي الفلاحي وإحكام استغلال الموارد الطبيعية.
خلال بداية الثمانينات والتي تزامنت مع إنجاز المخطّط السادس للتنمية (1982-1986) تم التأكيد على أهميّة تنمية القطاع الفلاحي وإسهامه في تحقيق الأهداف الوطنيّة وتخفيض العجز الغذائي وتحسين ظروف العيش والتشغيل في الوسط الريفي والحدّ من النزوح ومن ضغط التشغيل في المدن بالإضافة إلى الإسهام في توازن التنمية الجهوية وتوزيع الدّخل القومي. فترة الثمانينات تميزت بإنشاء المندوبية العامة للتنمية الجهوية وديوان تنمية الشمال الغربي الذي تنضوي تحته ولاية جندوبة، وكذلك وضع برنامج التنمية الريفية المندمجة. واعداد المثال الوطني للتهيئة الترابية لسنة 1985. وقد تميزت هذه المرحلة بالتركيز على التنمية الريفية والفلاحية كمحور أساسي في استراتيجية التنمية وذلك في محاولة لتكريس مبدأ خلق الثروة انطلاقا من الدواخل نحو المركز. ورغم المجهودات الكبيرة المبذولة فان بعض النقائص تم ملاحظتها، لها علاقة مثلا بالنقائص التي شابت برمجة وتنفيذ أشغال المحافظة على المياه والتربة بالجهة وتأثيرها في تفاقم ظاهرة التغذق بمختلف المناطق السقوية المجاورة للمنحدرات و للمناطق المرتفعة على غرار القلعة - الدخيلية وبوشهبون وسيدي إبراهي والدورة، مما تسبب أحيانا في خسارة في المحاصيل الزراعية. ولاية جندوبة اعتمدت اقتصاديا على الفلاحة وخاصة منها الزراعات الكبرى على الأراضي الفلاحية التي قدرت مساحتها بـ 57 % من المساحة الجملية للولاية. خلال فترة السبعينات قدرت مساحة الأراضي الصالحة للفلاحة بـ 130.000 هك (منها 15.000 هك سقوي). في سنة 2018 قدرت مساحة الأراضي الصالحة للفلاحة ب 168.650 هك (منها 39.280 هك سقوي)، ويرجع تغير مساحات الأراضي الزراعية أساسا الى الطبيعة المناخية للموسم الفلاحي وكمية الامطار. وتجدر الإشارة ان مساحة الحبوب المبذورة سنة 2018 بتونس قدرت بنحو 1.224.000 هكتار.

شكل 8 : تطور مساحات الحبوب بولاية جندوبة بين سنتي 1977 و 2018

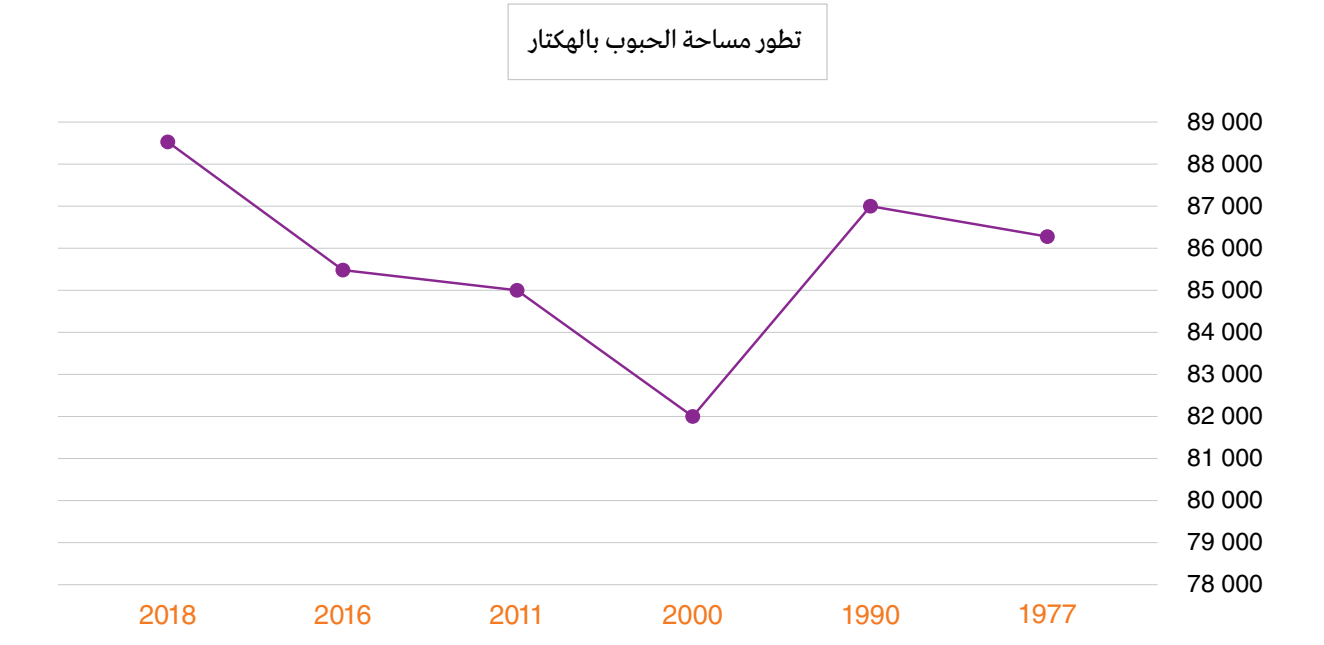

المصدر: المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بجندوبة

وتعتبر ولاية جندوبة المزود البارز لعدة منتوجات فلاحية وغابية حيث تساهم الجهة في الإنتاج الوطني بنحو 11 %من البطاطا و26 %من الألبان و21 %من الحبوب كما تتوفر بالسواحل البحرية ثروة سمكية هامة. وبالنسبة للأراضي السقوية تشمل عديد المنتوجات مثل الحبوب و اللفت السكري و الأشجار المثمرة و العلف و عدة أنواع من الخضر في صدارتها البطاطا.

شكل 9 : تطور مساحات الأراضي السقوية بولاية جندوبة بين سنتي 1977 و 2018

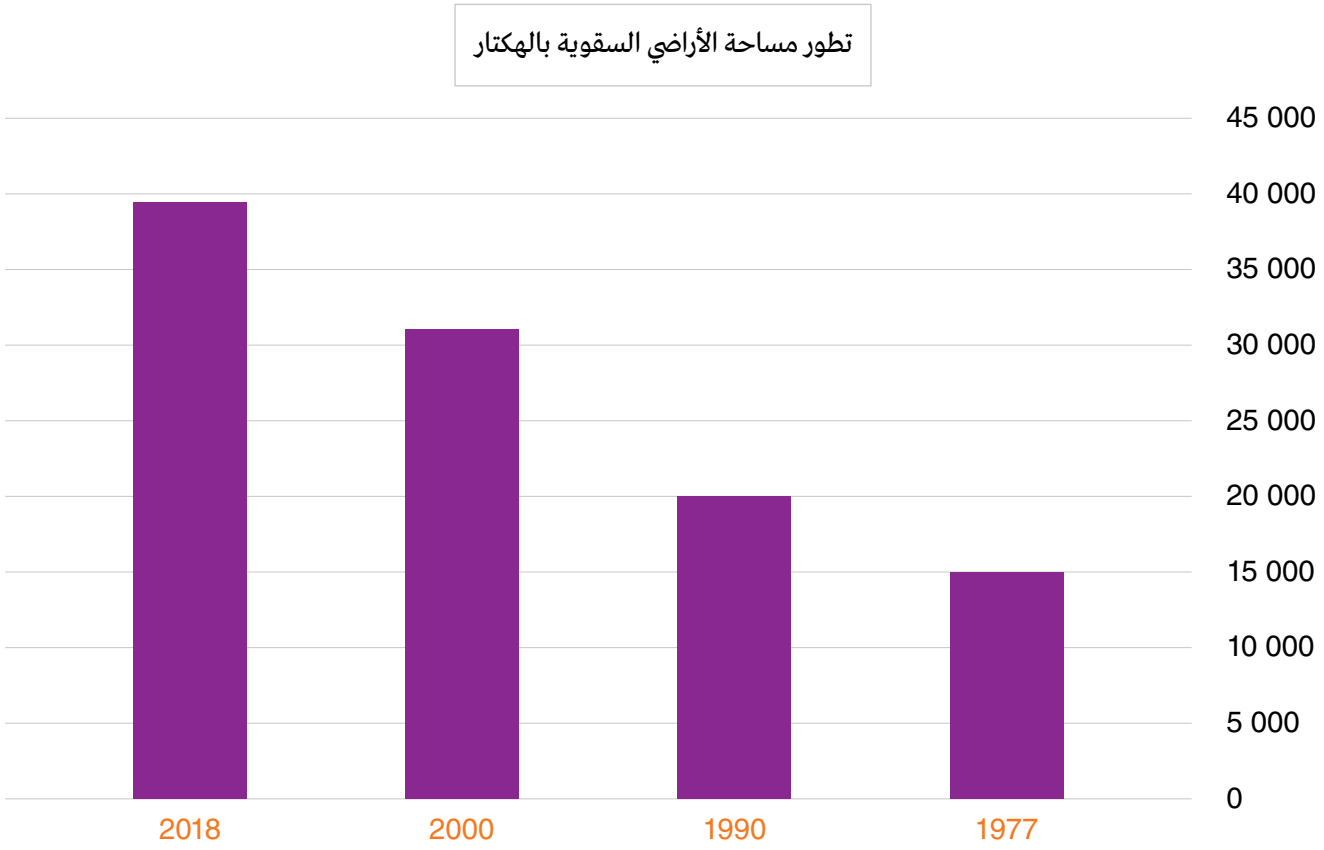

المصدر: المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بجندوبة

ورغم تطور مساحتها من سنة 1977 الى سنة 2018 فان الأراضي السقوية تختلف مساحتها بين معتميات الولاية حيث سنة 2018 يوجد بمعتمدية بوسالم اكبر المساحات السقوية واغلبها عمومية. هذا التطور في المساحات السقوية شهدته كل جهات تونس حيث قاربت المساحة المجهزة للري المكثف سنة 2014 قرابة 425 الف هكتار مقابل 50 الف هك سنة 1960 منها 236 الف هك مناطق سقوية عمومية وحوالى 90 بالمائة منها تحت تصرف مجامع التنمية الفلاحية. وبالمقارنة مع ولايات أخرى يمكن الاستنتاج ان جندوبة بامكانياتها الكبيرة للموارد المائية تستحق مساحات سقوية اكبر من ماهو موجود حيث وعلى سبيل المثال تبلغ مساحة الأراضي السقوية بولاية نابل 49208 هك سنة 2018 أي اكثر من ولاية جندوبة رغم ان المخزون المائي بهاته الأخيرة اكثر من ماهو موجود بجهة نابل. وتجدر الإشارة هنا الى ضرورة بعث هياكل مختصة فى مجال التكوين والرسكلة فى قطاع المياه ومعالجة ضعف أداء مجامع التنمية الفلاحية المكلفة باستغلال وصيانة الانظمة المائية. كما يجب توفير الامكانيات المادية والبشرية على مستوى خلايا النهوض بالمجامع المائية والعمل فى اطار منظومات تأخذ فى الاعتبار حلقات ما بعد الانتاج بما فى ذلك التجميع والخزن والتسويق والتكييف والتحويل لتثمين المناطق السقوية. وتجدر الإشارة هنا الى الفارق الشاسع بين تسعيرة مياه الري المعمول بها حاليا وتكلفة المياه وهو فارق اثر سلبا على البنية التحتية للمناطق السقوية وبصفة خاصة شبكة الري في ظل عدم توفر الموارد المالية الكافية للقيام بعمليات الصيانة المطلوبة سواء من طرف المندوبيات الجهوية للفلاحة أو من طرف مجامع مياه الري التي لا تملك الامكانيات اللازمة للتدخل والقيام بأعمال الصيانة مما أدى إلى التآكل السريع للمناطق السقوية. فالضرورة تقتضي تحديد أسعار مياه الري حسب خصوصية كل منطقة سقوية واعتمادا على عديد المتغيرات أهمها الارتفاع الكبير في الطاقة الكهربائية. اليوم يجب تحقيق مراجعة جذرية لشبكة مياه الري بالجهة، مراجعة تبدأ بتجديد القنوات التي تآكلت وكذلك إصلاح أعطاب المضخات و تكثيف عملية الرقابة والصيانة الدورية لكل مكونات المنطقة لأنه من الغرابة أن تتوفر بالجهة مياه هامة ومخزون هائل ويكون آداء مياه الري بهذه الطريقة التي تعطش معها الزراعات ما يزيد من مصيبة الفلاح وتراكم ديونه في ظل ارتفاع كلفة مصاريف الإنتاج مقارنة بكلفة البيع إضافة الى نقص دعمه في فترات الجوائح.

جدول5: المساحات السقوية حسب المعتمديات سنة 2018

المعتمدية	المساحات السقوية (هك)			توزيع المساحات القوية حسب مصادر الري				
	عمومية	خاصة	ابار سطحية	ابار عميقة	اودية وعيون	السدود	السدود الجبلية	البحيرات الجبلية
جندوبة	9.3	148	45	-	50	9.3	-	53
جندوبة الشمالية	390	439	80	390	80	-	40	239
بوسالم	13.348	321	150	300	60	13.048	95	16
بلطة بوعوان	3.592	318	20	80	-	3.512	200	98
طبرقة	2.2	300	220	-	80	2.2	-	-
عين دراهم	800	80	-	-	-	800	80	-
فرنانة	1.36	432	50	60	150	1.3	25	207
غار الدماء	2.83	176	-	2.83	130	-	20	26
وادي مليز	3.04	206	-	3.04	200	-	-	6
كامل الولاية	**36.860**	**2.420**	**565**	**6.7**	**750**	**30.16**	**460**	**645**

المصدر:المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بجندوبة سنة 2018

كم تم في ولاية جندوبة إنشاء 6 سدود بطاقة خزن جملية تقدر بـ273 متر مكعب وهي :

- سد بني مطير الذي تم إنشاؤه في فترة الاستعمار على وادي الليل بالجنوب الغربي لمعتمدية عين دراهم، وهو يعتبر من أقدم السدود بالبلاد التونسية وتبلغ طاقة استيعابه 57.6 م م دخل حيز الاستغلال منذ سنة 1954،حيث كان يزود جهة تونس بالماء الصالح للشراب نظرا لنوعية مياهه العذبة، وحاليا يزود ولاية جندوبة وباجة وعديد المناطق بالشمال التونسي بالماء الصالح للشراب، كما تستعمل مياهه لري الحوض السفلي لمجردة ويوجد به مولد للطاقة بمعتمدية فرنانة.
- سد بوهرتمه (بمعتمدية بوسالم) الذي تم انشاؤه منذ سنة 1976 وتبلغ طاقة استيعابه 109.8م م للري وتوليد الطاقة.
- سد بربرة أو زويتينه (بمعتمدية عين دراهم) وقد دخل حيز الاستغلال سنة 1999 وتبلغ طاقة استيعابه 59.2 م م
- سد الزرقة (بمعتمدية طبرقة) الذي تبلغ طاقة استيعابه 24.3 مم والذي دخل حيز الاستغلال سنة 2005
- سد الكبير بطاقة استيعاب تبلغ 64.4 مم والذي دخل حيز الاستغلال سنة 2013
- سد الكولي بطاقة استيعاب تبلغ 26.3 مم

خلال السنوات الأخيرة نلاحظ تذبذبا في الإنتاج الفلاحي بالنسبة إلى كلّ الغراسات وخاصة الزّراعات الكبرى، وتدنّت المردوديّة المباشرة للأراضي الفلاحية بسبب الإهمال وقلّة الدعم المباشر من الدولة للفلاحين، فالدولة تخلت عن دعمها للقطاع الفلاحي مقابل فسح المجال للاستثمارات الخاصة. لتشهد بذلك على سبيل المثال الأراضي الفلاحية الدولية الخوصصة والتفويت فيها لصالح شركات الإحياء والتنمية الفلاحية، وهي عبارة عن مؤسّسات استثمارية خاصة في القطاع الفلاحي. وبخصوص استغلال الأراضي الفلاحية نلاحظ بين سنتي 2010 و 2018 انخفاضا في أغلب المساحات المخصصة للزراعة نتيجة للعوامل المناخية وايضا مسألة الحصول على المشاتل بداية الموسم و تواضع التسعيرة عند البيع والتي يتم تحديدها حسب النوعية والجودة والتصنيف.

جدول 6 : استغلال الأراضي بجندوبة موسمي 2011/2010 و2017/ 2018

استغلال الأراضي الزراعية (2011 / 2010) - الوحدة: هك										
المعتمدية	الحبوب	الخضراوات	البقول	العلف	الزيتون	قوارص	أشجار مثمرة أخرى	زراعات صناعية	أراضي بور	المجموع
جندوبة	14080	2770	1900	4970	1650	85	115	20	22	25612
جندوبة الشمالية	13680	460	3605	3240	3100	10	150	20	20	24285
بوسالم	14530	1680	1360	7200	1850	145	200	250	20	27235
بلطة بوعوان	13460	1980	2150	5320	4280	370	200	240	20	28020
طبرقة	150	160	150	1570	2150	234	120	100	200	4834
عين دراهم	1200	50	300	1770	1100	2	213	335	131	5101
فرنانة	12235	400	5530	1900	3150	7	200	50	20	23492
غار الدماء	9770	450	2200	2100	300	17	205	100	25	17867
وادي مليز	10955	470	930	1980	1790	175	210	100	22	16632
كامل الولاية	90060	8420	18125	30050	22070	1045	1613	1215	480	173078

المصدر:المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بجندوبة

استغلال الأراضي الزراعية (2018 / 2017) - الوحدة: هك										
المعتمدية	الحبوب	الخضراوات	البقول	العلف	الزيتون	قوارص	أشجار مثمرة أخرى	زراعات صناعية	أراضي بور	المجموع
جندوبة	13197	3024	996	3068	1743	16	104.5	103	0	22597.5
جندوبة الشمالية	13212	412	3726	2977	3220	26	26	0	545	24418
بوسالم	13550	1250.5	1097	4992	1964	399	388	932	225	25026.5
بلطة بوعوان	101	62	53	924	1931	225	4	0	30	3734
طبرقة	1209	112	339	1558	1046	40	172	143	0	5002
عين دراهم	13832	312	1065	4526	3208	9.5	117	43	175	23912.5
فرنانة	9420	293	1760	1848	2984	19	99	44	50	16860
غار الدماء	1209	112	339	1558	1046	40	172	143	0	5002
وادي مليز	13454	893	2005	3783	3463	119	91	22	210	25300
كامل الولاية	88150	7161.5	17360	25724	21461	947.5	1120.5	1433	1337	168748.5

المصدر:المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بجندوبة سنة 2018

كما يذكر ان ولاية جندوبة تساهم اليوم بـ12 % من المنتوج الوطني من الحليب ويبلغ الانتاج الوطني اليومي 300 ألف لتر ويصل عند الذروة الى 350 الف لتر ويؤمن عملية تجميع الحليب من المنتجين 21 مركز تجميع وترواحت الكميات المجمعة من 41.699.082 لتر سنة 2006 الى 109.983.124 لتر سنة 2018.

جدول 7 : تطور كميات الحليب المجمعة من سنة 2006 الى سنة 2018

المعتمدية	عدد المراكز (سنة 2019)	الكميّات المجمعة (لتر)											
		سنة 2006	سنة 2007	سنة 2008	سنة 2009	سنة 2010	سنة 2011	سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014	سنة 2015	سنة 2016	سنة 2018
جندوبـة	8	18,921,247	20,291,186	26,434,163	28,599,735	27,140,091	31,791,153	37,579,695	40,610,941	42,185,638	47,400,002	41647330	50858096
جندوبة الشمالية	1	36,900	-	-	-	-	-	-	1,046,614	3,803,368	4,273,480	2643650	2410304
بوسالـم	6	15,153,241	16,788,690	17,349,016	18,174,596	20,237,443	17,868,959	17,740,864	19,365,871	23,353,714	26,240,326	31236567	34210844
بلطة بوعوان	5	7,321,810	8,796,766	10,318,794	10,374,481	15,988,971	11,955,292	11,545,961	12,407,214	14,254,888	16,016,849	14747830	16651114
طبرقـة	-	24,804	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
عين دراهم	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
فرنانـة	1	-	-	-	692,962	1,070,962	1,343,857	2,654,869	3,001,925	3,455,811	3,882,963	3925179	5852766
غار الدّماء	-	156,680	185,072	218,687	12,475	-	-	-	-	-	-		-
وادي مليـز	-	84,400	97,199	55,390	-	-	-	-	-	-	-		-
كامل الولاية	21	41,699,082	46,158,913	54,376,050	57,854,249	64,437,467	62,959,261	69,521,389	76,432,565	87,053,419	97,813,620	94,200,556	109983124

المصدر:المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بجندوبة

قطاع الصيد البحري بجهة جندوبة يحتل أهمية كبيرة على سواحل تمتد على 25 كلم وميناء ينشط به 244 بحارا وثروة سمكية هامة وبلغ معدل انتاج الصيد البحري من 936.5 طن سنة 2011 الى 774.3 طن سنة 2018. اما بالنسبة لاسطول الصيد فقد انخفض على سبيل المثال عدد مراكب الصيد الساحلي من 133 سنة 2008 الى 114 سنة 2017. اما بالنسبة للعدد الجملي بالولاية فقد كان 154 مركبا سنة 2008 ليصبح 138 مركبا سنة 2017.

جدول 8 : مؤشرات تخص أسطول الصيد والإنتاج بولاية جندوبة بين سنتي 2008 و 2017

	أسطول الصيد									الإنتاج (طن)									
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2016	2017	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مراكب الصيد الساحلي	133	128	126	117	116	118	119	126	114	568	409	285	307.8	204.6	151	188	156	153	94	152
بالمجذاف	39	37	37	37	37	37	35	37	31	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بالمحرك	94	91	89	80	79	81	84	89	83	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مراكب الصيد بالأعماق	10	10	10	8	9	9	8	8	9	506	543	567	602	598	488	586	723	475	407	502
مراكب الصيد بالأضواء	4	3	2	2	2	2	2	2	4	139	73	77	75.6	106	59	39	39	18	39	28
مراكب الصيد بالسدود	7	7	7	4	5	7	7	8	11	28	425	43	30	28	14	8	8.7	7.6	19.6	19.5
الجملة	154	148	145	131	132	136	136	144	138	1241	1450	972	1015.4	937	712	821	927	653.6	559.6	702

المصدر : المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بجندوبة

وتعود أسباب هذا التراجع الى قدم الأسطول وعدم قدرته على مجابهة تقلبات العوامل المناخية إضافة إلى محدودية أيام العمل والمقدرة في أفضل الحالات بـ 150 يوما في السنة هذا إضافة لتفاقم المديونية لأغلب وحدات الصيد. وتجدر الإشارة هنا الى غياب التهيئة والصيانة القادرة على تأمين وصول المراكب الى ميناء طبرقة، وذلك بسبب الترسّبات المتراكمة بالقاع وغياب المخازن التي تؤمن ايداع معدات الصيادين لحمايتها من الاتلاف والعوامل المناخية، إضافة لعدم وجود التجهيزات اللازمة الضامنة لإرساء المراكب. لكن رغم اهميته الاقتصادية والاجتماعية لازال قطاع الصيد البحري يعاني من مشاكل هيكلية ومن صعوبات بولاية جندوبة ترتبط بتراجع المردودية وتقلص الثروة السمكية وتردي الخدمات المينائية الى جانب اشكاليات تتعلق بالراحة البيولوجية والتغطية الاجتماعية والتلوث البحري ونشير هنا الى ان تقلّص المخزون السمكي وتنامي ظواهر الصيد العشوائي قد تسبب في توقّف العديد من المراكب عن النشاط و دفع عددا كبيرا من الصيادين إلى استغلال المراكب في مناطق أخرى خاصة المتعلقة بالمياه العميقة.

شكل 10 : تطور انتاج الصيد البحري بولاية جندوبة من سنة 2011 الى سنة 2018

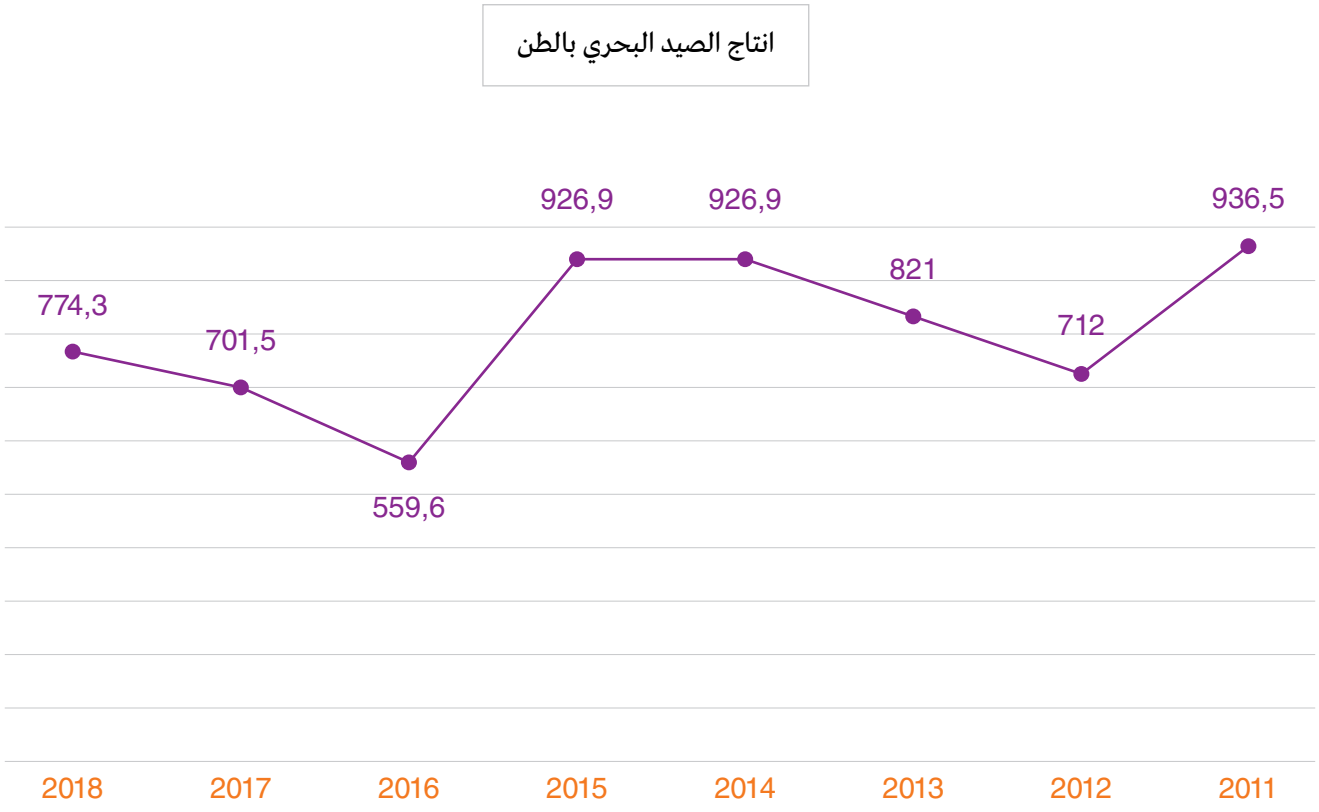

المصدر: المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بجندوبة

في ولاية جندوبة تتأكد الحاجة إلى وضع الدولة للأمن الغذائي كهدف استراتيجي للاستثمار في الفلاحة، إضافة إلى التشغيل وتثبيت السكان وتحسين الخارطة الفلاحية وتطوير البحث العلمي في هذا القطاع والتركيز على الخصوصيات المحلية والجهوية لدعم الأنشطة الفلاحية وجعل الفلاحة قطاعا مشغلا. كما يجب مراجعة سياسة القروض الفلاحية ودعم صغار الفلاحين وتشجيع الإنتاج المساهم في التشغيل واستعادة الأراضي الدولية ودعم الفلاحين في فترات الجوائح وتحديد اثمان معقولة للمياه التي من شأنها تشجيع الفلاحين من حولها وتقديم الإرشاد والمساعدة التقنية واللوجستية لفلاحي المنطقة علاوة على تشجيع الفلاحة العائلية والفلاحة البيولوجية وربط الإنتاج الفلاحي بالصناعة التحويلية لتحفيز الفلاح وبعث مواطن شغل صناعي وفلاحي.

شكل11 : مؤشرات حول معدل الإنتاج الفلاحي بجندوبة حاليا

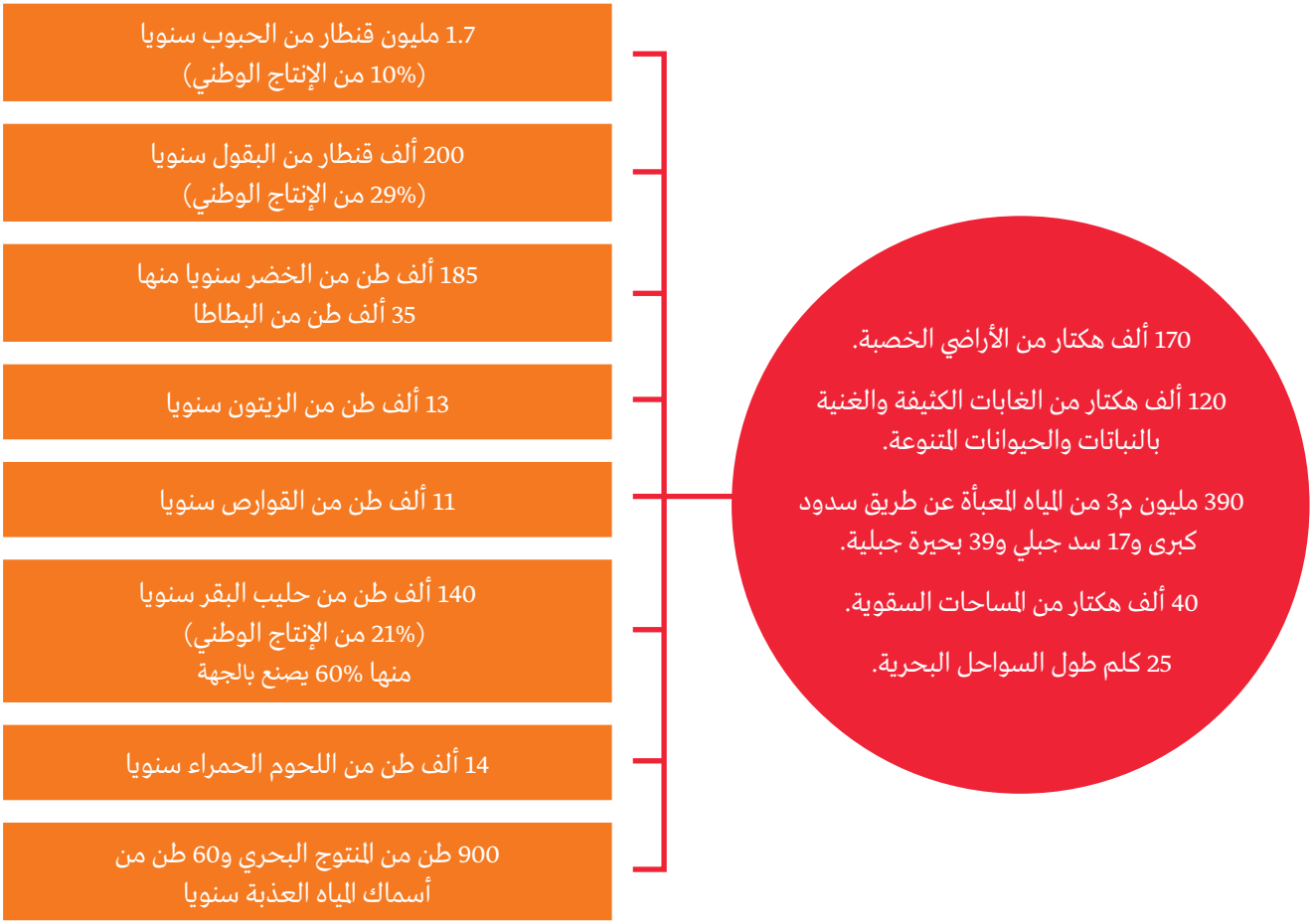

الغابات بولاية جندوبة

تتوفر بولاية جندوبة عديد المساحات الغابية وتتواجد 70 %من هذه المناطق الغابية بـ 3 معتمديات وهي معتمدية عين دراهم التي تعتبر معتمدية غابية عن جدارة حيث تتوفر بها 28 %من المناطق الغابية، تليها معتمدية طبرقة حيث تتوفر بها حوالي 22% من المناطق الغابية ثم معتمدية غار الدماء التي تحظي بـ21.5% من المناطق الغابية.

شكل12: تطور مساحة أشجار الفرنان بجندوبة من سنة 1952 الى سنة 2020

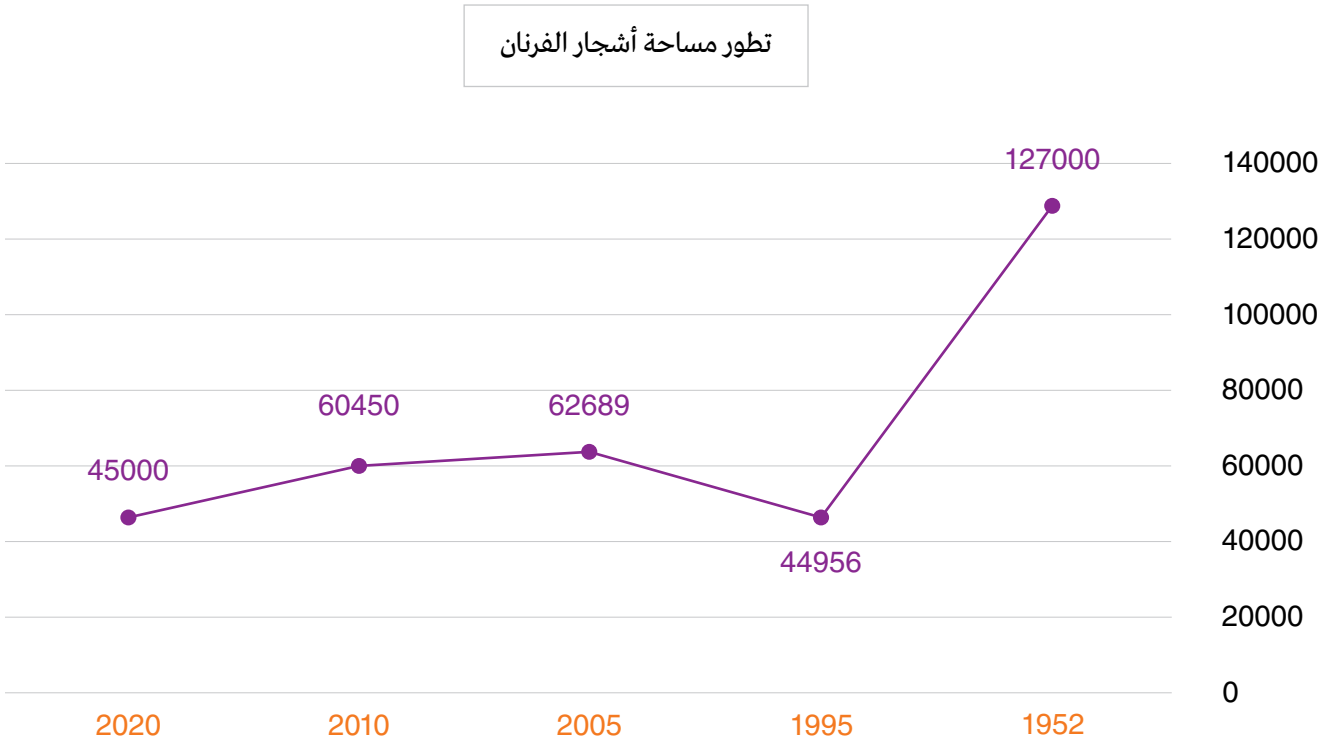

المصدر: المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بجندوبة

تعاني المناطق الغابية بولاية جندوبة من التدهور بسبب الانجراف المائي والضغط المسلط من طرف السكان من خلال الاستغلال الجائر للموارد الغابية والرعي العشوائي والتوسع العمراني وخاصة الحرائق حيث أتت على 6813 هك سنة 2008.وبسبب هذه الضغوطات تراجعت مساحة أشجار الفرنان من 127000 هك سنة 1952 الى 44956 هك سنة 1995، غير أنه سجل تحسنا بين سنة 1995 و2005 بـ + 18785 هك. في الفترة 2002-2011 هدفت الخطة الوطنية للنهوض بالغابات إلى دعم التشجير الغابي والرعوي وتأهيل المنابت وحماية الغابات من الحرائق والآفات وتثمين الثروة الحيوانية البرية والتهيئة الغابيية المندمجة وترشيد التصرف في المنظومات الغابية علاوة على إحداث 10 مجامع غابيية. إلاّ ان المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بجندوبة ولعدة اسباب لم تقم بمتابعة وتقييم مختلف مكونات هذه الخطّة ولم تتمكّن من تنفيذ أشغال تثبيت 200 هك بالغراسات ولم تتجاوز في مجال غراسة مصدات الرياح نسبة إنجاز في حدود 40.5 % وذلك إلى موفّى سنة 2010. وفي إطار حماية الثروة الغابية، وضعت " المندوبية" خطة جهوية لحماية الغابات إلاّ أنها -بسبب ضعف الاعتمادات - لم تتمكّن من بلوغ جلّ الأهداف المرسومة حيث لم تتوفّق سوى في إنجاز 73.6 هك من المسالك الغابيية ولم تتمكّن من إحداث سوى برجي مراقبة من مجموع 4 أبراج مبرمجة. وتجدر الإشارة هنا الى وجود عديد التهديدات المسلطة على الغابات نذكر منها بالخصوص القطع العشوائي للأشجار الغابية والرعي والإستغلال الجائر للمنتوجات الغابية وما ينجر عنه من تأثيرات سلبية على التوازن البيئي والتوسع العمراني على حساب الأراضي الغابية وكذلك الحرائق التي تفاقمت خاصة في السنوات الأخيرة الى جانب تهديدات تساقط الثلوج وخاصة في منطقة عين دراهم مما خلف أضرارا هامة على الغابة واندثار بعض الأنواع النباتية والحيوانية النادرة ومحدودية الإمكانيات المسخرة للتصرف والمراقبة والإنجراد الناجم عن هشاشة الكثبان الرملية والإستغلال غير الشرعي للمناطق والموارد الغابية. وتجدر الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من التشريعات الرادعة المنصوص عليها في مجلة الغابات الصادرة في 1966 والمنقحة في 1988 والحراسة التي يؤمنها أعوان إدارة الغابات فإن الاعتداءات على الأشجار والغابات تكاثرت في الآونة الأخيرة بل وهي في نسق تصاعدي منذ الثورة[6]، حيث تم استغلال غياب الاستقرار السياسي وتذبذب الوضع الأمني الذي تعرفه البلاد لتحقيق أرباح على حساب الغابة التي هي ملك عام للشعب التونسي. في هذا الاطار دعت عديد الأطراف الى إعادة النظر في

6 - مثال : شهدت غابة عين سلام في مدينة عين دراهم بين يومي 4 و6 أبريل اعتداء تمثل في قطع أكثر من 400 شجرة من أشجار الزان المعمرة من أجل صناعة الفحم. وتمثل هذه الأشجار ثروة وموروثا إيكولوجيا يستحيل تعويضه.

هذه المجلة لتتماشى مع سيادة الدولة على الموارد الطبيعية المنصوص عليها في الفصل 13 من الدستور التونسي ومع مبادئ الحوكمة الرشيدة ومراجعة العقوبات للمخالفين والمعتدين على الغابات، كما احتجت عديد المنظمات مثل الاتحاد الجهوي للشغل بجندوبة على عدد من القرارات التي تهم استغلال الأشجار بغابات الولاية. وتعتبر الغابة درعا ضد التغيرات المناخية حيث تحد من الاحتباس الحراري وتحمي التربة من الانجراف بالإضافة إلى ما توفره من تنوع بيولوجي. كما أنها تساهم في التنمية الاقتصادية في الولاية من خلال توفير مواطن شغل في الحراسة وفي الحماية المدنية وفي استغلال الثروات الحيوانية والنباتية كالإكليل والزعتر والزقوقو.

شكل 13 : رخصة في استغلال غابة بجندوبة وبيان احتجاج للاتحاد الجهوي للشغل

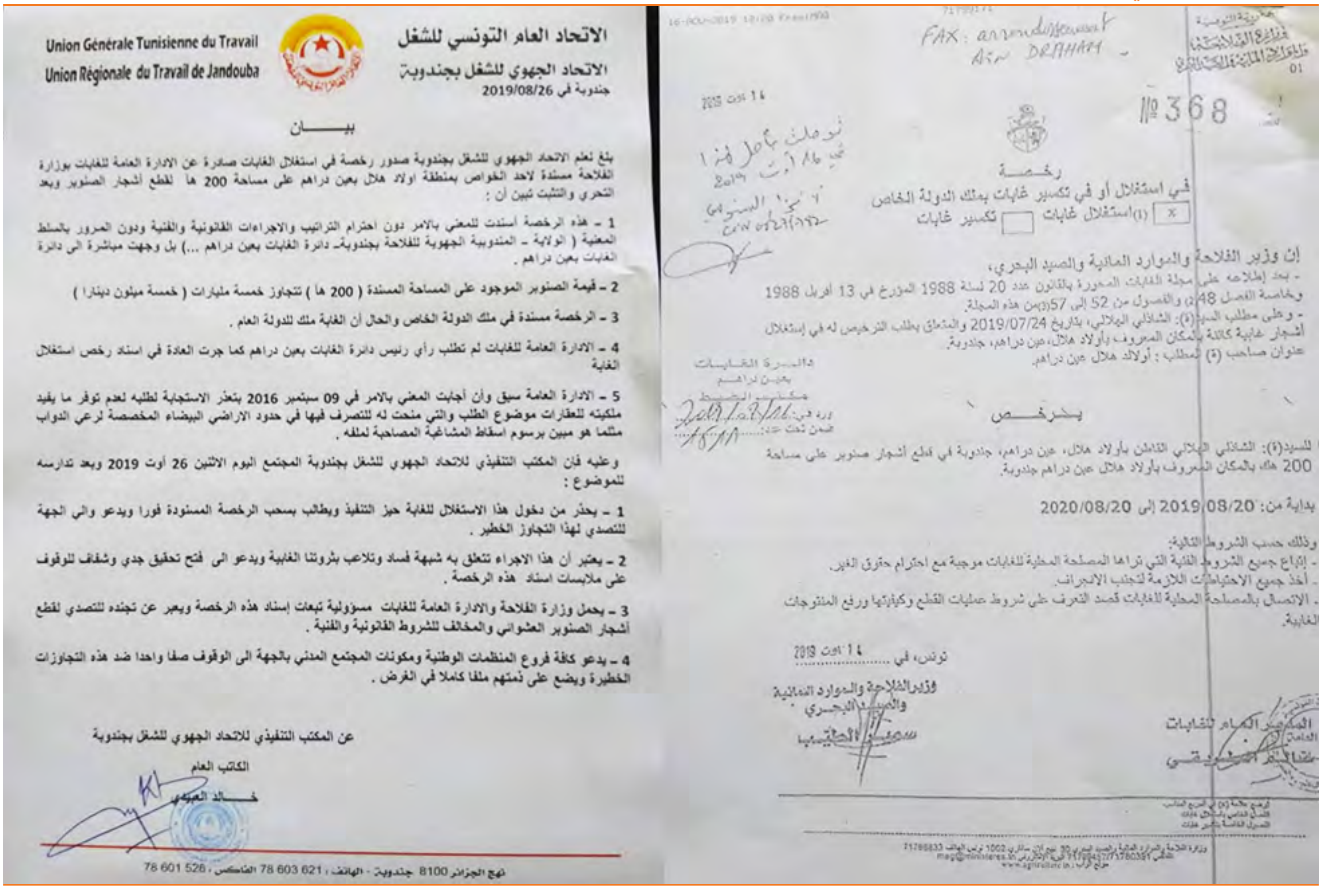

الاتحاد العام التونسي للشغل
الاتحاد الجهوي للشغل بجندوبة
جندوبة في 2019/08/26

Union Générale Tunisienne du Travail
Union Régionale du Travail de Jandouba

بيـــــان

بلغ لعلم الاتحاد الجهوي للشغل بجندوبة صدور رخصة في استغلال الغابات صادرة عن الادارة العامة للغابات بوزارة الفلاحة مسندة لاحد الخواص بمنطقة اولاد هلال بعين دراهم على مساحة 200 هـا للقطع أشجار الصنوبر وبعد التحري والتثبت تبين أن :

1 – هذه الرخصة أسندت للمعني بالامر دون احترام التراتيب والاجراءات القانونية والفنية ودون المرور بالسلط المعنية (الولاية – المندوبية الجهوية للفلاحة بجندوبة– دائرة الغابات بعين دراهم ...) بل وجهت مباشرة الى دائرة الغابات بعين دراهم .

2 – قيمة الصنوبر الموجود على المساحة المسندة (200 هـا) تتجاوز خمسة مليارات (خمسة مليون دينارا)

3 – الرخصة مسندة في ملك الدولة الخاص والحال أن الغابة ملك للدولة العام .

4 – الادارة العامة للغابات لم تطلب رأي رئيس دائرة الغابات بعين دراهم كما جرت العادة في اسناد رخص استغلال الغابة

5 – الادارة العامة سبق وأن أجابت المعني بالامر في 09 سبتمبر 2016 بتعذر الاستجابة لطلبه لعدم توفر ما يفيد ملكيته للعقارات موضوع الطلب والتي منحت له للتصرف فيها في حدود الاراضي البيضاء المخصصة لرعي الدواب مثلما هو مبين برسوم اسقاط المشاعية المصاحبة لملفه .

وعليه فان المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بجندوبة المجتمع اليوم الاثنين 26 أوت 2019 وبعد تدارسه للموضوع :

1 – يحذر من دخول هذا الاستغلال للغابة حيز التنفيذ ويطالب بسحب الرخصة المسنودة فورا ويدعو والي الجهة للتصدي لهذا التجاوز الخطير .

2 – يعتبر أن هذا الاجراء تنطلق به شهية فساد وتلاعب بثروتنا الغابية ويدعو الى فتح تحقيق جدي وشفاف للوقوف على ملابسات اسناد هذه الرخصة .

3 – يحمل وزارة الفلاحة والادارة العامة للغابات مسؤولية تبعات إسناد هذه الرخصة ويعبر عن تجنده للتصدي لقطع أشجار الصنوبر العشوائي والمخالف للشروط القانونية والفنية .

4 – يدعو كافة فروع المنظمات الوطنية ومكونات المجتمع المدني بالجهة الى الوقوف صفا واحدا ضد هذه التجاوزات الخطيرة ويضع على ذمتهم ملفا كاملا في الغرض .

عن المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بجندوبة
الكاتب العام
خـــالد العيّـــوني

نهج الجزائر 8100 جندوبة - الهاتف : 78 603 621 الفاكس : 78 601 526

FAX: ann

№ 368

رخصـــة
في استغلال أو في تكسير غابات بملك الدولة الخاص
(1) استغلال غابات [ ] تكسير غابات [X]

إن وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري،
- بعد إطلاعه على مجلة الغابات المحررة بالقانون عدد 20 لسنة 1988 المؤرخ في 13 أفريل 1988 وخاصة الفصل 48 (2) والفصول من 52 إلى 57 (3) من هذه المجلة.
- وعلى مطلب السيد (1): الشاذلي الهلالي، بتاريخ 2019/07/24 والمتعلق بطلب الترخيص له في إستغلال أشجار غابية كائنة بالمكان المعروف بأولاد هلال، عين دراهم، جندوبة.
عنوان صاحب (1) بمطلب : أولاد هلال عين دراهم.

يـــرخـــص

للسيد(1): الشاذلي الهلالي القاطن بأولاد هلال، عين دراهم، جندوبة في قطع أشجار صنوبر على مساحة 200 هك بالمكان المعروف بأولاد هلال عين دراهم جندوبة.

بداية من: 2019/08/20 إلى 2020/08/20

وذلك حسب الشروط التالية:
- إتباع جميع الشروط الفنية التي تراها المصلحة المحلية للغابات موجبة مع احترام حقوق الغير.
- أخذ جميع الاحتياطات اللازمة لتجنب الانجراف.
- الاتصال بالمصلحة المحلية للغابات قصد التعرف على شروط عمليات القطع وكيفياتها ورفع المنتوجات الغابية.

تونس، في 14 أوت 2019

وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

الاستثمارات العمومية والخاصة

شهدت الاستثمارات سواءا منها العمومية أو الخاصة تطورا بولاية جندوبة منذ الاستقلال الا انه بالمقارنة مع الولايات الأخرى بتونس خاصة الساحلية منها فان هذه الاستثمارات مازالت دون المأمول. اثر الاستقلال و خلال التجربة التعاضدية وقع تجميع عديد التجار في تعاضديات كبرى وانشاء الشركة الجهوية للتجارة والشركات الجهوية للنقل بجندوبة التي تأسست في افريل 1963، وفي إطار هذا التوجه الاشتراكي، كانت الدولة أهم باعث وممول للمشاريع الصناعية وساهمت في بعث مشاريع مشتركة بتمويل خارجي ورصدت لذلك اعتمادات كبيرة. في نهاية الستينات شهدت الجهة وتونس بصفة عامة مشكلة اجتماعية كبرى تزامنت مع تعمق أزمة قطاع التعاضد والذي واجه معارضة كل الأطراف خاصة عند اتخاذ قرار تعميمه سنة 1969 فتم التخلي عنه في سبتمبر من نفس السنة لفائدة نموذج تنموي تحرري. في فترة السبعينات، مع دخول الوزير السابق الهادي نويرة[7] للحكومة شهدت تونس انفتاحا اقتصاديا برز خاصة مع دعم الصناعات التصديرية وتدعيم السياحة والاهتمام اكثر بالتنمية الجهوية، ولكن نلاحظ ان هذا النموذج التنموي كرس الاختلال بين الجهات الداخلية والساحلية مما جعل البلاد التونسية تنشطر إلى إثنين : مناطق جاذبة مؤهلة للاندماج في العولمة وبالتالي وجب إعدادها لذلك، ومناطق داخلية مهمشة مثل ولاية جندوبة قدرها أن تعيش بالهبات التي تمنحها لها الدولة[8]. خلال السبعينات تم الاهتمام باللامركزية الصناعية منذ سنة

7 - ولد الهادي نويرة في سنة 1911 بمدينة المنستير بالساحل التونسي، شغل منصب الوزير الاول بين سنتي 1970 و1980. شهدت فترة توليه المنصب عدة إصلاحات إقتصادية ذات التوجه الليبرالي كانت ترمي الى تخفيض السياسة الجبائية وتحرير الاقتصاد التونسي من التشريعات التي تعيق حركته، كما أصدر قانون افريل 1972 الذي انتصبت بفضله عشرات المؤسسات الاقتصادية بالبلاد التونسية. يعتبر نويرة من بين الاشخاص المؤثرين الذين ألغوا الوحدة التي كانت ستقام بين تونس وليبيا سنة 1974، كما كانت علاقته متوترة بالاتحاد العام التونسي للشغل خاصة خلال أحداث جانفي 1978. اثر احداث قفصة سنة 1980 تاثرت صحة الهدي نويرة بما حصل وغادر الحكومة.

8 - عمر بالهادي، من إشكاليات التنمية الجهوية والمحلية، بحث منشور سنة 2012 في صفحة الانترنيت https://amorbelhedi.wordpress.com

1975 مع إحداث صندوق النهوض باللامركزية الصناعية. في جويلية 1977 وقع تحديد مناطق تتحصل على امتيازات جبائية ومالية في إطار اللامركزية الصناعية. وقد تم إحداث تقسيم آخر للمناطق المنتفعة سنة 1981 تم تعديله سنة 1986. وقد كانت لسياسة المناطق الصناعية أثرا محدودا على الاستثمار الصناعي بولاية جندوبة. كما عرفت هذه الفترة احتجاجات اجتماعية أدت فيها النقابات دورا رئيسيا خاصة سنة 1978[9]. خلال هذه الفترة تم تقسيم البلاد إلى ست مناطق : الشمال الشرقي والشمال الغربي (الذي تنتمي اليه جندوبة) والوسط الشرقي والوسط الغربي والجنوب الشرقي والجنوب الغربي. وقد مكن هذا التقسيم من تشجيع اللامركزية الصناعية من خلال تحفيز الانتصاب في الصناعات التقليدية والحرف الصغرى. خلال هذه الفترة النمو السكاني أصبح سلبيا في جندوبة نتيجة هذه السياسات التهميشية والهجرة المتواصلة, كما أن الصناعات التحويلية المهمة انتصبت في المناطق الساحلية وبعيدا عن مناطق الإنتاج مما زاد في الإضرار بالنسيج الصناعي الهش بطبعه في عهد الاستعمار وزادا من نسبة البطالة التي بلغت 29 % سنة 1975 والتي صنفت على اثرها جندوبة الاولى وطنيا كأكثر ولاية بها عاطلين عن العمل ما بين 18 و 59 سنة. اما بالنسبة للسكان المشتغلين سنة 1975 فقد بلغ عددهم 23.180 الف شخص بالقطاع الفلاحي و 15 الف شخص بالقطاع الصناعي و 13.82 بقطاع الخدمات.

شكل14: نسبة السكان المشتغلين حسب القطاع

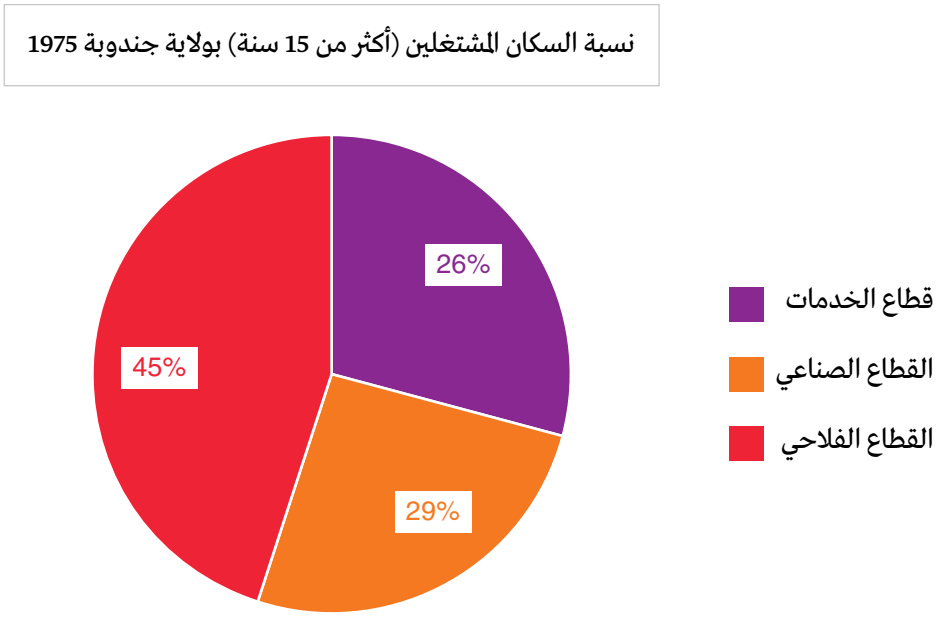

المصدر : المعهد الوطني للاحصاء، 1975

وبهدف تثبيت السكان في الارياف في الولايات الداخلية مثل جندوبة تم اعتماد برنامج التنمية الريفية سنة 1973 ثم كانت أولى أمثلة التهيئة العمرانية المنجزة مع نهاية السبعينات وتم نشر مجلة التعمير في سنة 1979 في الوقت الذي كانت فيه التهيئة الترابية غائبة. وتزامنت عشرية السبعينات أيضا مع وضع الأطر التشريعية والمؤسساتية لتشجيع القطاع الخاص التونسي الناشئ على الانخراط في العملية التنموية و تحديدا في قطاع الصناعات المعملية و معاضدة جهود القطاع العام في انجاز المخططات التنموية القائمة على تكثيف الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية خاصة منها الصناعة وكذلك تطوير الخدمات و لا سيما منها القطاع السياحي بطبرقة. وكان المخطط السادس للتنمية أول مخطط يخصص فصلا كاملا للتنمية الجهوية كما تم إعداد خريطة الأولويات الجهوية سنة 1982 و الامثلة الجهوية للتنمية للشمال الغربي. وقد حظي التخطيط الاقتصادي والقطاعي بأولوية واضحة خلافا للتخطيط المجالي والترابي الذي بقي في درجة ثانوية من حيث الدور والمهام وانعكس ذلك بشكل واضح على مستوى التنمية الترابية. وشهدت هذه الفترة واحدة من أبرز تحركات الشعب التونسي والتي عرفت بانتفاضة الخبز[10] التي اجتاحت جميع مناطق البلاد في جانفي 1984. هذه الاحتجاجات شكلت أحد اشكال التعبير على الاحباط لدى الشعب التونسي ونتج عنها تدهور علاقة الحكومة بالاتحاد العام التونسي للشغل وأيضا مع الجارة ليبيا وذلك بعد أن اتهمت بعض الأوساط التونسية شبه الرسمية "عناصر" متأثرة بالخطاب القومي للنظام الليبي بالمسؤولية عن هذه الأحداث. في نفس هذه الفترة انغمست البلاد التونسية كعديد دول العالم فيما يسمى

9 - وليد حدوق، الثورة التونسية: قراءة في الخلفيات الاقتصادية - الاجتماعية، كتاب ثورة تونس الاسباب والسياقات والتحديات، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2012. ص 88.

10- انتفاضة الخبز هي مجموعة من الأحداث التي عاشتها تونس في بداية شهر جانفي من سنة 1984. وهي عبارة عن حركة احتجاجية شملت مختلف المناطق كنتيجة مباشرة للقرار الذي اتخذته الحكومة التونسية والمتمثل في رفع الدعم على العجين ومشتقاته ومن ذلك الخبز الذي يمثل المادة الغذائية الرئيسية للفئات الاجتماعية المتوسطة والفقيرة. وتجسدت هذه الحركة الاحتجاجية في مجموعة من المظاهرات انطلقت من جنوب البلاد وتحديدا من ولاية قبلي لتمتد إلى منطقتي الجنوب والوسط الغربي قبل أن تتوسع لتشمل مختلف جهات البلاد. لقد أسفرت هذه الحركة الاحتجاجية التي استمرت لفترة لا تقل عن العشرة أيام عن سقوط قرابة 143 قتيل و400 جريح ، هذا علاوة عن مئات المعتقلين ولم تتوقف هذه الحركة إلا بعد أن اتخذ الرئيس الحبيب بورقيبة قرارا يتم بموجبه إرجاع الأسعار إلى ما كانت عليه.

برنامج الاصلاح الهيكلي[11] الداعي الى الانفتاح المطلق على الخارج من ناحية وتخلي الدولة عن دورها التعديلي من ناحية اخرى. وقد أدت هذه الاستراتيجية الجديدة من جملة ما أدت اليه الى تآكل الطبقة الوسطى[12]. فتخلي الدولة عن المسألة الاقتصادية نتج عنه دخول الخصخصة من بابها العريض والتي تهدف خاصة الى تمكين البلدان من تسديد ديونها عبر بيع مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص او نقل ملكيتها لصالح الدائنين. في سنة 1985 تم إعداد المثال الأول للتهيئة الترابية الذي اعتمد التوازن الجهوي كاختيار جعل من كل منطقة تعتمد على ذاتها لشد سكانها لكن الأزمة التي عرفتها البلاد أجبرتها على التخلي عن جل المشاريع التي كانت مبرمجة آنذاك وإتباع برنامج الإصلاح الهيكلي. خلال هذه الفترة واصلت ولاية جندوبة، مثلها مثل منطقة الشمال الغربي، كجهة بها اكثر نسبة من البطالة والفقر بتونس وبلغت سنة 1990 نسبة البطالة 18.7 في المائة. هذا وشهدت هذه الفترة تواصلا للتفاوت في توزيع الاستثمارت العمومية عبر تدخلات الدولة حيث بلغت بالشمال الغربي نسبة التدخلات 7.6 % سنوات 1962-1971 لتصل الى 11.4 % سنوات 1972-1986.

شكل 15: نسبة توزيع الاستثمارات بين جهات الجمهورية، مقارنة بين مرحلة 1962- 1971 و مرحلة 1972-1986

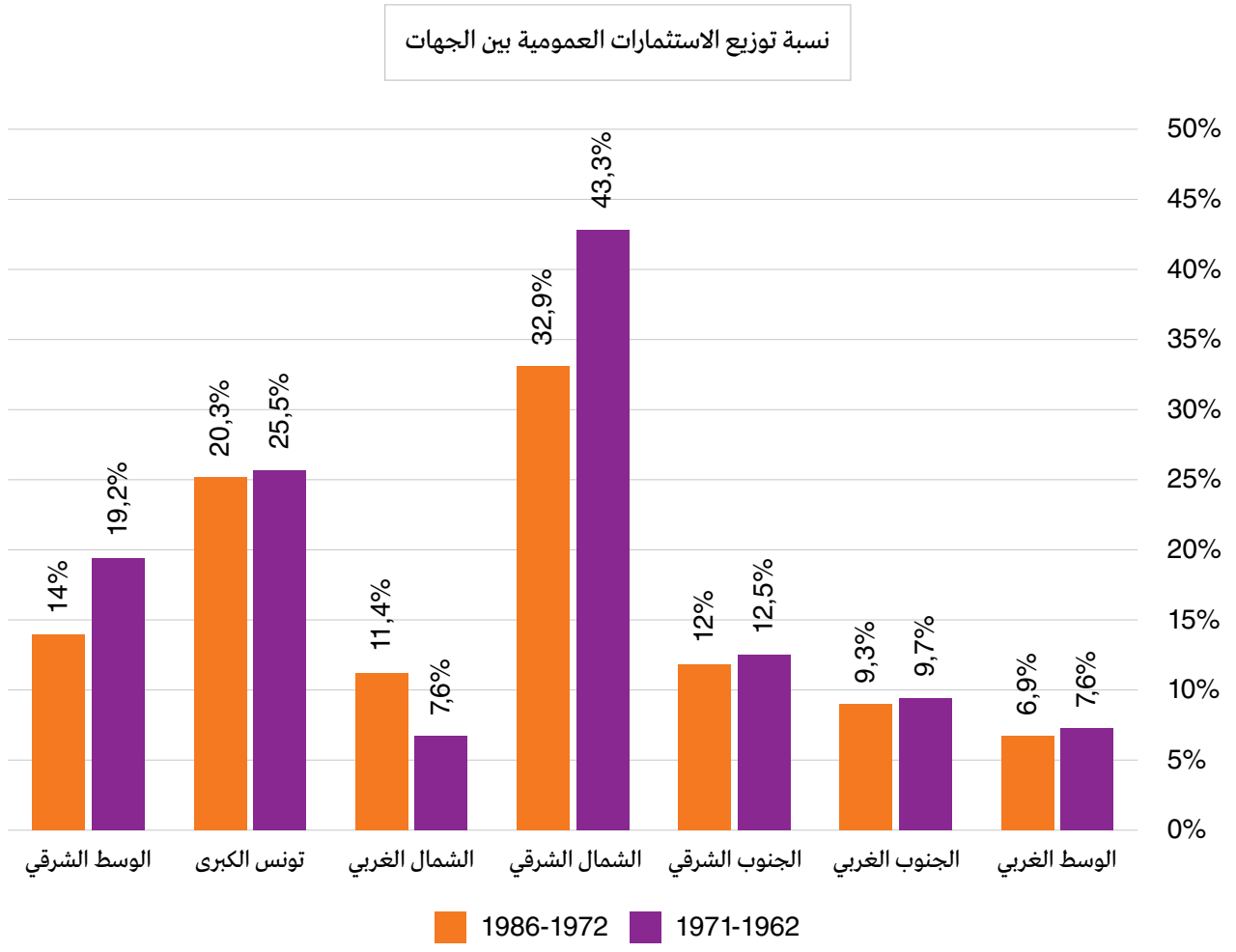

المصدر: ديوان تنمية الشمال الغربي

ومنذ بداية التسعينات الى غاية اليوم واضبت الدولة على تطبيق برنامج الاصلاح الهيكلي وبالتشجيع على الخوصصة التي شملت عديد مؤسسات القطاع العام وخاصة تلك التي تعيش صعوبات مالية أو المفلسة منها أو الصغيرة[13]. وقد تميزت سنة 1994 بعودة إلى تقسيم الجهات على إثر صدور مجلة الاستثمارات سنة 1993 و التي أحدثت نظاما جديدا للحوافز يعتمد على التنمية الجهوية. كما أن الامر الحكومي سنة 2008[14] يقسم معتمديات الجمهورية إلى ثلاثة مجموعات بالنظر إلى مستوى التنمية الذي بلغته. أما بالنسبة للأمر الحكومي رقم 398 لسنة 2017 فهو يقسمها إلى مجموعتين. كما تم سنة 1994 المصادقة على مجلة التهيئة الترابية والتعمير. وقد تميزت هذه الفترة

11 - برنامج الإصلاح الهيكلي : بدأ العمل به سنة 1986 و ذلك إثر الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية الخانقة التي عرفتها البلاد و أدّت بها إلى الإفلاس و نتج عن ذلك تدخل البنك الدولي من خلال تقديمه إعانات مشروطة و تتمثل بالخصوص في الخوصصة و الانفتاح مقابل تقديم المعونات المالية.

12 - حسين الديماسي، الاهمية الاجتماعية والسياسية للطبقة الوسطى في تونس، كتاب ثورة تونس الاسباب والسياقات والتحديات، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2012. ص 149.

13 - سالم لبيض، ثقافة المؤسسة و أثر العولمة في المغرب العربي : مثال تونس، المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية ، عدد رقم 22 ص 39-63، 2003.

14 - أمر عدد 387 لسنة 2008 مؤرخ في 11 فيفري 2008 يتعلق بتنقيح الأمر عدد 483 لسنة 1999 المؤرخ في أول مارس 1999 المتعلق بتحديد مناطق تشجيع التنمية الجهوية.

كذلك بتوقيع عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1996 وإعداد الاقتصاد التونسي لذلك على مدى 12 سنة (1996-2008). ونتجت عن هذه الاتفاقية إرساء منطقة التبادل الحر للمنتوجات الصناعية منذ جانفي 2008 نتج عنه مزيد اندماج الاقتصاد التونسي في العولمة مما حتم تقسيم البلاد إلى نصفين: تونس الساحلية أين تتجلى الديناميكية الاقتصادية وإبرازها و كأنها الوحيدة القادرة على الاندراج في النظام العالمي. أما تونس الداخلية ومنها ولاية جندوبة والتي لا تملك الموارد فقدرها الإعانة عن طريق مساعدة الدولة للسكان على تحسين أوضاعهم الحياتية عبر آلية إعادة التوزيع. خلال هذه الفترة بدأت بوادر هشاشة منوال التنمية الذي أظهر محدوديته وعدم قدرته على مجابهة التحديات الجديدة إذ اعتمد على قطاعات تقليدية ذات إنتاجية منخفضة وقيمة مضافة ضعيفة تقوم أساسا على الكلفة المتدنية لليد العاملة غير المختصة. وقد أدت السياسات التنموية المعتمدة في الفترة 1984-2000 إلى تطور الناتج المحلي الإجمالي وطنيا بمعدل 5.4% خلال الفترة و هذا يعتبر مرتفعا نسبيا مقارنة بالبلدان المنافسة، إلا أنه يتضمن عديد النقائص باعتبار عدم قدرته على تحقيق التوزيع العادل للثروة بين الفئات والجهات وعدم توفقه إلى خلق مواطن الشغل اللّازمة لاستيعاب الطلبات الإضافية خاصة منذ أواخر التسعينات. وبالإمكان هنا القيام بتقييم بسيط للسياسة الجهوية من خلال دراسة توزيع الاستثمارات العمومية والخاصة في الجهات، ومن أهم نتائجها التي تغطي الفترة المتدة من 1992 الى 2010 نجد ان قيمتها قدرت بـ94.56 مليار دينار، توجيه 73% منها لصالح 14 ولاية ساحلية (70% من السكان) و 27% وجهت إلى 10 ولايات داخلية. كما ان طريقة توزيع الاستثمار حسب القطاع (قطاع عام وقطاع خاص) توضح بعض النقاط: فالاستثمار الخاص موجه بالأساس إلى الجهات الساحلية 76.7% مقابل 23.3% للجهات الداخلية. ويفسر هذا التوجه الترابي للاستثمار بوجود عناصر قرب مفيدة (مزودون، حرفاء، شركات مناولة، مناخ استثمار مناسب، خدمات موجهة للخواص وللمؤسسات (والتي تكون أكثر تواجدا وأكثر تنوعا في المدن الكبرى الساحلية. هذا وشهدت هذه الفترة تواصلا للتفاوت في توزيع الاستثمار العمومية عبر تدخلات الدولة حيث بلغت نسبة التدخلات 17% سنوات 1987-1991 لتتقلص الى 13.2% سنوات 1991-1996.

شكل 16: نسبة توزيع الاستثمارات بين جهات الجمهورية، مقارنة بين مرحلة 1987-1991 و مرحلة 1991-1996

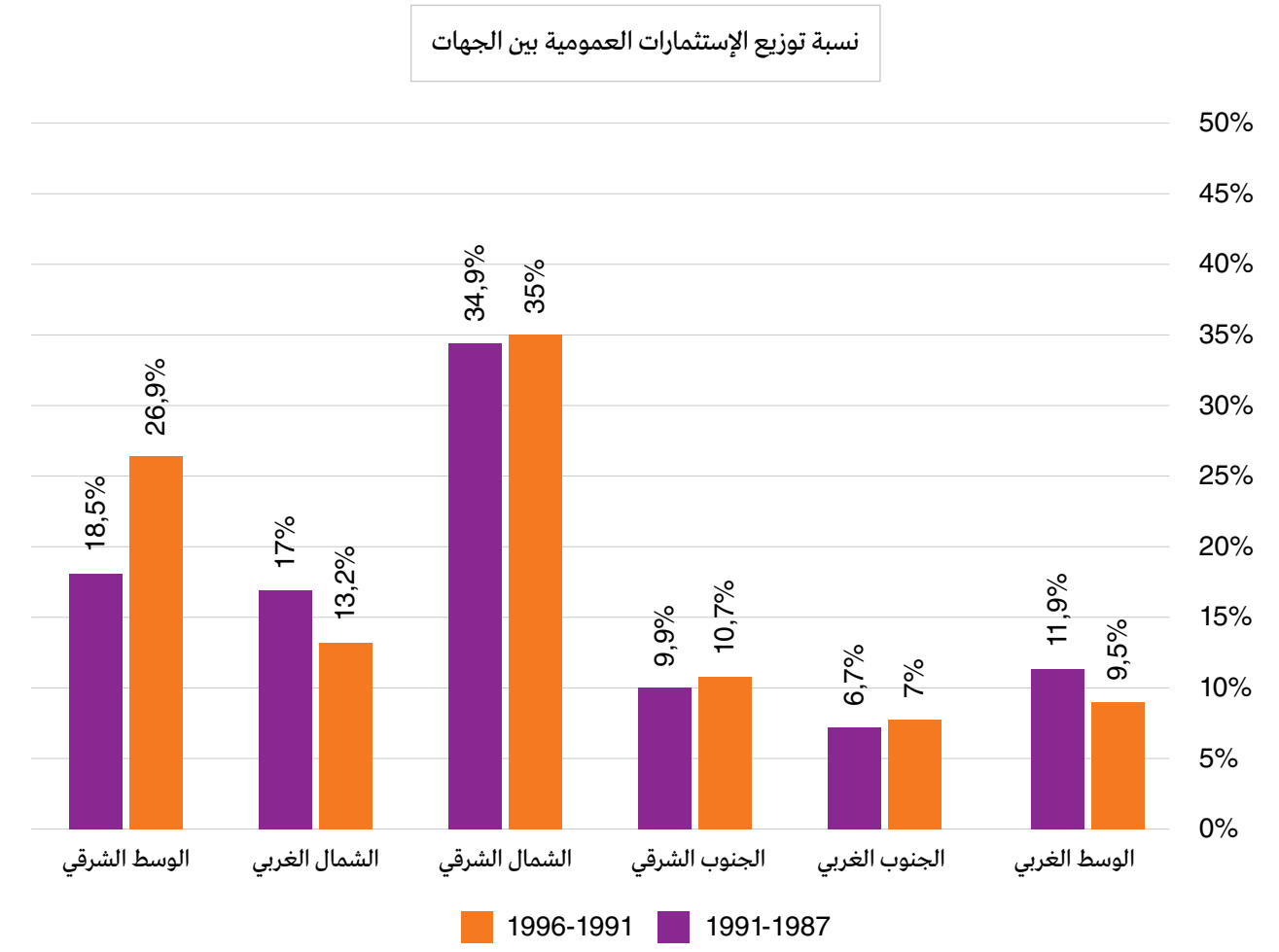

المصدر: ديوان تنمية الشمال الغربي

في ولاية جندوبة نلاحظ انه وبقدر ما يسمح به التكامل بين السياسات و الاستثمارات العمومية والاستثمار الخاص من خلق للثروات، إذ تعتبر الاستثمارات العمومية المؤثر الأول على محيط الأعمال بجوانبه المؤسساتية واللوجستية و البنية التحتية المهيكلة و عوامل جذب وتحفيز للاستثمار الخاص، فان هذا التوازن والتكامل لم يرتقي إلى المستوى المأمول و اتسم بالاختلال حيث بلغ معدل الاستثمارات العمومية بالولاية 3900 دينار للفرد الواحد خلال الفترة 1992-2010 مقابل 2200 دينار كمعدل للاستثمارات الخاصة التي تبقى دون المطلوب.

شكل 17 :الاستثمارات العمومية والخاصة بتونس خلال الفترة :1992-2010

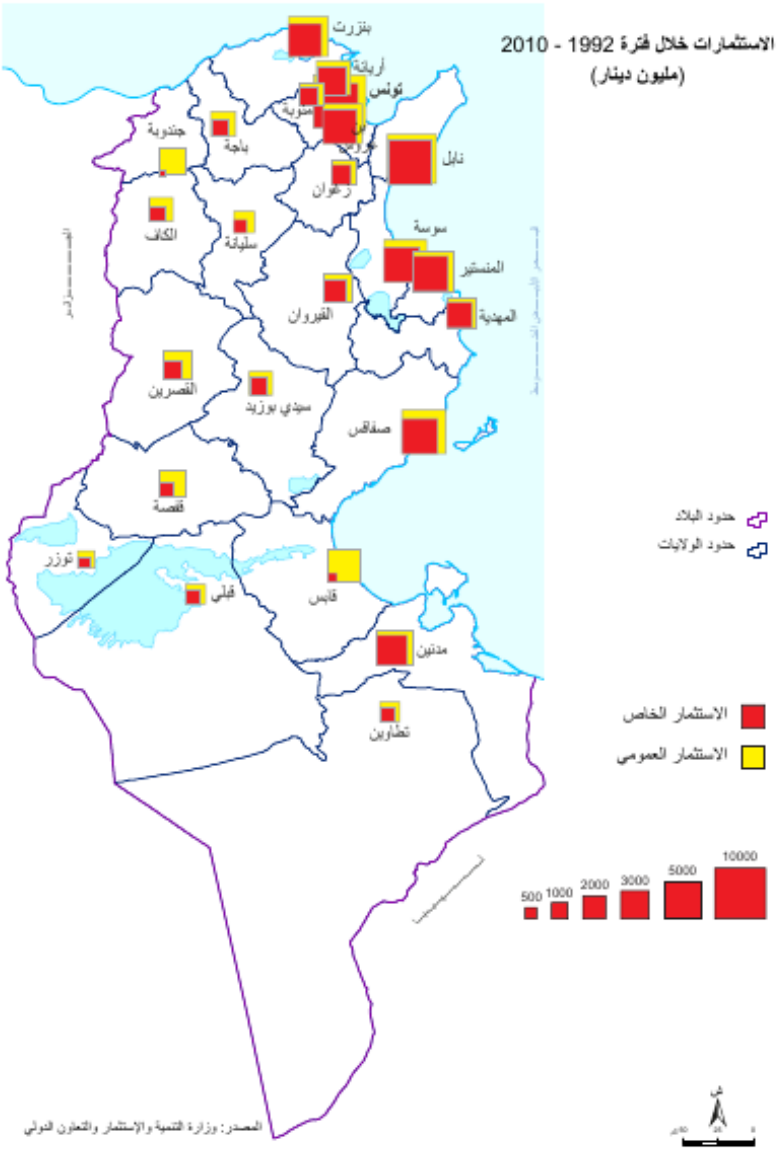

المصدر: وزارة التنمية و التعاون الدولي

خلال هذه الفترة وجهت أكثر من 60% من استثمارات القطاعين العام و الخاص بتونس إلى الجهات الساحلية و تغاضى الاستثمار الخاص عن الولايات الداخلية (23.3%من االاستثمارات) مقابل 76.7 % من الاستثمارات للولايات الساحلية. و يفسر تفضيل القطاع الخاص للجهات الساحلية بالبحث عن القرب من أسواق المزودين، أسواق الحرفاء، البنية التحتية، العوامل البيئية، الخدمات للخواص.

شكل18: الاستثمارات العمومية والخاصة بجندوبة خلال الفترة 1992-2010

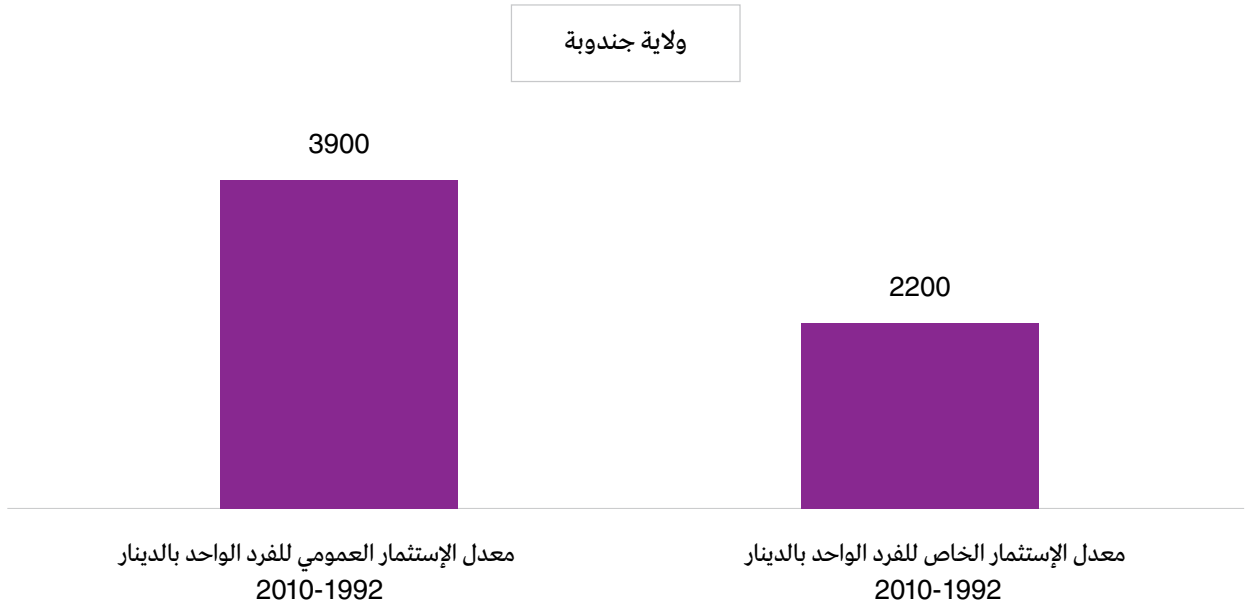

المصدر: ديوان تنمية الشمال الغربي

وخلال فترة ما بعد الثورة بلغت الاستثمارات المرصودة لولاية جندوبة خلال الفترة 2011-2015 حوالي 523 مليون دينار منها 343 م د استثمارات عمومية و180 م د استثمارات خاصة.

شكل 19: معطيات إحصائية تخص الاستثمار العمومي والخاص في الفترة : 2011-2015

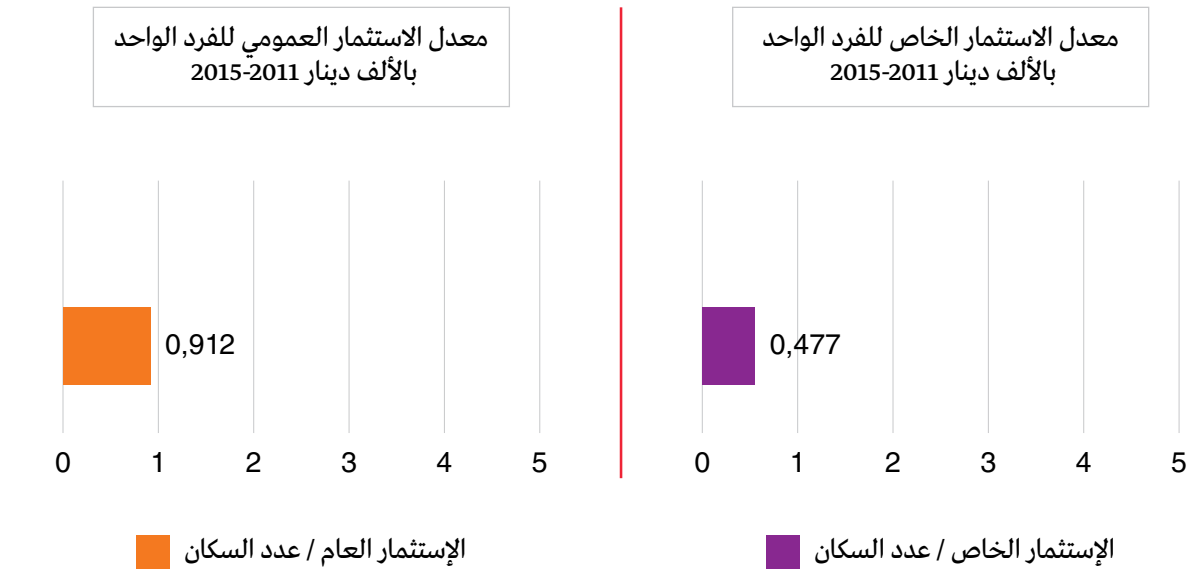

المصدر: ديوان تنمية الشمال الغربي

	الاستثمارات (م د)	النسبة (%)
القطاع العام	343	65.6
القطاع الخاص	180	34.3
المجموع	**523**	**100**

وفي القطاع الخاص استأثر القطاع الفلاحي والصيد البحري بنسبة 35.5% ثم قطاع الصناعات المعملية على نسبة 27.2% يليه قطاع السياحة بنسبة 15.7% فقطاع النقل 14.9% والصناعات التقليدية ب 4.5% وتعتبر مساهمة القطاع الخاص ضعيفة بالمقارنة مع الاعتمادات المرصودة في القطاع العمومي، كما تتمركز أكثر من 80% من المشاريع الخاصة في مناطق حوض مجردة والباقي بالمناطق الجبلية والغابية. وفي سنوات 2016-2020 بلغت قيمة الاعتمادات العمومية المبرمجة 1373.189 مليون دينار بولاية جندوبة وهي في المرتبة الرابعة وطنيا من حيث التدخلات العمومية المبرجة، وبلغت نسبة الإنجاز المالي للاستثمارات الجهوية 30% ما بين سنوات 2016-2019. اما بالنسبة للقطاع الخاص برمجت 443 مليون دينار كاستثمارات خلال سنوات 2016-2020 انجز 72% منها أي ما يقارب 321 مليون دينار.

شكل20: معطيات إحصائية تخص الاستثمار العمومي بتونس خلال الفترة 2016-2020

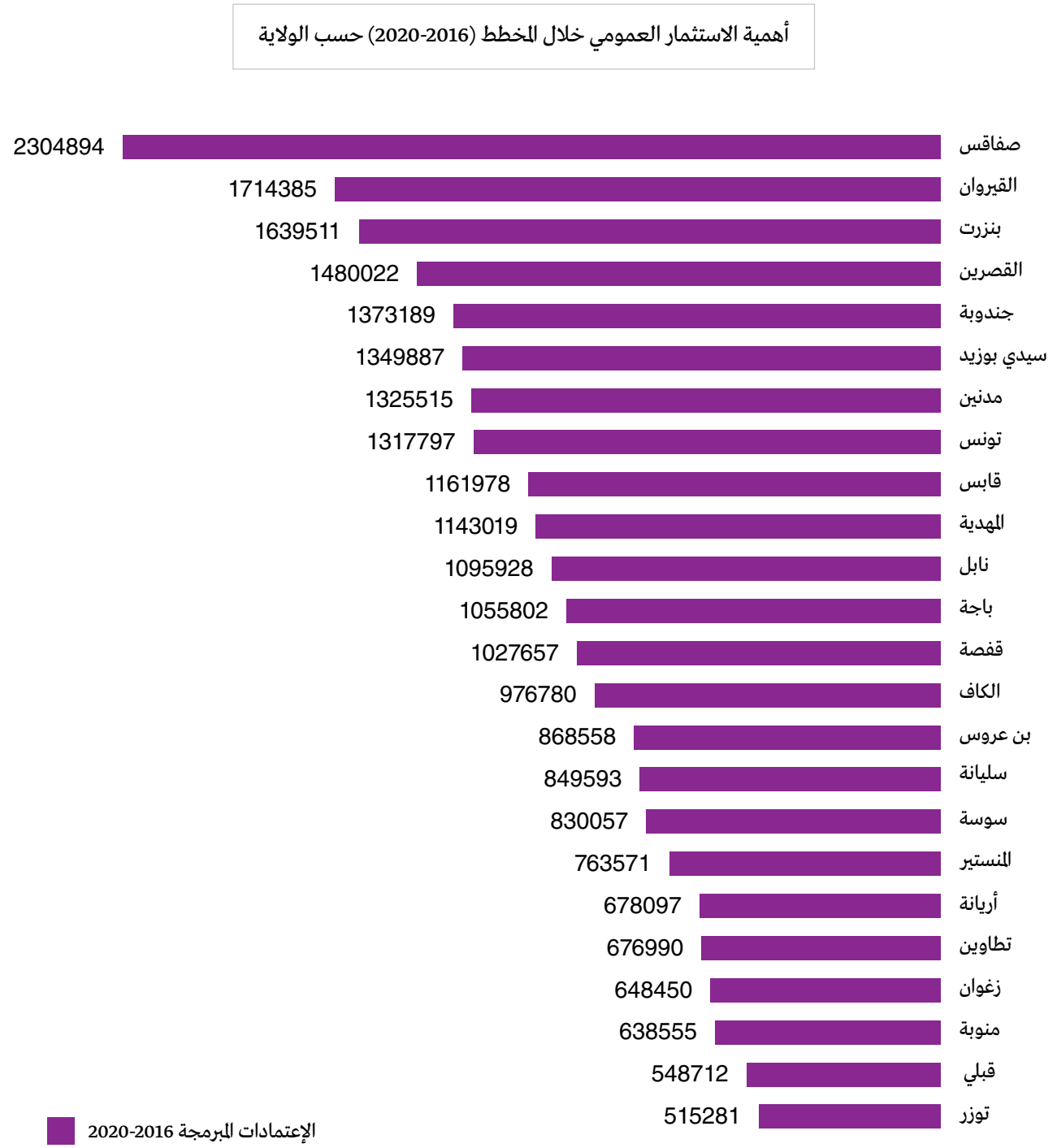

المصدر: وزارة التنمية الجهوية

على المستوى البيئي، تنزل بالجهة كميات هامة من الأمطار والثلوج مما جعلها تشكو من تهديد فيضانات الأودية الكبرى للمتساكنين والمحاصيل الزراعية و التغدق بالأراضي الفلاحية خاصة بمناطق السهول والأراضي المنبسطة إلى جانب الانزلاقات الأرضية بالطرقات والمسالك الريفية الجبلية و هو مايزيد من عزلة سكان هذه المناطق.كما يشكو الوضع البيئي لمدن الولاية من ضعف خدمات النظافة وارتفاع عدد المصبات العشوائية و غياب خدمات التطهير بالوسط الريفي للولاية، إضافة إلى تآكل الفضاء الغابي بفعل الحرائق والتوسع العمراني العشوائي. في هذا الاطار وضمن البرنامج الجهوي للتنمية برمجت تدخلات بقيمة 57 مليون دينار خلال المخطط التنموي 2016-2020 كما برمجت تدخلات مختلفة بعدد من المعتمديات ضمن برنامج التنمية المندمجة. وتشمل برامج التنمية المندمجة في المشهد الطبيعي بالمناطق المستهدفة عددا كبيرا ومتنوعا من المشاريع من بينها على سبيل الذكر لا الحصر التشجير الغابي وصيانة الطرائد النارية وحماية المسالك الغابية وصيانة ابراج المراقبة احداث مراعي قارة وتدعيم السياحة الايكولوجية مشاريع تتعلق بتقطير الزيوت النباتية واقتناء معدات حديثة وغراسة الزياتين وإحداث حدائق عائلية وغراسة الاشجار وتربية الدواجن والنحل والماعز وإحداث وحدات لصنع أجبان حليب الماعز وتهيئة عدد من العيون والمسالك إضافة الى برامج التكوني الفني. ونظرا لصعوبة التضاريس بالولاية، برمج حماية المدن من الفيضانات مع انجاز برنامج شامل للحماية من الانزلاقات بالمرتفعات والتشجيع على المبادرات المتصلة بالاقتصاد الاخضر مع التشجيع على استغلال الطاقات البديلة على غرار الطاقة الشمسية، في انتظار مراجعة لمجلة الغابات بما يضمن المصالحة بين متساكني الغابات والغابة وتيسير استغلال المنتوجات الغابية بطريقة مستدامة.

شكل 21 : خارطة للتوزيع الجهوي لمشاريع برنامج التنمية المندمجة بتونس

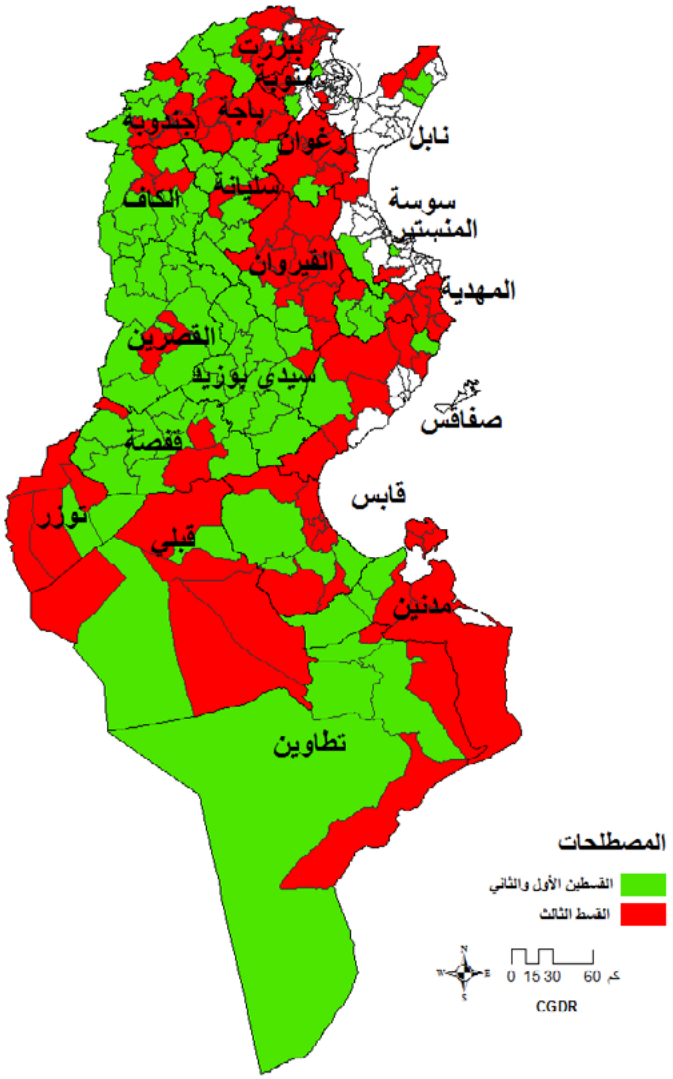

كما نلاحظ أن الاستثمارات العمومية لم تمكن من تطوير محيط الأعمال وجعله ملائما لتحفيز الاستثمار الخاص و احداث المؤسسات حيث اتسمت جندوبة بضعف المبادرة الخاصة من جراء افتقارها إلى اطار عيش ملائم و مقومات التنمية على مستوى البنية الأساسية كالطرقات والمسالك والمواصلات والصحة والتطهير والنقل وغيرها لجلب المستثمرين، وهو ما جعل نسبة الاستثمار الخاص بهذه الجهات لا ترتقي إلى المعدل الوطني رغم الامتيازات الواردة بمجلة التشجيع على الاستثمارات لفائدة مناطق التنمية الجهوية.

جدول 9 : المسالك بولاية جندوبة سنة 2018

المعتمدية	المسالك الريفية				المسالك الغابية				المسالك السقوية				
	العدد	المعبدة	المهيأة	الترابية	العدد	المعبدة	المهيأة	الترابية	العدد	المعبدة	المهيأة	الترابية	الطول الجملي
جندوبة	43	134.4	20.2	15.3					80	39.5	197.9	13.8	420.9
جندوبة الشمالية	48	189.9	17.1	34.3	29	0	0	112					353.3
بوسالم	36	91.3	20.1	42	4	0	0	14.1	122	31.6	138.8	122.9	460.8
بلطة بوعوان	56	218.9	18	63	11	0	13	34.5	37	12.4	31.8	50.5	442.1
وادي مليز	42	88.4	29.7	29.5	4	0	0	31	42	2.47	39.46	9.81	230.34
غار الدماء	44	172.1	14.8	29	58	16.8	70.5	237.5	56	9.55	68	8.94	627.19
فرنانة	74	212.3	29.6	61.2	47	7	4	164					478.1
عين دراهم	39	169.7	12.8	31.1	45	0	41	246.3					500.9
طبرقة	27	96.3	11.2	31.2	50	0	51	224.1	42	6	32.2	0	452
المجموع (كلم)	409	1373.3	173.5	336.6	248	23.8	179.5	1063.5	379	101.5	508.2	206	3965.7
الطول الجملي (كلم)	1883.4								815.7				
المجموع العام (كلم)	3965.7												

المصدر: الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بجندوبة

جدول 10: المسالك بولاية جندوبة سنة 2010

المعتمدية	الطرقات المرقمة		الوطنية		الجهوية		المحلية		المسالك الفلاحية (غير مرقمة)		المجموع	
	معبدة	غير معبدة	معبدة	غير معبدة	معبدة	غير معبدة	معبدة	غير معبدة	معبدة	غير معبدة	معبدة	غير معبدة
جندوبة	55.189	0.874	38.425	-	12.118	-	4.646	0.874	86.9	41	9110.3	41.874
جندوبة الشمالية	74.074	12.35	15.575	-	27.589	-	30.91	12.35	90.4	76.6	148.148	79.95
بوسالم	86.666	10.244	15.787	-	62.813	-	8.066	10.244	43.1	40.5	173.332	50.744
بلطة بوعوان	54.45	-	-	-	46.85	-	7.6	-	149.1	96.5	108.9	96.5
طبرقة	97.682	0.68	48.81	-	31.5	-	16.692	0.68	63.8	8	194.684	8.68
عين دراهم	80.027	-	56.093	-	11.494	-	12.44	-	98.4	53	160.054	53
فرنانة	76.045	-	16.207	-	49.186	-	10.652	-	156.1	62.8	152.09	62.8
غار الدماء	76.824	6.16	15.291	-	44.875	-	16.658	6.16	70.4	81.9	153.648	88.06
وادي مليز	37.065	13.93	16	-	13.915	-	7.15	13.93	45.8	77.5	74.13	91.43
كامل الولاية	637.342	44.238	222.188	0	300.34	0	114.814	44.238	804	528.8	1275.364	573.038
المجموع	681.580		222.188		300.34		159.052		1332.8		2014.38	

المصدر: الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بجندوبة

وعلى مستوى البنية التحتية الصناعية، تحتوي الولاية على5 مناطق صناعية على مساحة 95 هك بكل من جندوبة وطبرقة وبوسالم و ينتصب بالجهة حوالي 320 مؤسسة صناعية منها 17 مصدرة كليا بها 4382 موطن شغل سنة 2018 و 3 مؤسسات مصدرة جزئيا بها 162 موطن شغل سنة 2018. وتوجد بولاية جندوبة العديد من المؤسسات المغلقة والمتوقفة عن العمل ولئن تعددت أسباب توقف هذه الشركات والمؤسسات بين ما هو مالي وعدم قدرة اصحابها على توفير موارد مالية وغياب التمويل البنكي لها على سبيل الاقتراض ولتعقّد الاجراءات الادارية الخاصة بالتراخيص او افتقادها للمواد الاولية الخام للاستغلال، بات من الضروري على السلط المركزية والجهوية فتح حوار اقتصادي جهوي مع اصحاب هذه المؤسسات لإيجاد حلول لإنقاذها وفك شفرة صعوبتها بما من شأنه ان يساعد على استقطاب طاقة شغيلة تخفف عن كاهل الدولة البطالة.

شكل22: معطيات حول البنية التحتية الصناعية بولاية جندوبة سنة

و توفر مجمل المؤسسات الصناعية حوالي 7 الاف موطن شغل قار. وترواح بولاية جندوبة عدد الاحداثات السنوية للمؤسسات من 1417 مؤسسة سنة 2014 الى 1589 مؤسسة سنة 2016 ليتراجع الى 1415 سنة 2018.

شكل23 تطور عدد احداثات المؤسسات بالقطاع الخاص بولاية جندوبة من سنة 2014 الى سنة 2018

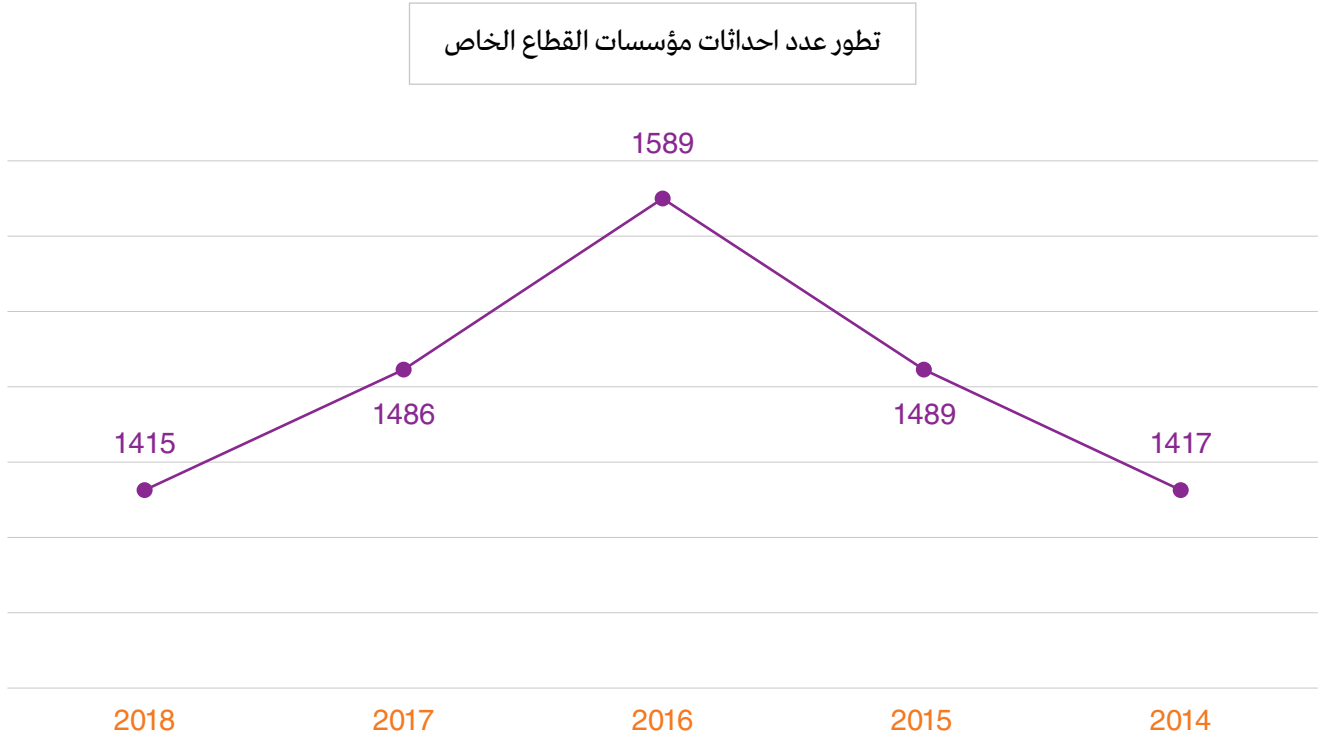

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء

في ولاية جندوبة وبهدف تجاوز الوضعية التنموية الصعبة نرى ضرورة أن يضع القطاع العام ثقله ولو لمدة قصيرة في الجهات الداخلية حتى ينهض بها وذلك عبر قانون طوارئ اقتصادي خاصة بعد أن تبين سابقا أن القطاع الخاص عجز عن القيام بذلك. منوال التنمية المنشود يجب أن يعيد الاعتبار لدور الدولة المبادر والمحفز والمعدل والموجه وذلك عبر سن التشريعات الضرورية للتحفيز على الاستثمار وتركيز البنى التحتية الضرورية إلى جانب المبادرة بتمويل مشاريع نموذجية في قطاعات مختلفة حسب خصوصية الولاية.

الوضعية الاجتماعية والتعليمية

قطاع التعليم : بالنسبة لقطاع التعليم فقد شهد منذ الاستقلال اهتماما من طرف الدولة، وقد أكّدت مؤشرات اجتماعية تمثلت في الأصول الاجتماعية لإطارات الدولة أنّ تكفل الدولة بالاستثمار في التعليم وإلتزامها بتخصيص ربع موزانتها له لعقود كان سببا في الإندماج الاجتماعي لسكان الأرياف والمناطق الداخلية. فقد مكّن التعليم المجاني والإعانات الاجتماعية التي كانت تعفي شريحة هامة من الفقراء من معاليم الإقامة والإعاشة من مواصلة تعليمهم. وكان أن تسلّح هؤلاء بمؤهلهم التعليمي للخروج من مناطقهم الفقيرة للإلتحاق بالوظيفة. وخلال الموسم الدراسي 1977-1978 شهدت الولاية تطورا في عدد المؤسسات التعليمية التي بلغت 130 مدرسة ابتدائية و 1063 معلم و 44879 تلميذ.

جدول 11: المؤسسات التعليمية بولاية جندوبة سنة 1977

المعتمدية	مدرسة حضرية	معهد حرة	مدرسة ريفية	معهد ثانوي	حاضنة اطفال	غيرها	المجموع
جندوبة	7	1	26	3	1	1	39
فرنانة	0	0	11	0	0	0	11
عين دراهم	3	0	14	1	1	1	20
بوسالم	5	1	20	1	1	5	33
غار الدماء	3	0	23	1	0	0	27
طبرقة	2	0	16	1	0	3	22
المجموع	**20**	**2**	**110**	**7**	**3**	**10**	**152**

المصدر : على الغربي، 1977

مع الإشارة انه خلال سنة 1977 وبالمقارنة مع نسب الجمهورية يوجد بولاية جندوبة فقط 5 في المائة فقط من الاشخاص المتعلمين على المستوى الوطني، كما بلغت نسبة التمدرس بالجهة 46 في المائة.

شكل 24: نسبة التمدرس بجندوبة سنة 1977

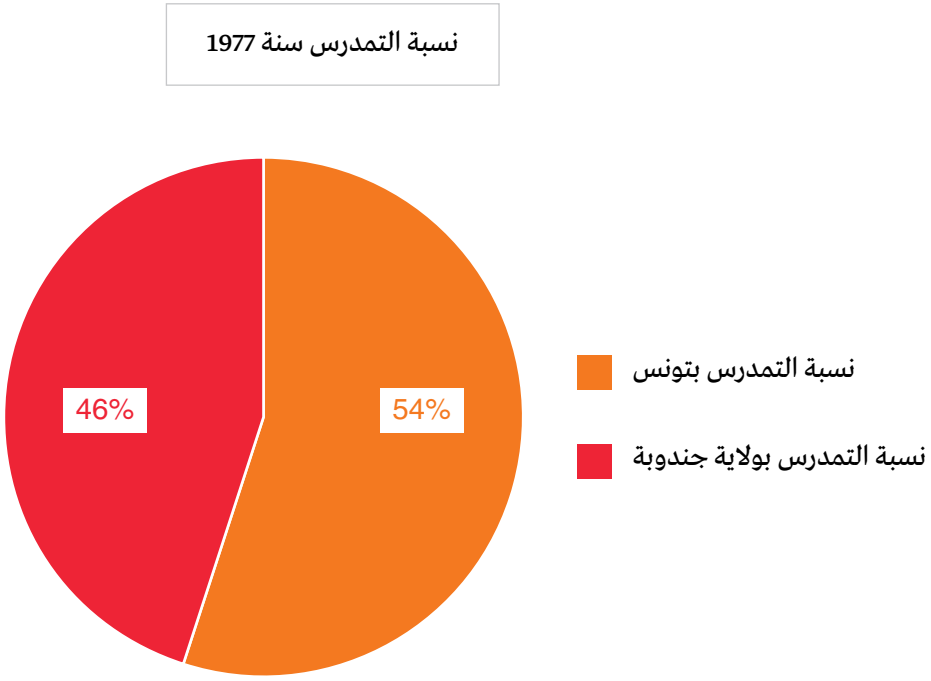

المصدر : على الغربي، 1977

خلال تسعينيات القرن العشرين، سعتْ الدولة عند اعادتها صياغة قانون التعليم لتحسين انتشاره أفقيا، بما يعني تطوير نسب التمدرس وعموديا بما يعني تحسين درجات الإرتقاء المعرفي للأفراد. وقد حدّدت سبيلا لذلك طي صفحة التفاوت الجنسي بين الإناث والذكور في نسب التمدرس والتقليص من الانقطاع المدرسي وتم في هذا الاطار انشاء عديد المدارس والتي مرت من 130 مدرسة سنة 1977 الى 232 مدرسة سنة 2017.

شكل25 تطور عدد المدارس بجندوبة من سنة 1977 الى سنة 2018

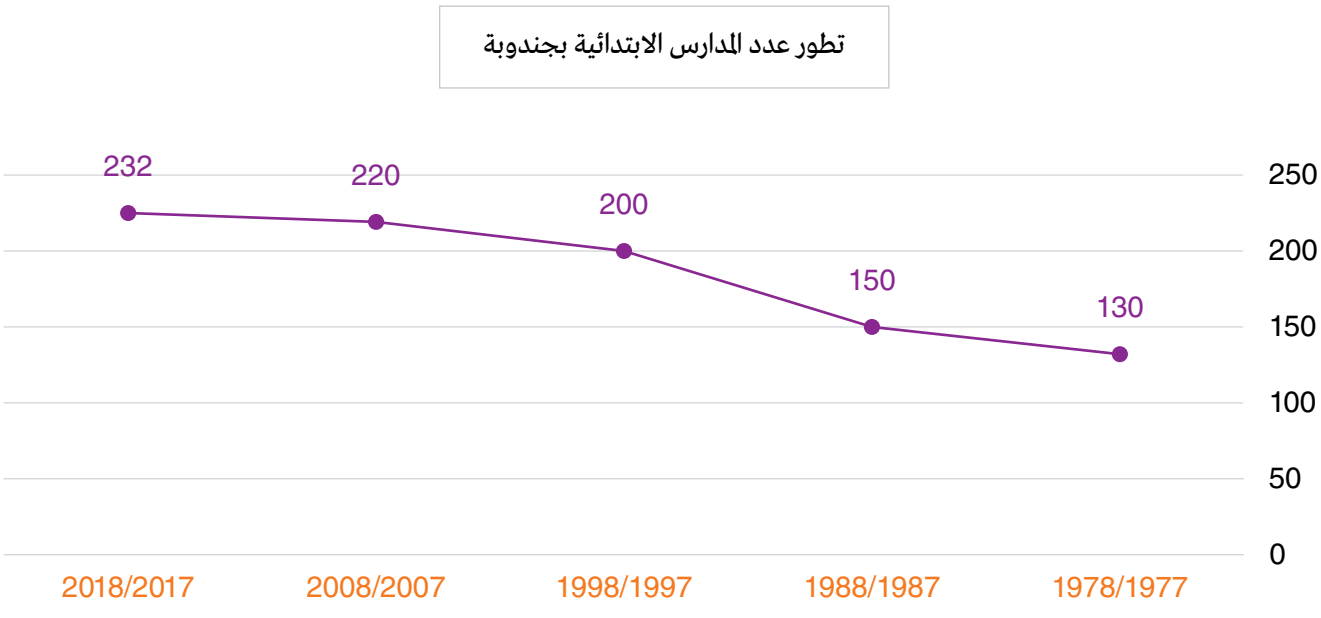

المصدر : ديوان تنمية الشمال الغربي

وبالنسبة لعدد التلاميذ فقد شهد انخفاظا يقدر بـ15% خلال الفترة المتراوحة بين 1977 و وبلغ سنة 2018 عددهم 38110 تلميذ 62 بالمائة منهم في الوسط الريفي.

شكل26: تطور عدد التلاميذ بجندوبة من سنة 1977 الى سنة 2018

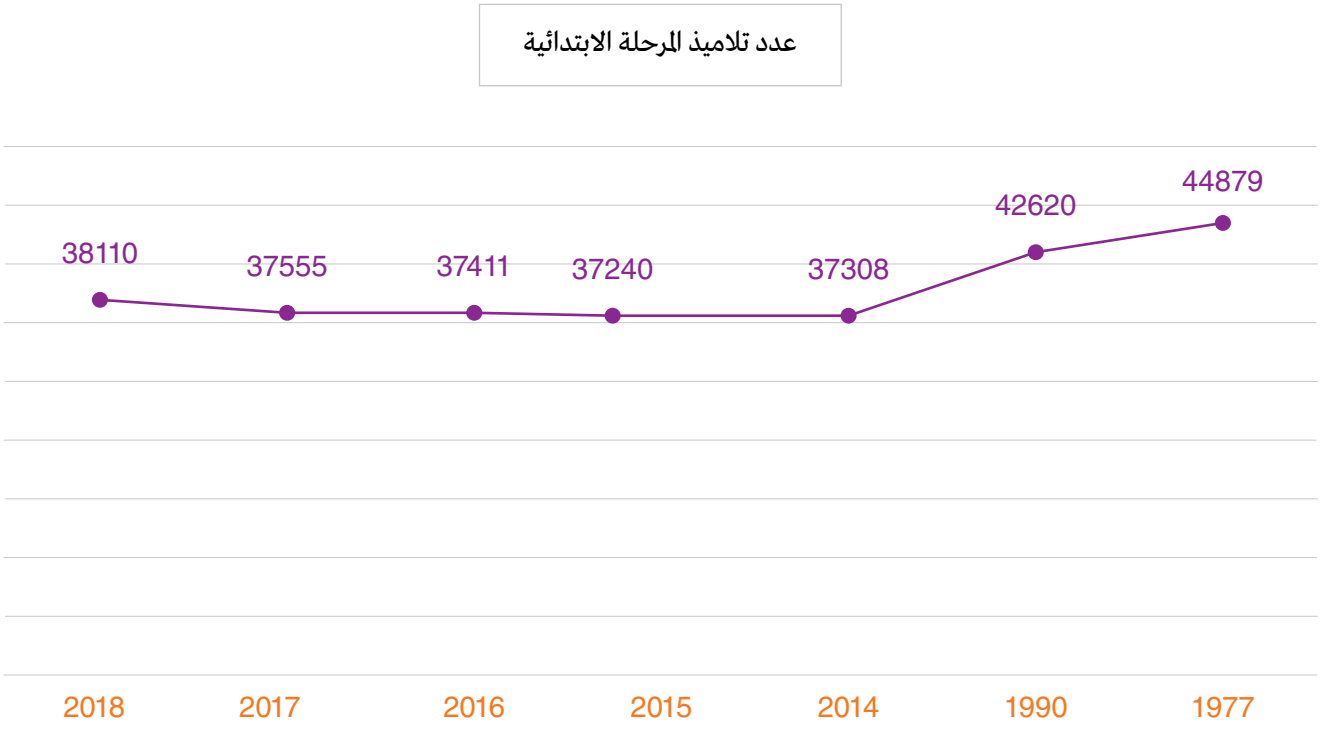

المصدر : ديوان تنمية الشمال الغربي

شكل 27: نسبة توزع التلاميذ بولاية جندوبة سنة 2018

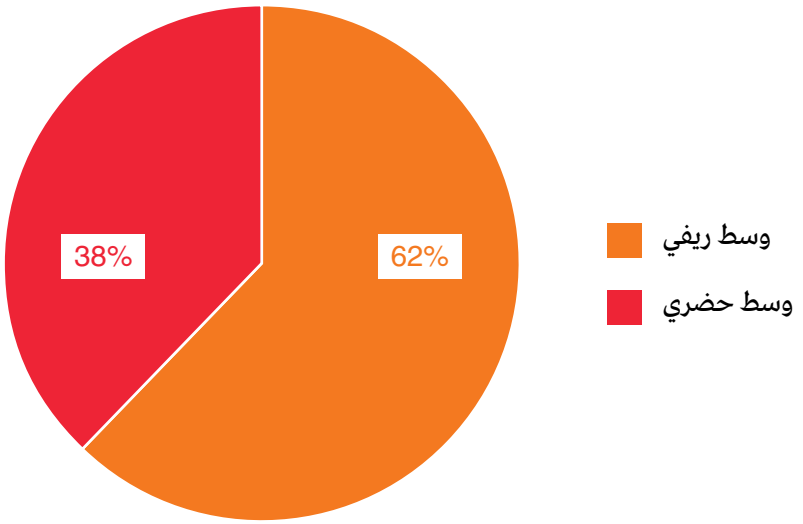

المصدر : ديوان تنمية الشمال الغربي

مع الإشارة انه خلال سنة 2018 بلغت نسبة التمدرس بالجهة 98 % (نسبة تمدرس وطنية تصل إلى 99 %) بعد ان كانت تقدر بـ 60 % في سنة 1985.

شكل28: تطور نسبة التمدرس بجندوبة من سنة 1985 الى سنة 2018

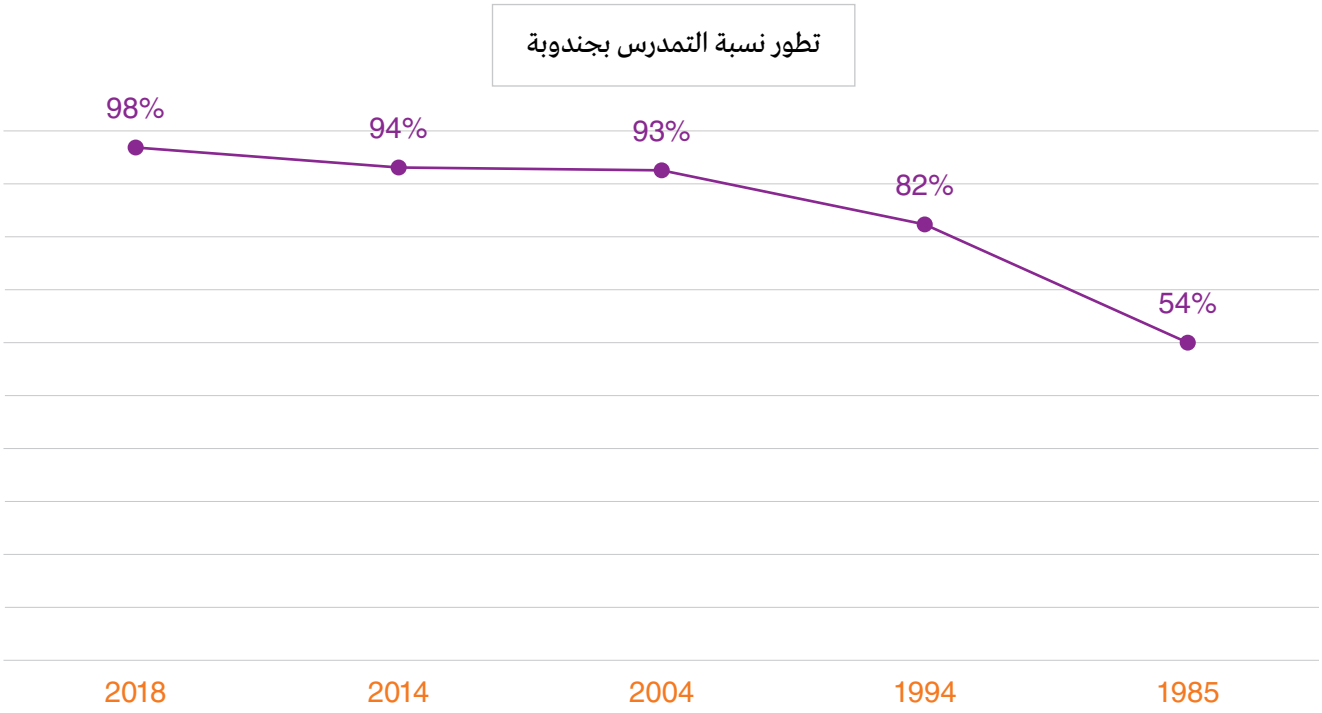

المصدر : ديوان تنمية الشمال الغربي

كما تطور بالولاية عدد المعلمين الذي كان يقدر ب1063 معلم سنة 1977 ليصبح 2623 معلم سنة 2018.

شكل 29: تطور عدد المعلمين بجندوبة من سنة 1977 الى سنة 2018

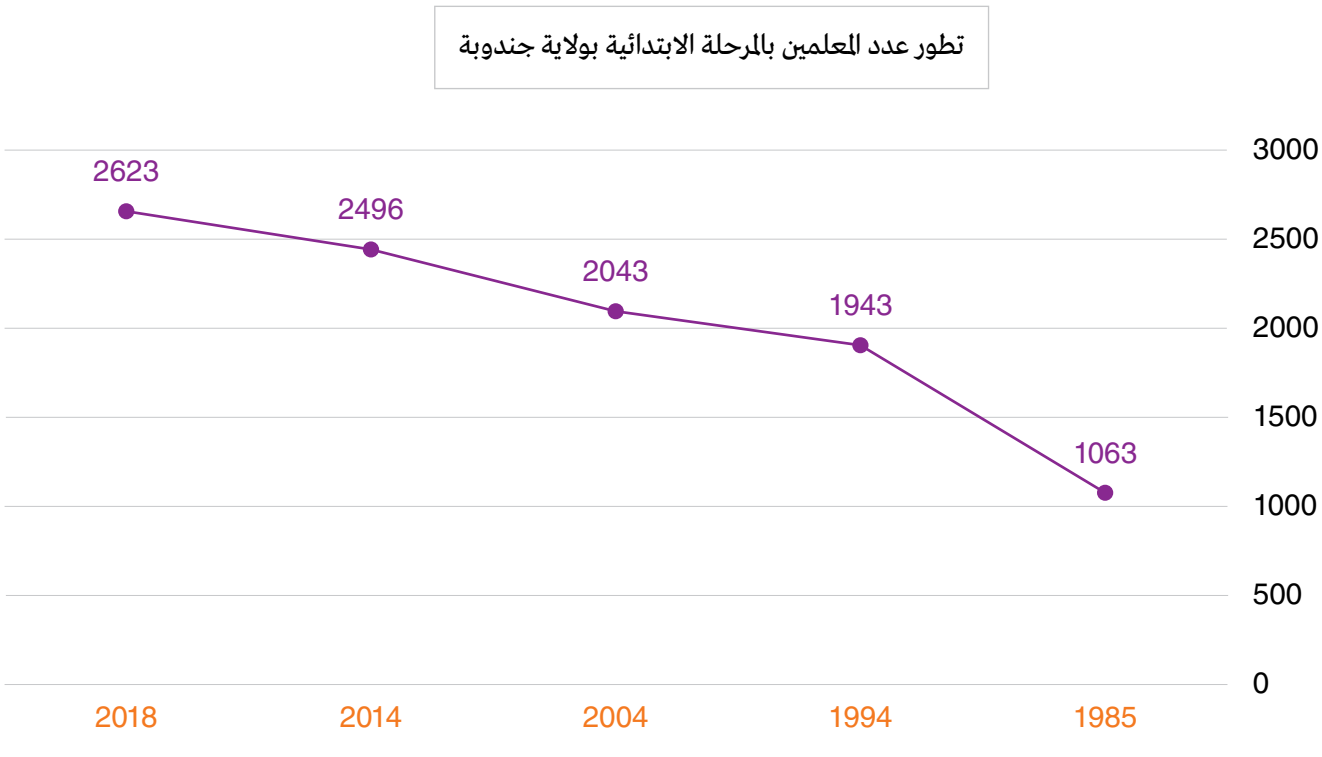

المصدر : ديوان تنمية الشمال الغربي

جدول 12: تطور عدد من مؤشرات التعليم بتونس من سنة 1984 الى سنة 2017

السنة الدراسية	عدد المدارس	عدد القاعات	عدد التلاميذ		عدد المدرسين	
			جملة	منهم اناث	جملة	منهم اناث
1985 / 1984	3214	18694	1238968	546089	37412	13150
1990 / 1989	3774	23529	1369476	622622	46077	19626
1995 / 1994	4286	26371	1472844	689921	58279	27927
2000 / 1999	4456	27510	1403729	665813	60333	29736
2005 / 2004	4494	28085	1171019	558906	58342	29871
2010 / 2009	4517	25841	1008600	484198	58567	32109
2014 / 2013	4544	26464	1049177	505195	62484	36312
2015 / 2014	4565	26856	1066493	513971	63303	37402
2016 / 2015	4575	27062	1079001	520847	64944	39189
2017 / 2016	4568	27093	1100790	529896	64000	38673

المصدر : وزارة التربية

ويشار ان عدد التلاميذ سنة 2018 بلغ بتونس مليون و191 ألفا و585 تلميذ بعد ان كان يقدر بـ 1238968 سنة 1984 و يبلغ عدد المؤسسات التربوية 6115 مؤسسة منها 4585 مدرسة ابتدائية و1530 مدرسة اعدادية ومعهد. كما تطور عدد المدرسين 58661 سنة 2018 بعد ان كان يقدر بـ37412 معلم سنة 1984. كما تراجعت نسبة الامية من 54% سنة 1985 الى 32.9 % سنة 2018 وذلك نظرا للبرامج التي اعتمدتها الدولة سواءا لفائدة الكبار او لفائدة الفئة المعنية بالتدريس وخاصة لدور «البرنامج الوطني لتعليم الكبار» والذي حقق في بدايته نتائج ملحوظة لكن هذا البرنامج سرعان ما حاد عن غاياته الأساسية ولم يحقّق أهدافه الكمية وأصبح يخدم أهدافا تشغيلية ويفضّ مشاكل اجتماعية. ونشير هنا ان نسبة الأميّة في تونس بلغت 19.1 % سنة 2018 بينما كانت 18.8 % سنة 2014.

شكل 30: تطور نسبة الامية بولاية جندوبة من سنة 1985 الى سنة 2018

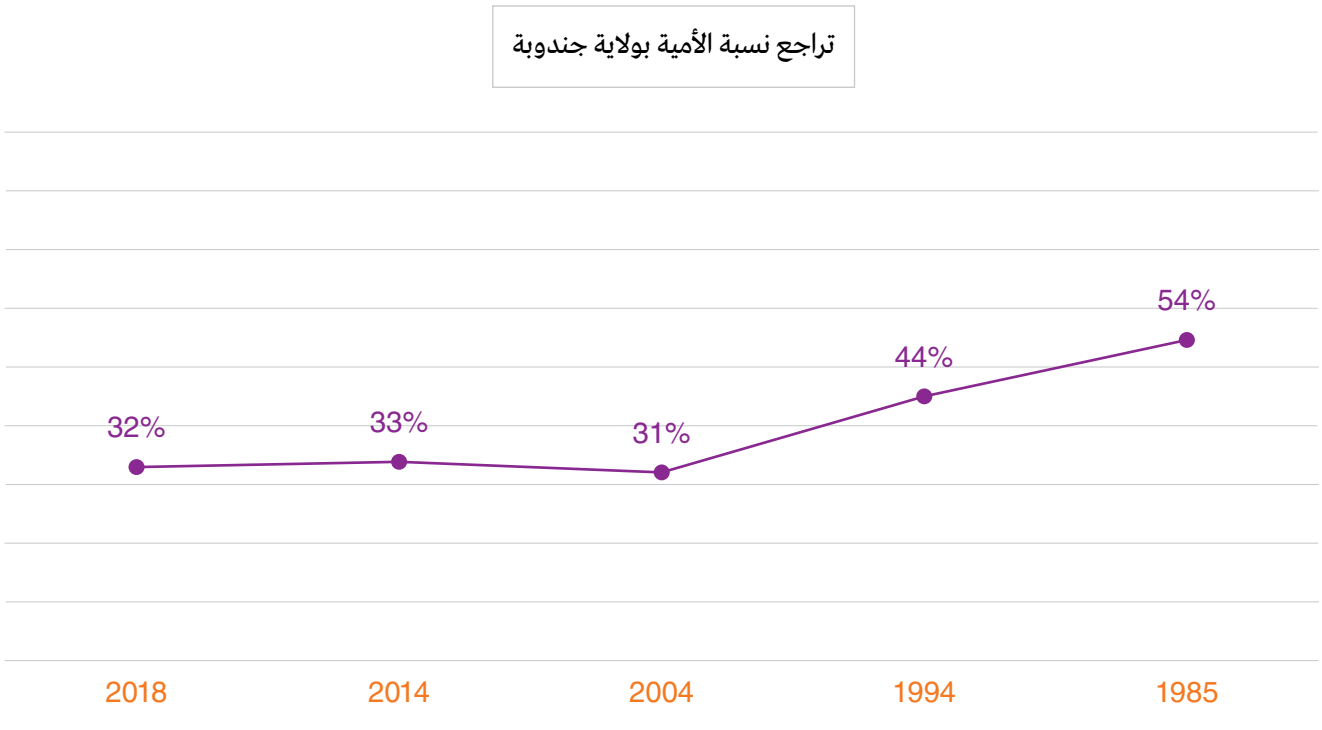

المصدر : ديوان تنمية الشمال الغربي

كما تراجع عدد التلاميذ بالنسبة للمدرس الواحد بولاية جندوبة من 40 تلميذ سنة 1977 الى 14 تلميذ سنة 2018.

شكل31: معدل عدد التلاميذ للمدرس الواحد بولاية جندوبة من سنة 1977 الى سنة 2018

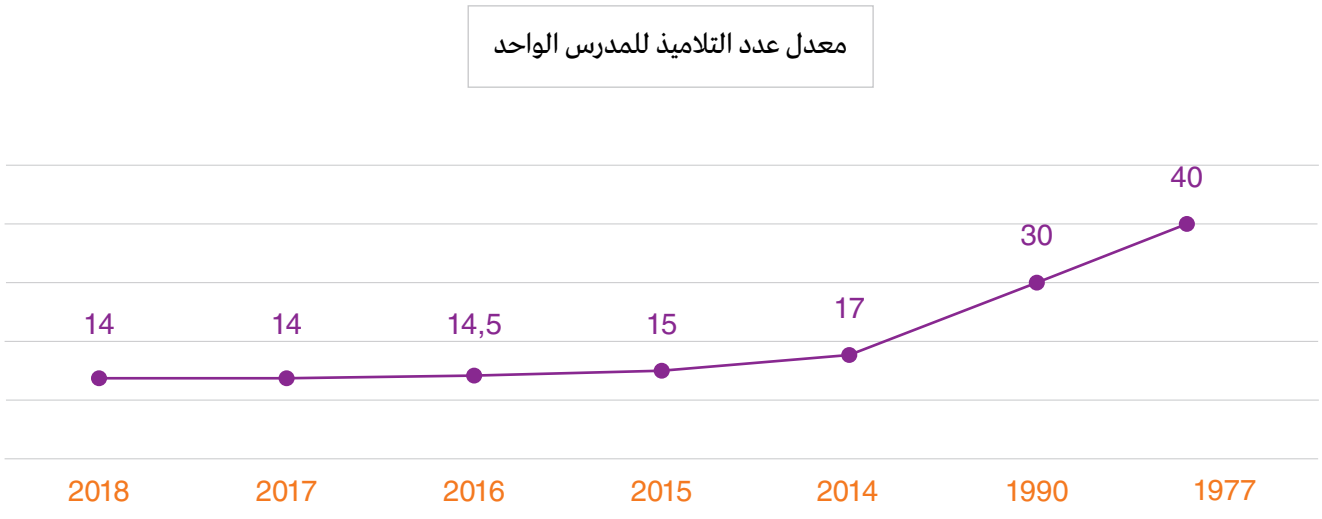

المصدر : ديوان تنمية الشمال الغربي

اما فيما يخص التعليم العالي فنجد في ولاية جندوبة 3 مؤسسات جامعية:

- كلية العلوم القانونية والاقتصاد والتصرف
- المعهد العالي للعلوم الإنسانية
- المعهد العالي للمراعي والغابات بطبرقة.

هذه المؤسسات تنتمي الى جامعة جندوبة التي تم بعثها بموجب الأمر عدد 1662-2003 المؤرّخ في 4 أوت 2003 والذي يجسّم وعي الدولة بعد قرابة 50 سنة من استقلالها بضرورة تكريس لامركزية المعرفة والتكنولوجيا وتعزيز الدور الحيوي للجامعة بجهة الشمال الغربي والتي تضمّ 04 ولايات وهي (جندوبة، باجة، الكاف وسليانة). ومنذ تأسيسها، شهدت جامعة جندوبة نموا كبيرا سواءا في عدد المؤسسات التي تمّ إنشاؤها أو في عدد الطلبة وتراوح عددهم من 14920 سنة 2008 الى 10959 سنة 2018.

شكل32: تطور عدد الطلبة بجامعة جندوبة من سنة 2008 الى سنة 2018

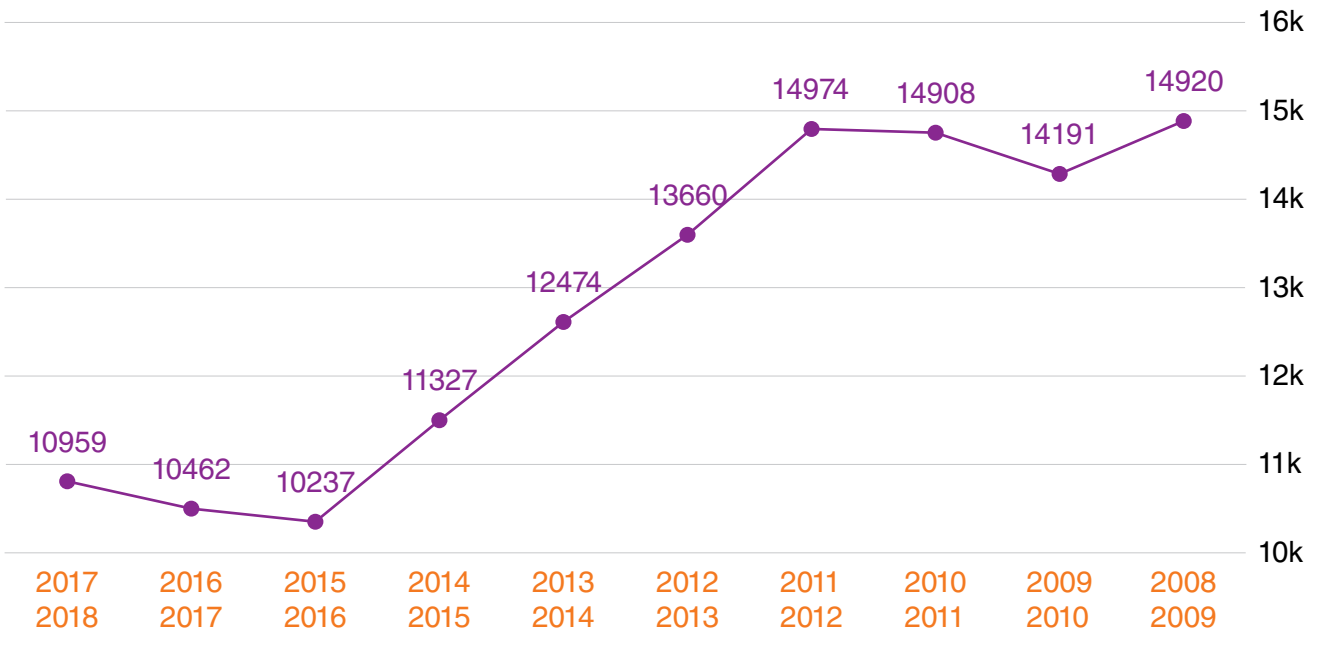

المصدر : جامعة جندوبة

كما شهد الاطار التدريسي تطورا ثم تراجع سنة 2014 لعدة أسباب أهمها عدم وجود انتدابات للدكاترة في قطاع التعليم العالي.

شكل 33: توزيع الاساتذة حسب الرتب بجامعة جندوبة من سنة 2010 الى سنة 2015

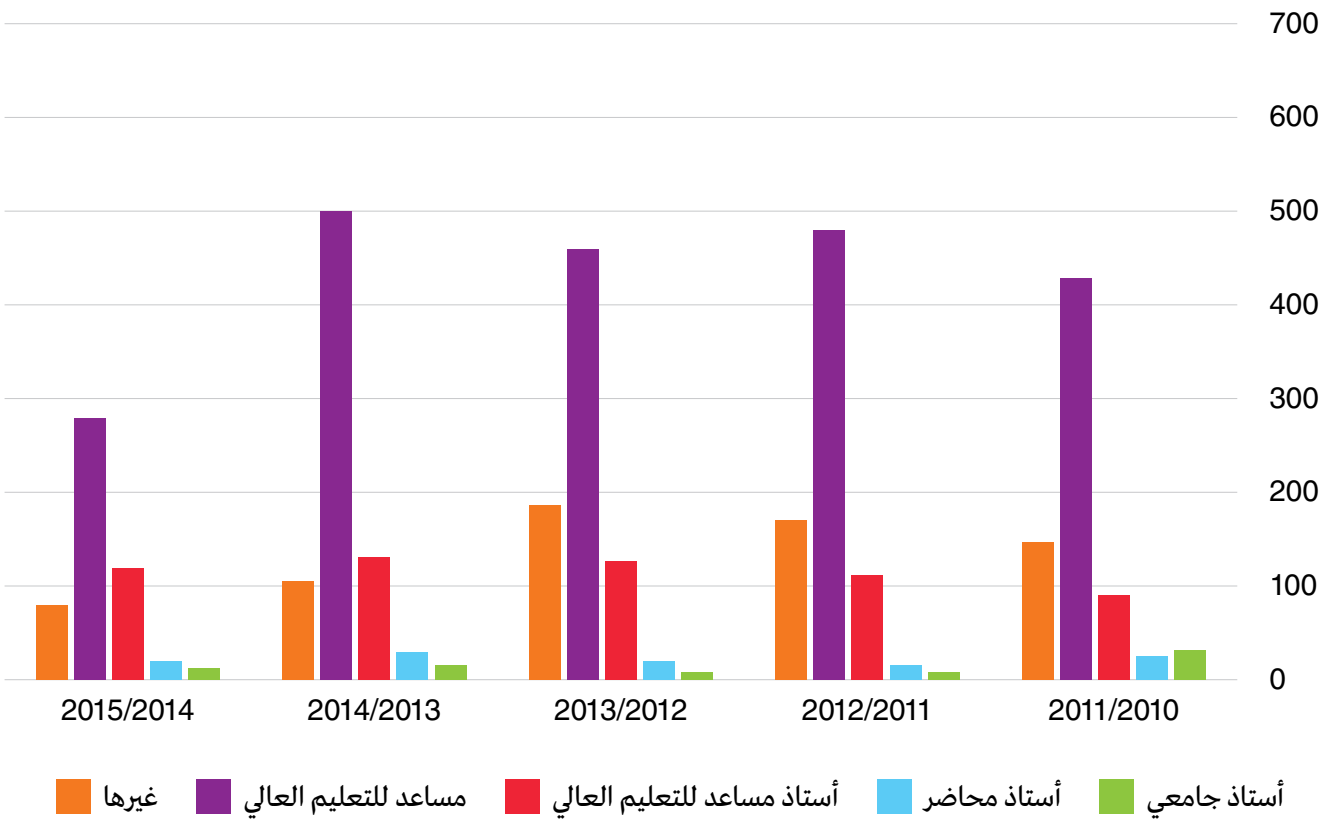

المصدر : جامعة جندوبة

الخدمات الاساسية والقطاع الصحي

الخدمات الاساسية

الملاحظ في تونس خلال سنوات ما بعد الاستقلال أن القدرات تعّززت بالصحة والتعليم والتكوين والربط بالماء والكهرباء بمستويات مرضيّة، لكن متفاوتة، كما ان الظروف والفرص السانحة لاستخدامها لم تتوفر بالقدر المرجّو. في ولاية جندوبة تفتقر العديد من مناطق الولاية وخاصة الجبلية والحدودية لمقومات العيش الكريم حيث لم تشهد مؤشرات ظروف العيش (الصحة، ماء صالح للشراب، مسالك ريفية، تطهير) تطورا كبيرا خاصة في المناطق الداخلية رغم انه وحسب الاحصائيات الرسمية فان نسبة المناطق التي يصلها التنوير ارتفع من 78.9 % سنة 1994 الى 99.8 % سنة 2018.

شكل34 : معطيات تخص تطور نسبة التنوير بجندوبة

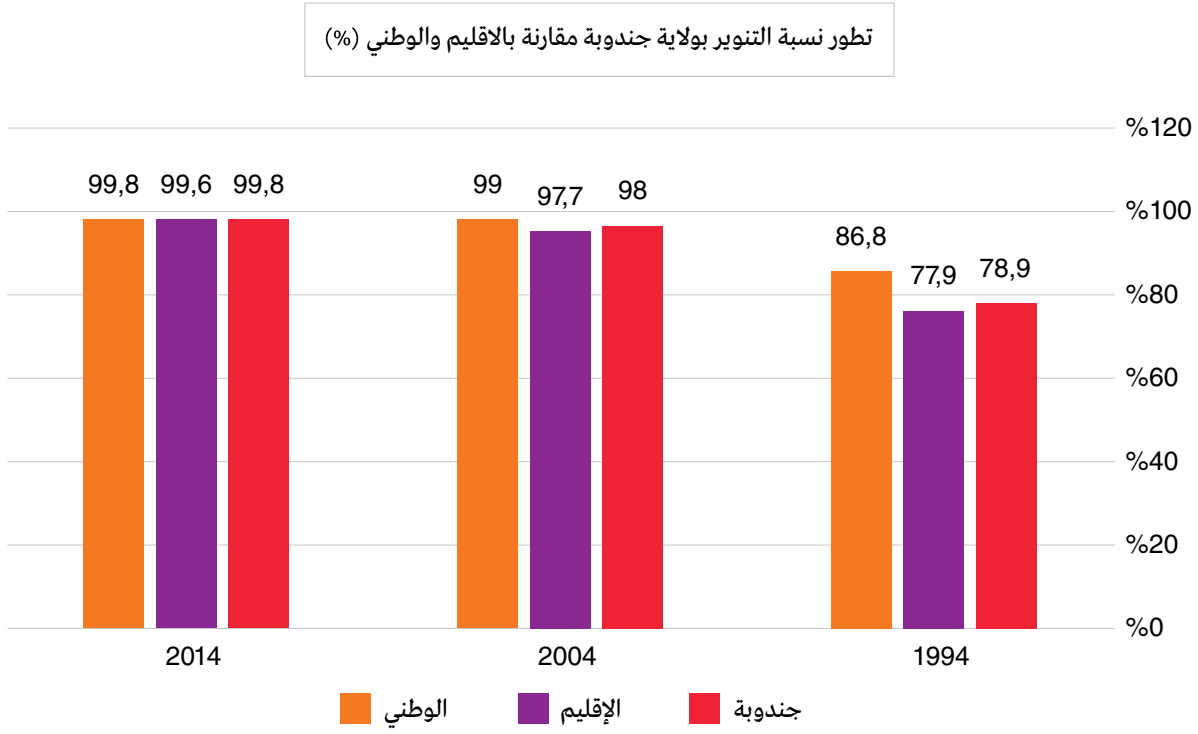

المصدر: ديوان تنمية الشمال الغربي

كما تطورت نسبة التزود بالماء الصالح للشراب من 55.9 % سنة 1994 الى 91.4 % سنة 2014 لتصل الى 94.3 %سنة 2018.

شكل35: معطيات تخص تطور نسبة التزود بالماء الصالح للشرب بجندوبة

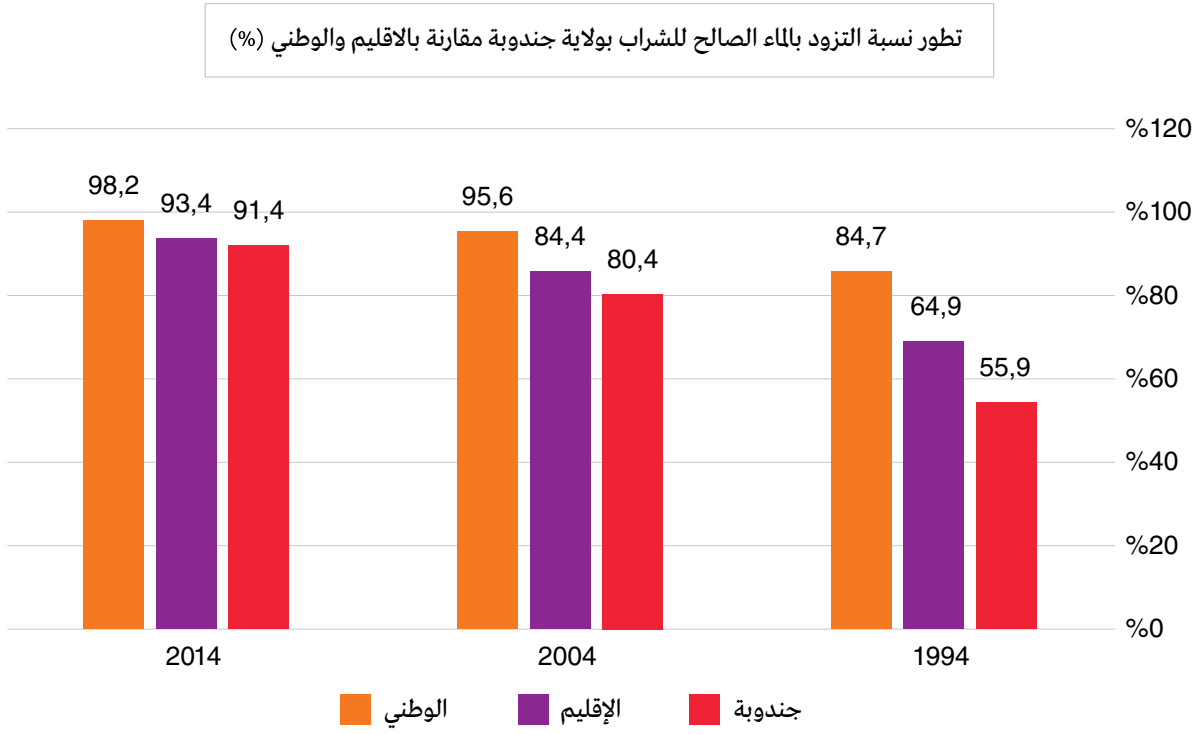

المصدر: ديوان تنمية الشمال الغربي

لكن ما يلاحظ ان نسبة الربط بالماء ماتزال دون المؤمول حيث قدرت سنة 2018 بـ63.6% رغم ان الجهة تعتبر الخزان الأول للمياه بتونس.

شكل36: تطور نسبة الربط بشبكة الماء بولاية جندوبة من سنة 1994 الى سنة 2018

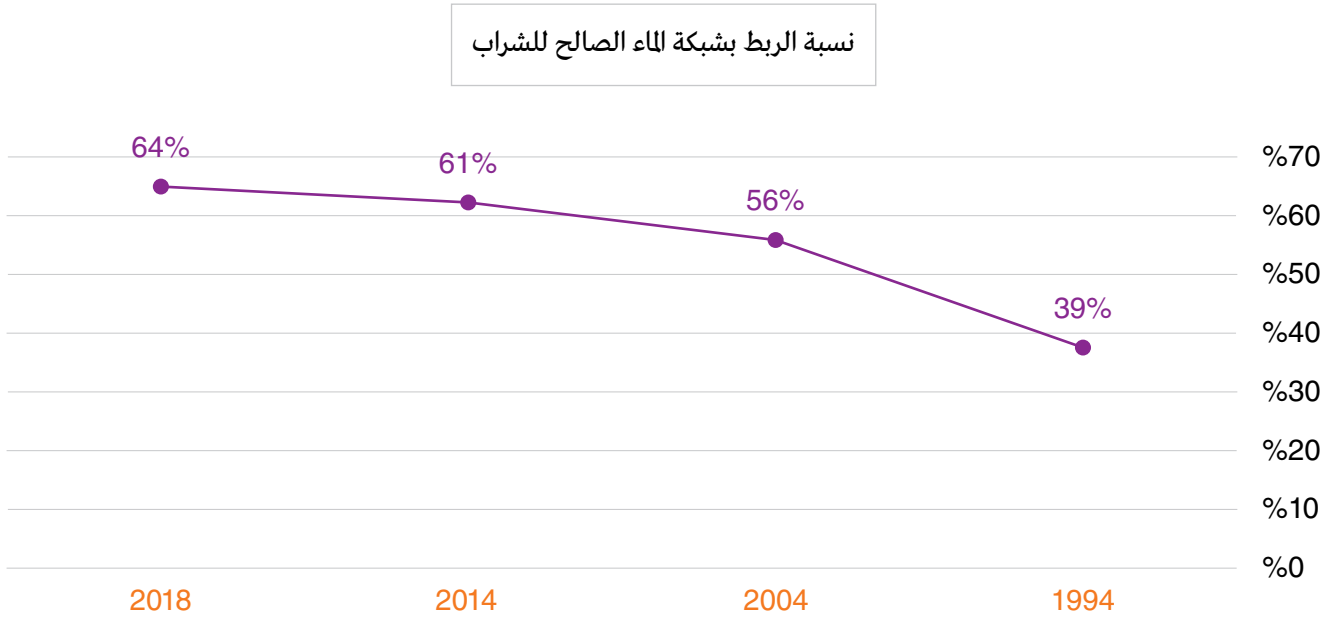

المصدر: ديوان تنمية الشمال الغربي

اما بالنسبة للتطهير في الوسط الحضري فقد تطورت نسبة الربط من 72.1 % سنة 1994 الى 88.9 %سنة 2014 وهو اعلى من المستوى الوطني وتجدر الاشارة هنا الى غياب الربط في المناطق الريفية.

شكل 37: معطيات تخص تطور نسبة الربط بشبكة التطهير بجندوبة

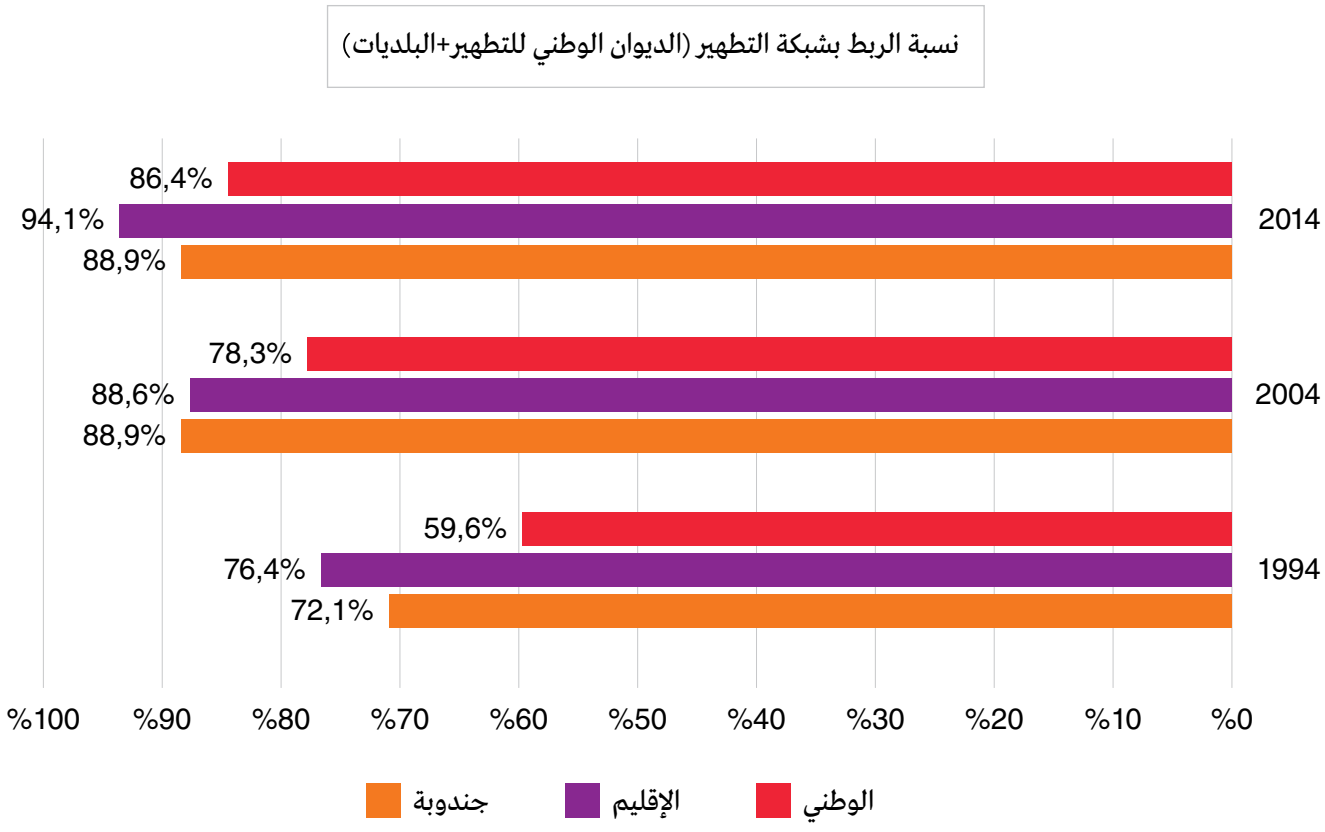

المصدر: ديوان تنمية الشمال الغربي

القطاع الصحي

منذ استقلال تونس عام 1956 تدخلت الدولة لتحسين الربط بالكهرباء وبالماء الصالح للشرب، كما تم تعميم المنظومة الصحية العمومية على نحو شبه مجاني، عبر الدعم الذي توفره "دولة الرعاية الاجتماعية" من خلال تأمين الصحة الأساسية المجانية والإجبارية. فبملاحظة البنية التحتية يعتبر التوزع الجغرافي للمؤسسات الصحية بالبلاد التونسية جيداً إلى حد ما. لكن يبقى العائق الكبير هو عدم المساواة في الخدمات الصحية المقدمة من قبل المؤسسات المعنية. فاليوم بجندوبة مثلا لا يزال العديد من المواطنين محرومين من أبسط حقوقهم في الحصول على رعاية صحية تستجيب لتحديات هذا العصر الذي تنتشر فيه أوبئة وأمراض عديدة ومتنوعة ولا يزال عدد كبير من المستشفيات العمومية والمستوصفات تنتظر قدوم أطباء اختصاص بشكل دائم. وهو ما يضع أصحاب القرار أمام ضرورة التسريع في إصلاح منظومة الصحة.فاليوم أكثر الناس عرضة إلى التدهور الصحي هم أولئك الذين ' يعانون من الفقر والبطالة، ويفتقدون إلى السكن اللائق والمياه الصالحة للشراب والصرف الصحي. كما أن التوسع العمراني السريع الذي شهدته البلاد أدى إلى وجود ظواهر ذات جوانب سلبية مثل التلوث البيئي وتنوع النظام الغذائي وارتفاع عوامل التعرض للأمراض المزمنة. وفي العموم، تمثل الخريطة الصحية الضامن للمساواة الصحية والحافظ لجودتها والموجه لمستقبل هذا القطاع الذي يمثل قلب الدولة وعمادها' لذا يجب إعطاء اولويّة لاعتماد اسلوب الخارطة الصحيّة الوطنيّة العادلة والشاملة لكلّ القطاعات والقيام بالإجراءات الضرورية لضمان جودة الخدمات يبرز تقييم الوضع الاجتماعي بولاية جندوبة، تدهور الأوضاع الاجتماعية نتيجة تفاقم ظاهرة البطالة والفقر وتردي المستوى المعيشي لجل الفئات. وقد بلغ عدد الاطارات الطبية والشبه طبية سنة 1978 :

- 28 طبيب من جملة 1451 بالجمهورية
- 6 صيادلة
- 1 طبيب اسنان
- 2 بياطرة
- 14 قابلة
- 7 ممرضين مختصين
- 69 ممرض
- 60 مساعد صحي

هذه المؤشرات تدل على ان القطاع الصحي كان يشكو عدة نقائص خلال هذه الفترة وهو ما تؤكده نسبة الاطباء (2 %) مقارنة بعددهم على كامل الجمهورية، أي 0.9 طبيب لكل 10 ألف مواطن بالولاية مع العلم ان المعدل الوطني خلال هذه الفترة يبلغ 2.1 طبيب لكل 10 الف مواطن. هذه النسب لها علاقة ايضا بالبنية التحتية حيث يوجد فقط 5 مستشفيات بولاية جندوبة من جملة 76 مستشفى على كامل الجمهورية. كما انه من جملة 13145 سرير موجود بتونس نجد فقط 500 سرير بجندوبة أي بنسبة تقارب 3.8 %.

شكل38: تطور عدد السكان للطبيب الواحد بولاية جندوبة من سنة 1978 الى سنة 2018

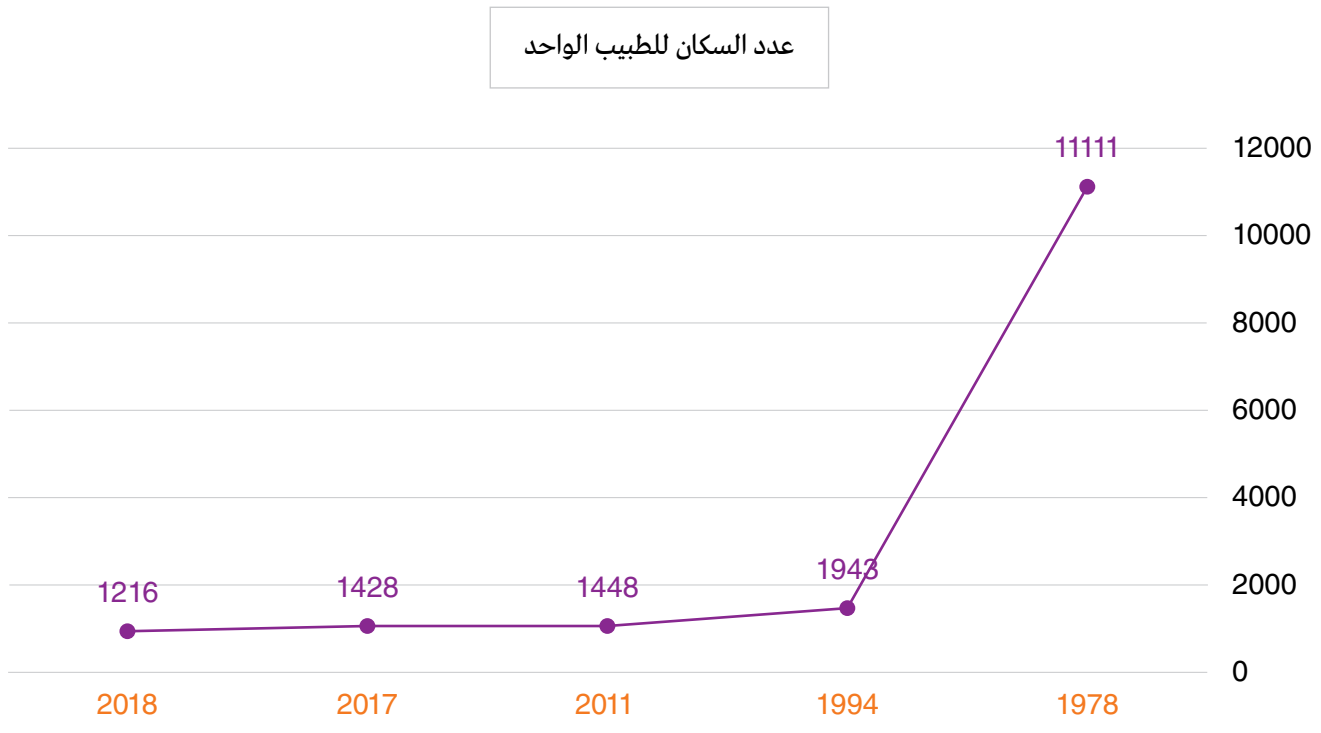

المصدر: ديوان تنمية الشمال الغربي

بلغ بولاية جندوبة عدد الاطارات الطبية والشبه طبية سنة 2017:
في القطاع العام:

- 107 طبيب عام
- 47 طبيب اختصاص
- 17 طبيب اسنان

في القطاع الخاص :

- 49 طبيب عام
- 64 طبيب اختصاص
- 62 طبيب اسنان

الى حد اليوم يشكو القطاع الصحي بالولاية عدة نقائص وهو ما تؤكده نسبة الاطباء مقارنة بعددهم على كامل الجمهورية، كما تبلغ نسبة معدل عدد السكان للطبيب 1216 شخص لكل طبيب.

شكل 39: معطيات تخص عدد الأطباء لكل 1000 مواطن بولاية جندوبة سنة 2017

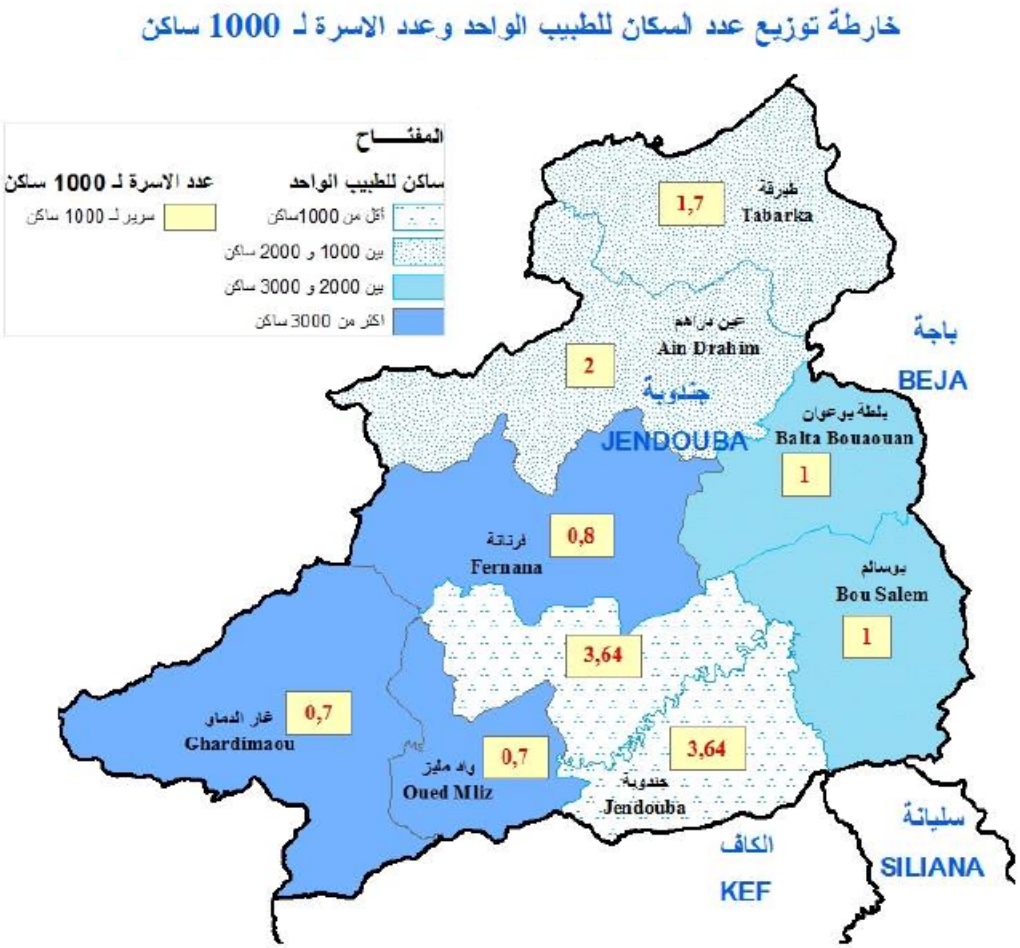

المصدر: ديوان تنمية الشمال الغربي

ونلاحظ هنا وجود تفاوت محلي بين معتمديات ولاية جندوبة بخصوص توزيع عدد السكان للطبيب الواحد حيث تبرز سنة 2017 معتمديتي غار الدماء وواد مليز كأكثر معتمديات مهمة من الجانب الصحي.هذه النسب لها علاقة ايضا بالبنية التحتية حيث سنة 2018 يوجد فقط 738 سرير موزعين على عدد من المؤسسات الصحية مع اخلاف بين المعتمديات:

- 2 مستشفيات جهوية (بجندوبة وعين دراهم)
- 4 مستشفيات محلية (بوسالم-فرنانة-غار الدماء-وادي مليز)
- 120 مركز صحة أساسية ومراكز رعاية

شكل40: تطور عدد المؤسسات الصحية العمومية بجندوبة من سنة 1994 الى سنة 2018

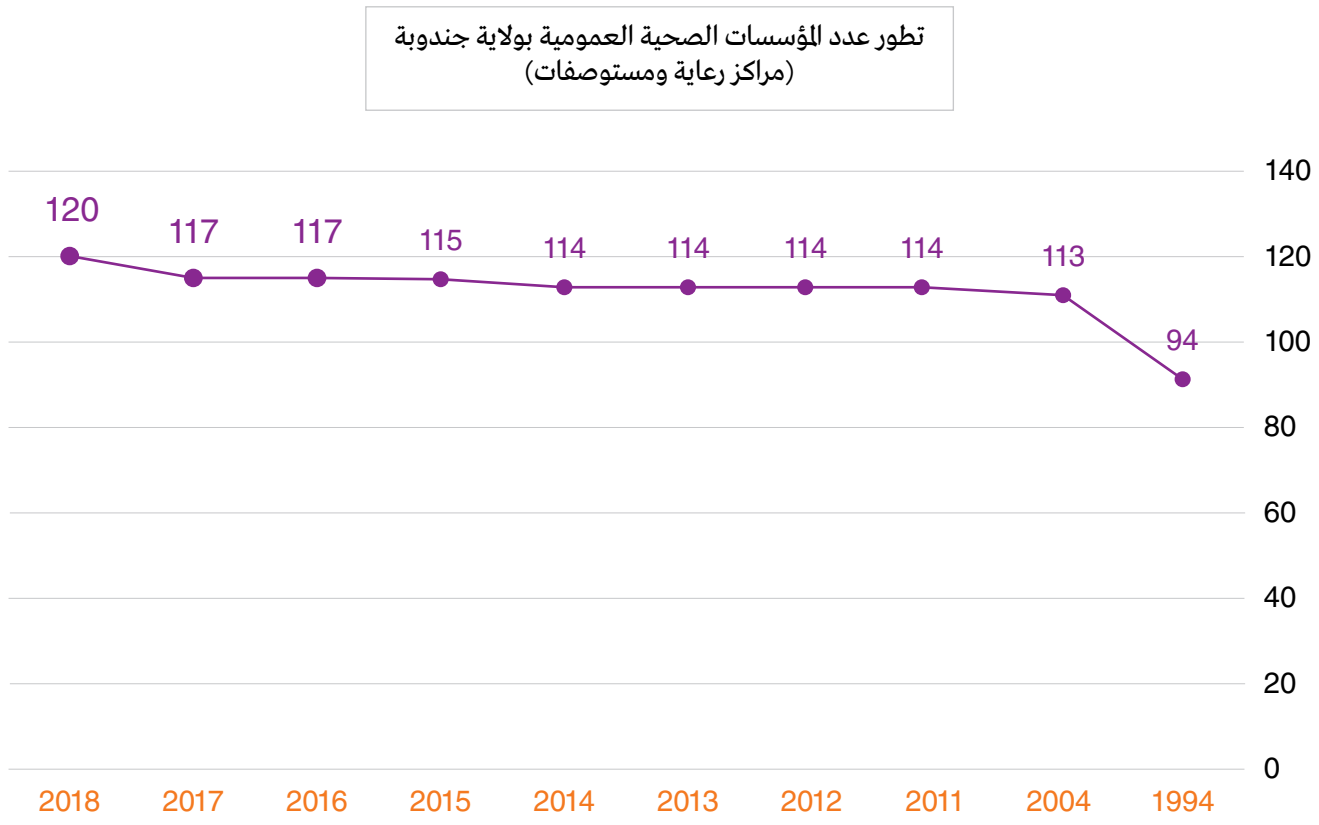

المصدر: ديوان تنمية الشمال الغربي

بالنسبة للمصحات الخاصة فان عددها (3) يراوح مكانه منذ سنوات وهي تقدر بـ 3 % من المصحات الموجودة على مستوى وطني.

شكل 41 : تطور عدد المؤسسات الصحية الخاصة بجندوبة من سنة2014 الى سنة 2018

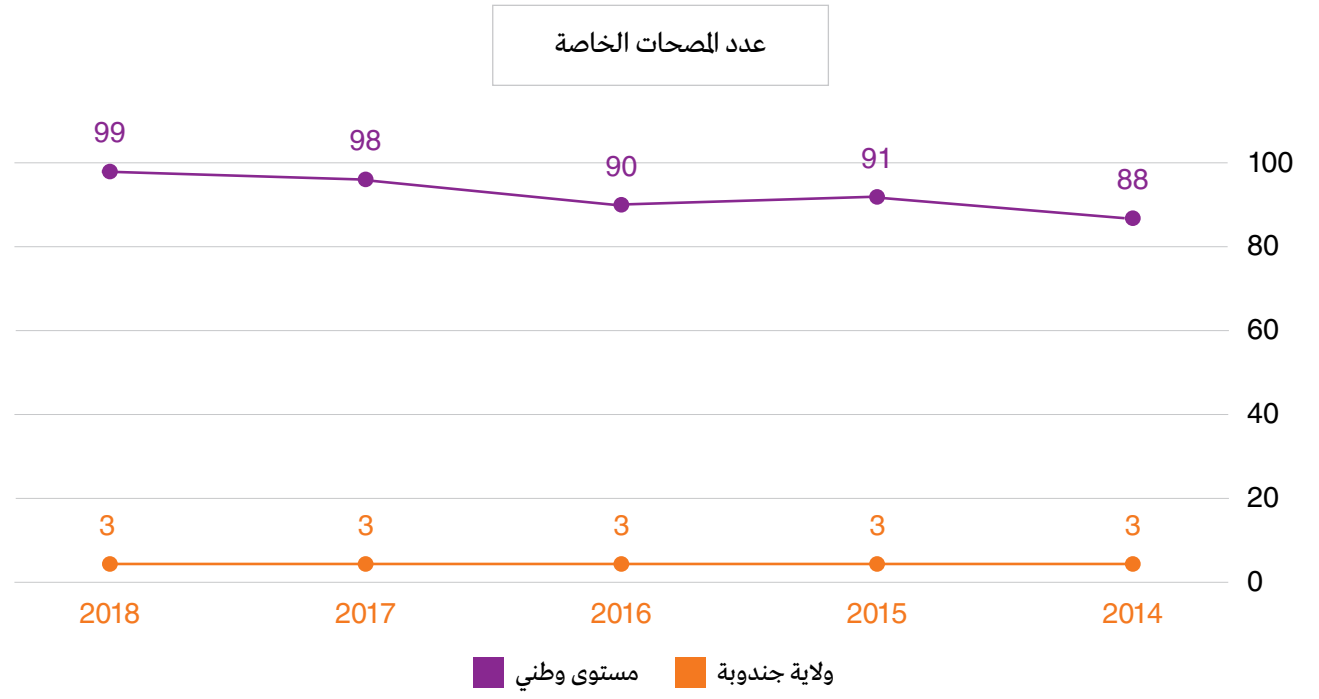

المصدر: ديوان تنمية الشمال الغربي

وبالنسبة للمخابر الطبية الخاصة فان عددها يعد ضعيفا جدا مقارنة بما هو موجود بتونس حيث قدر عددها سنة 2011 بـ0.5% من العدد الجملي للمخابر (355 مخبر)، اما سنة 2017 فقدر العدد 1.17% مقارنة بما هو مجود بتونس (510 مخبر).

شكل42: تطور عدد مخابر التحاليل الخاصة بولاية جندوبة من سنة 1997 الى سنة 2018

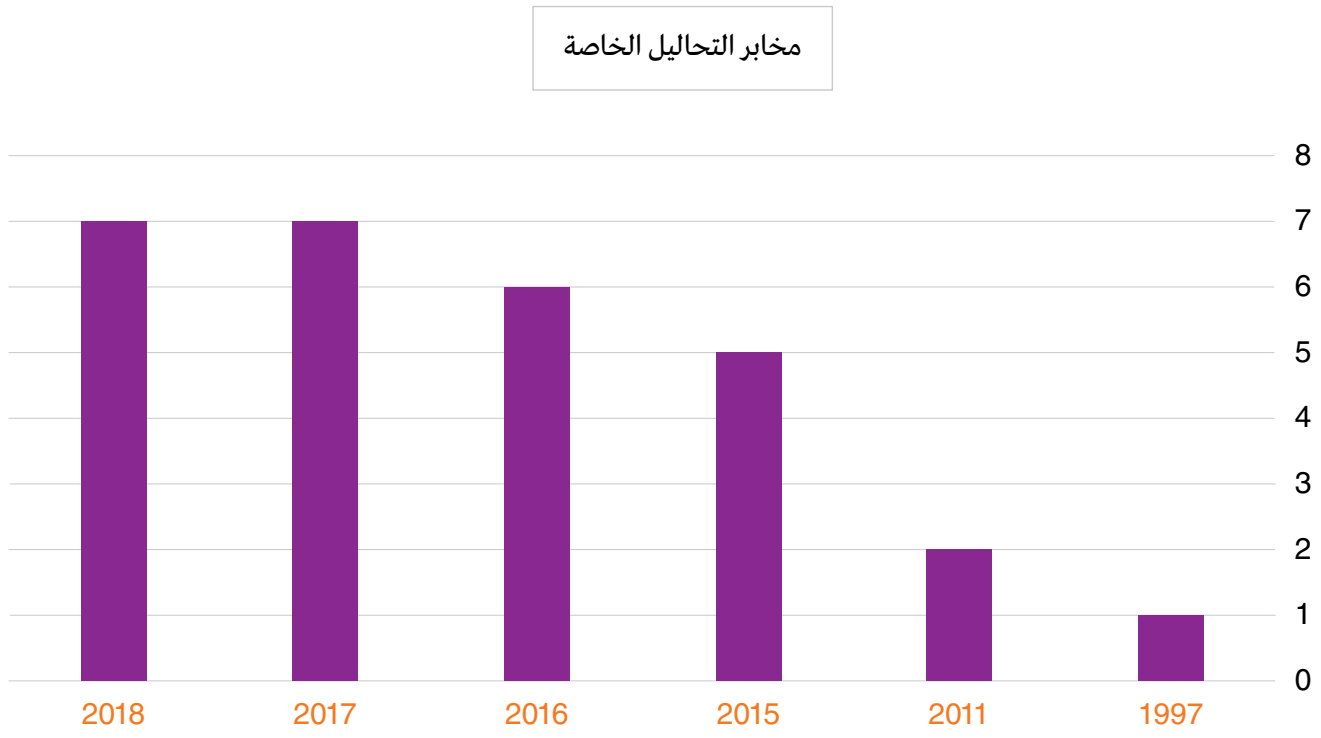

المصدر: ديوان تنمية الشمال الغربي

البطالة والفقر بالولاية:

ولاية جندوبة تعاني اليوم من الصعوبات الاقتصادية التي شهدتها سائر مناطق البلاد، وهي: نسبة نمو ضعيفة وارتفاع كبير في الأسعار بعد الركود الاقتصادي المسجل خاصة اثر سنة 2011. في ولاية جندوبة نلاحظ تدهورا للوضع الاجتماعي نتيجة تفاقم ظاهرة البطالة والفقر وتردي المستوى المعيشي لجل الفئات، كما فاقت نسبة الأمية 32% ونلاحظ افتقار العديد من مناطق الولاية وخاصة الجبلية والحدودية لمقومات العيش الكريم حيث لم تشهد مؤشرات ظروف العيش (الصحة، الماء الصالح للشراب، المسالك الريفية، التطهير...) تحسنا ملحوظا. في خصوص البطالة بهذه الولاية و في ظلّ عجز الدّولة عن إيجاد الحلول الكفيلة للخروج من الأزمة زادت النسبة وتراوحت من 23 % سنة 1966 الى 20 % سنة 2018. ونشير هنا انه سنة 1975 صنفت جندوبة الأولى وطنيا في نسبة البطالة.

شكل 43 : تطور نسبة البطالة بجندوبة من سنة 1966 الى سنة 2018

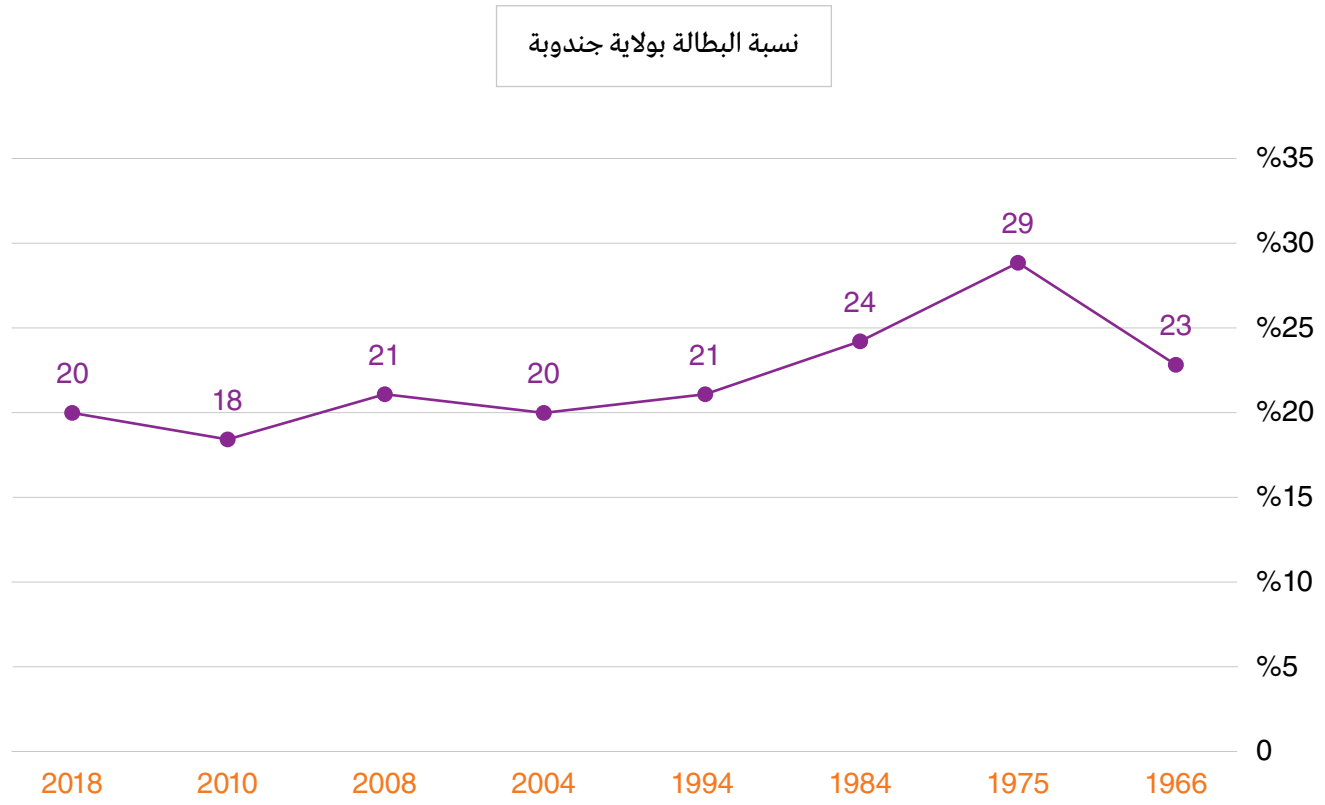

المصدر: ديوان تنمية الشمال الغربي

شكل 44: نسبة البطالة بتونس

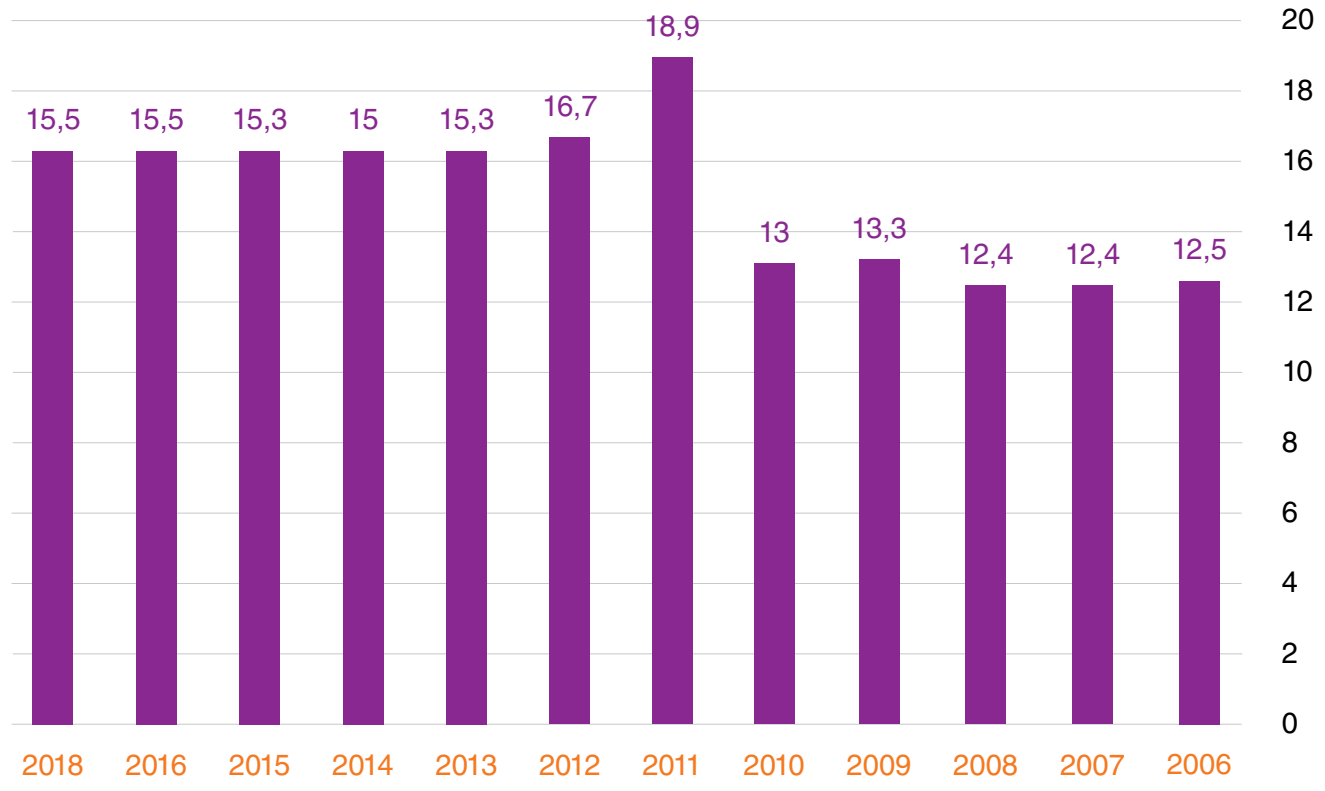

المصدر: ديوان تنمية الشمال الغربي

أكدت نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 ما كان متوقعا لدى الرأي العام بولاية جندوبة من حيث احتلالها المراتب الأولى في نسبة البطالة حيث أوضح أن ولاية جندوبة تحتل المرتبة الثالثة على المستوى الوطني من حيث نسبة البطالة والتي تبلغ بالجهة 25.6 % مع اختلاف النسب بين المعتمديات.

شكل 45: نسبة البطالة بمعتمديات جندوبة سنتي 2004 و 2014

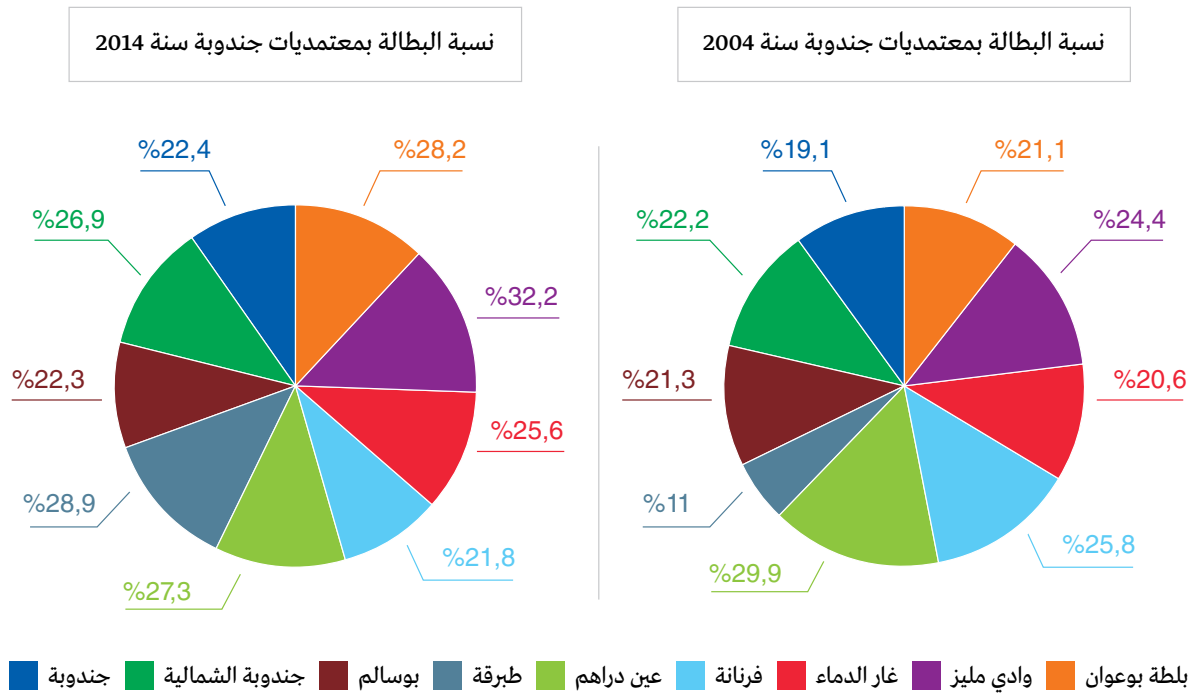

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء

كما بيّن التعداد المذكور ارتفاع نسبة بطالة الفتيات مقارنة بالذكور في الجهة وأكّد ارتفاع نسبة الاميّة بجهات الشمال الغربي حيث تبلغ في ولاية جندوبة ما نسبته32.1 %. في سنة 2018بلغت نسبة البطالة تقريبا 19.7 %،ويمكن القول بأن إحداث مواطن الشغل يعد ضعيف جدا خاصة في صفوف أصحاب الشهائد العليا بالرغم من أن هذه الشريحة تتصدر قائمة طالبي الشغل بالولاية. وبالنسبة للسكان الناشطين بولاية جندوبة سنة 2018 فأغلبيتهم يشتغلون في قطاعي الفلاحة بنسبة 33.2 % والخدمات بنسبة 31.2 %.

شكل46: معطيات تخص توزيع السكان النشطين بولاية جندوبة

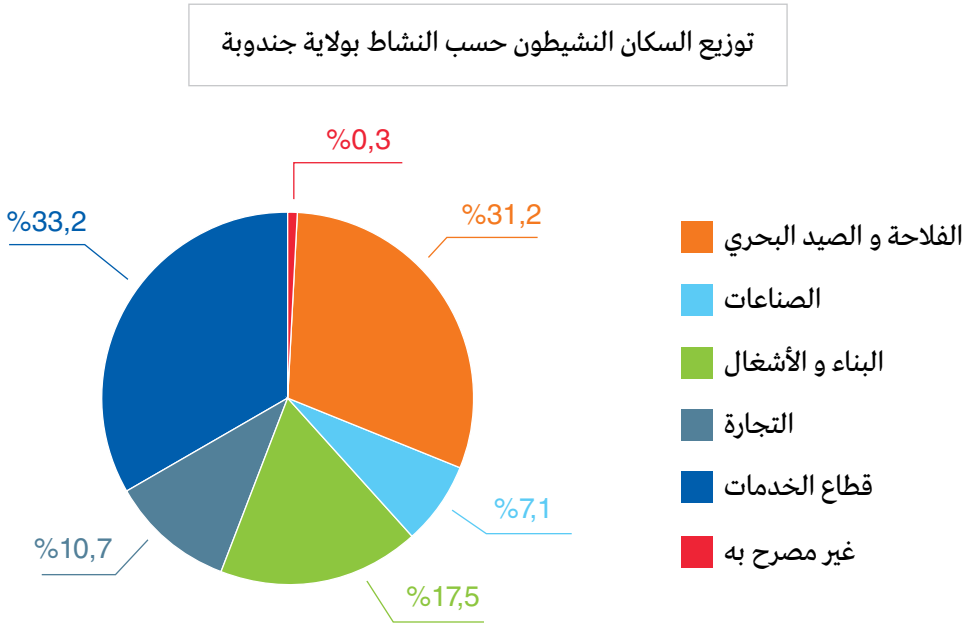

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء

فيما يخص نسبة الفقر تعتبر جندوبة من أكثر المناطق في الجمهورية التي تعرف نسب عالية والتي مرت حسب الاحصائيات الرسمية للمعهد الوطني للاحصاء من 35% سنة 2000 الى 22% سنة 2015 بينما قدرت هذه النسبة بأقل منها ببعض الجهات الأخرى مثل تونس الكبرى 9.1% والشمال الشرقي و 10% والوسط الشرقي 8% وذلك سنة 2015.

شكل47: تطور نسبة الفقر بجندوبة بين سنوات 2000 و2015

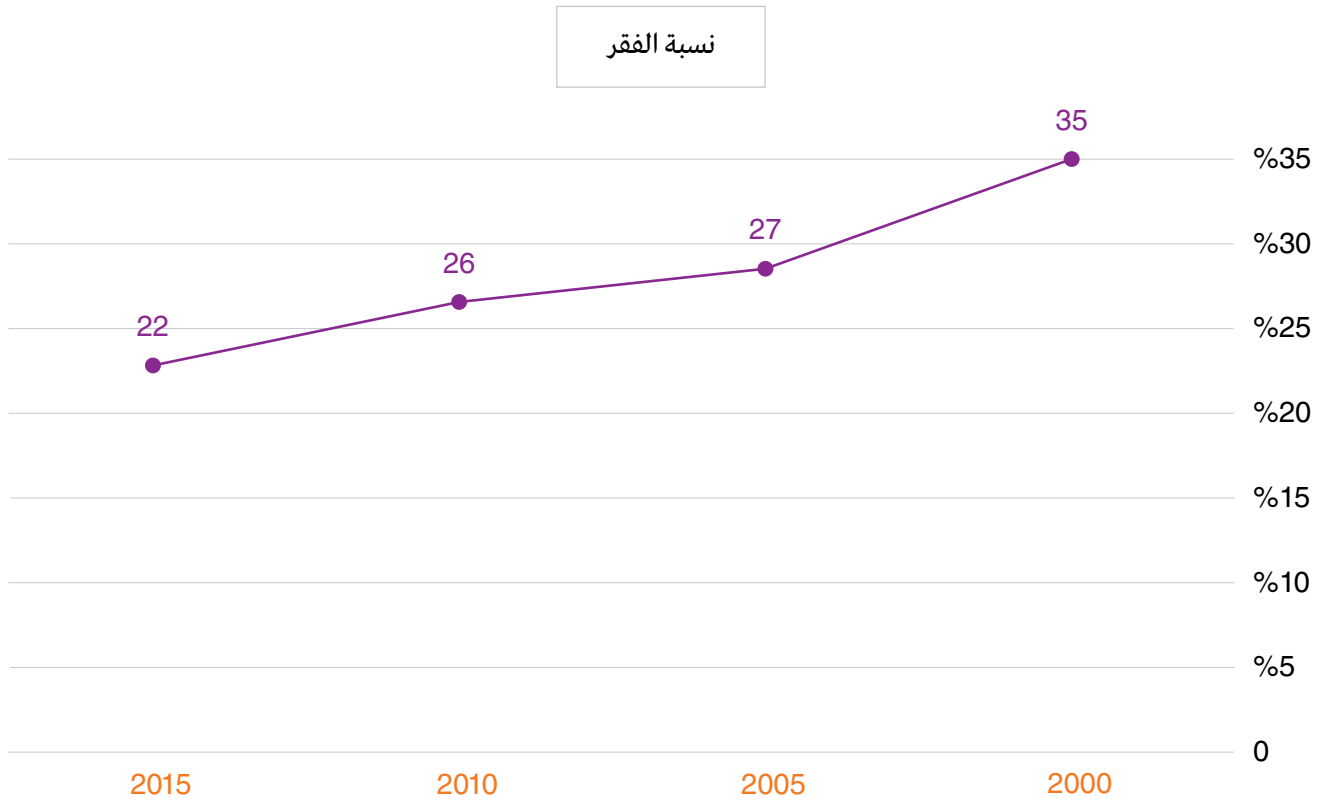

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء

كما نلاحظ تفاوتا بين معتمديات الولاية حيث تبلغ بمعتمدية فرنانة 36.9 % فيما تقدر بجندوبة الجنوبية بـ10.7%.

شكل 45: نسبة البطالة بمعتمديات جندوبة سنتي 2004 و 2014

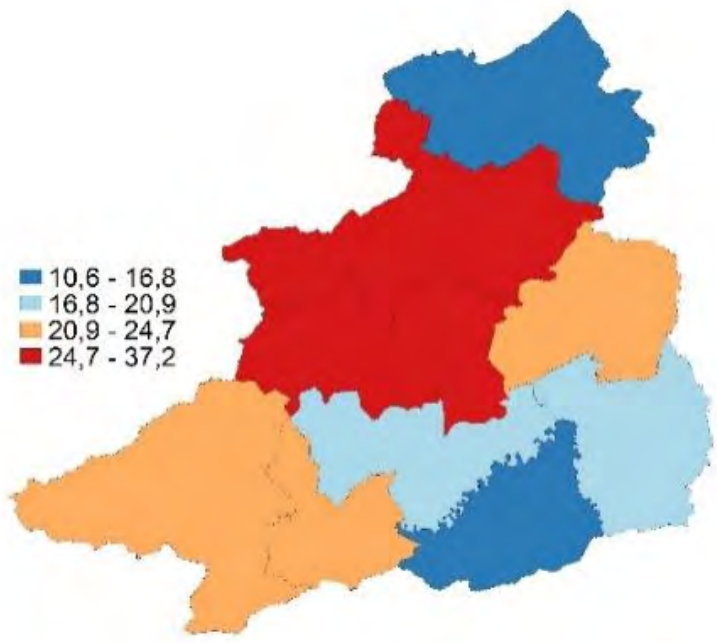

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء

كما يبلغ عدد العائلات المعوزة التي تتحصل على منحة بولاية جندوبة18341 كما يتمتع 19589 ببطاقة العلاج المجاني. هذه الوضعية هي نتيجة للمنوال القديم للحوكمة السياسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي برزت محدوديته ونقائصه قبل 2011 ما يتطلب إعادة الصياغة على أسس جديدة تحترم مبادئ العدالة والتضامن والحوكمة الرشيدة والشفافية في إدارة الشأن العام مع تشريك المواطن بالمجال. فللدولة دور ريادي واستراتيجي في تناول المسائل الاجتماعية وأهمها مقاومة الفقر والتقليص من الفوارق الاجتماعية والجهوية ودعم دور القطاع الخاص مع العمل على التوجه نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية وتحديث البنى التحتية وتجهيز المجال الترابي... الوضع الاجتماعي المتعلق بالفقر شهد اهتماما من قبل الدولة خلال هذه الفترة، غير ان نتائجه لم تكن بقدر الهالة الإعلامية التي تم من خلالها تضخيم الإنجازات. تؤكد إذا هذه المعطيات الرسمية ارتفاع مستوى المعيشة لدى المواطن وتراجع نسبة الفقر، وكان الخطاب الرسمي يتفنن في الاستثمار السياسي لتلك المعطيات للتدليل على مدى نجاح السياسة الاجتماعية المعتمدة في احتواء ظاهرة الفقر. ولكن خارج دوائر التباهي الرسمي المعلن كان الفقر يتجلى كمعطى هيكلي يبرز بوضوح في الواقع الاجتماعي المعيش لقواعد عريضة من سكان عديد المناطق ومنها جندوبة، حيث كان الحديث عن تدهور المقدرة الشرائية لدى الجميع ولدى ضعاف الحال بشكل خاص يستشري خلال هاته الفترة الانخفاض الرهيب للقدرة الشرائية للمواطن التونسي اسبابه عدة أهمها عدم ملاءمة ارتفاع الاجور مع نسبة التضخم وكذلك انتشار البطالة جراء انخفاض الاستثمار الناجم عن فشل السياسات التنموية عموما وخاصة في ما يتعلق بتنمية المناطق الأشد فقرا أدى خلال السنوات الاخيرة الى تقلص الطبقة الوسطى وتغيير التركيبة الاجتماعية في تونس. بناء هذه الطبقة الوسطى كان ضروريّا لتحقيق الاستقرار و لتمكين الصناعة المحليّة من سوق داخليّة تتيح لها تسويق إنتاجها. وخلال السنوات الاخيرة برزت ظاهرة جديدة وخطيرة لم تكن موجودة في العقود الماضية، وهي بروز طبقة ثرية جدا تمثل خطرا على توزيع الثروة. وكشف حسين الديماسي[15]، أن هذه الفئة هي المضاربون والمحتكرون خاصة في المهن الحرّة والمهربون وبعض الأطباء والمحامين، ملاحظا أن هذه الفئة تفشت بشكل كبير وثرواتها غير عادية.مضيفا بأن هذه الظاهرة ساهمت في إحداث خلل كبير في المجتمع التونسي، من ذلك القضاء على الطبقة الوسطى وإحداث طبقية وتعمق الهوّة بشكل غير مقبول بين الأثرياء والفقراء. الطبقة الوسطى التونسية انخرطت في العولمة الليبرالية منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، حيث جنت البلاد ثروات جلبتها تلك العولمة، واستفادت منها الطبقة المتوسطة الاستهلاكية بسبب التوسّع في سياسة الإقراض لشراء السيارة والمنزل، وحلّ في المقابل الفقر والبطالة ليهمّشا ولايات تونسية بأكملها من جراء انتهاج سياسات تعمق حجم الاختلال التنموي مما نتج عنه سوء الأوضاع الاقتصادية في الولايات المحرومة والمهمشة مثل جندوبة. وهو ما يجبر الدولة ان تقوم بدورها الاجتماعي التعديلي وتحقق الشروط الدنيا لحياة كريمة وذلك بإعادة النظر في هذا الدور الاجتماعي عبر دعم اللامركزية في هذا المجال بحيث تكون الجهات هي المسؤولة الاولى والمباشرة على تحسين مستوى العيش ومقاومة الفقر[16].

تحليل SWOT بولاية جندوبة :

من الطرق التحليلية المستخدمة اليوم ما يعرف بـ SWOT Analysis، وهذه الأحرف هي عبارة عن بدايات الكلمات الإنجليزية Strengths, Weaknesses, Opportunities and Threats وتعني نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات، وملخص الأمر فإنه في هذا التحليل نحدد قائمة تحتوي على نقاط القوة والضعف الموجودة في الولاية بالإضافة إلى الفرص التي يمكن للجهة الاستفادة منها وأخيرا التهديدات المختلفة التي تواجهها، ومن خلال اتصالنا بعدد من نشطاء المجتمع المدني وبعدد من المسؤولين بالولاية يمكن لنا تحديد أهم نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر وذلك اعتمادا على جملة من المحاور.

15 - في تصريح لحقائق أون لاين اليوم الخميس 18 أوت 2016

16 - عائشة، التايب. "الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للثورة في تونس: قراءة سوسيولوجية"، في كتاب ثورة تونس الاسباب والسياقات والتحديات، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2012)، ص 85-57

نقاط القوة

محور دعم المواطنة والحوكمة المحلية :

- نسيج جمعياتي هام
- توفر الحس المدني
- قابلية مواطنية للمشاركة في الشأن العام
- سلم اجتماعي
- تواجد إعلام محلي.
- حركية اقتصادية وتجارية.

محور الموارد البشرية:

- شباب متعلم ومتكون.
- طاقة شبابية
- توفر الكفاءة والخبرة.
- التمدن.
- منطقة عبور: وفرة الوافدين.
- مرأة فاعلة وناشطة.

محور التجهيزات و المرافق الجماعية :

- مطار دولي بطبرقة.
- منطقة حدودية
- منطقة سياحية بطبرقة-عين دراهم
- عمران سكني.
- ميناء ترفيهي وسياحي.
- ميناء صيد بحري.
- توفر عدة مؤسسات توفر خدمات مصرفية
- الطريق السيارة تونس واد الزرقاء
- وجود خط حديدي يربط بالجزائر

محور الموارد الطبيعية و الثقافية و التاريخية:

- موقع جغرافي استراتيجي ومميز.
- شريط وامتداد ساحلي.
- طاقة بديلة هامة: طاقة رياح.
- مواقع أثرية هامة.
- مخزون ثقافي.
- أراضي زراعية متاحة.
- اراضي منتجة
- غابات شاسعة
- وفرة الثروات البحرية وتنوعها
- شريط ساحلي هام
- ثروات غابية متنوعة
- انتاج فلاحي متميز
- توفر موارد كبيرة للمياه
- وجود اراض زراعية خصبة (ضفة مجردة)

محور حماية البيئة والمحيط :

- خصوصية واهمية الموروث الثقافي
- تواجد غابات وأماكن طبيعية
- خصوصية استغلال المجال والهندسة المعمارية ببعض المناطق مثل عين دراهم
- التنوع البيئي
- انخفاض نسبة التلوث الصناعي

محور التنمية الاقتصادية و الاجتماعية:

- توفر بنية تحتية فندقية
- توفر ملعب صولجان
- توفر امكانيات كبرى لتنوع المنتوج السياحي
- قرب المنطقة من الاسواق الأوروبية والمغاربية (الجزائر)
- تواجد سوق محلية للصناعات التقليدية وتوفر موروث حرفي هام
- توفر مراكز العلاج الطبيعي (حمام بورقيبة مثلا)
- بوابة السياحة الجبلية والغابية
- ثروة سمكية متنوعة.
- غابات الزياتين ومنتوجات حبوب.
- قطاع تجاري هام.
- وجود بعض المناطق الصناعية المهيئة
- وجود أماكن تربص رياضية
- ثروات ومدخرات باطنية هامة
- وجود قطب جامعي
- إطار تشريعي محفز للاستثمار.
- منتوج هام للمرجان والزقوقو

نقاط الضعف

على المستوى المؤسساتي:

- التقسيم الإداري مع غياب هيكل تنسيقي بين المعتمديات والبلديات
- غياب بعض التمثيليات الإدارية
- غياب منظومة تمويل جهوي.
- نقص آليات الرقابة والمتابعة.
- ضعف نسبة التأطير وضعف الموارد البشرية واللوجستية.
- نقص في تقريب الخدمات الإدارية والقطاعية للمواطن
- عدم توفر احصائيات محينة تهم المعتمديات

على مستوى الحوكمة:

- ضعف البعد التشاركي في طرح تصورات التنمية
- الارتباط بالمركز في مستوى أخذ القرار وتنفيذه
- ضعف التنسيق والحوار والتواصل بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني
- صعوبة النفاذ إلى المعلومة
- التفاوت التنموي بين معتمديات الولاية
- ثغرات تشريعية للوضعيات العقارية
- غياب التنسيق والتواصل بين مكونات المجتمع المدني.
- غياب آليات الرقابة والمتابعة.
- ضعف نسبة التأطير وضعف الموارد البشرية واللوجستية.
- نقص في تقريب الخدمات الإدارية والقطاعية للمواطن.
- محدودية آليات التنفيذ.
- الانفلات وعدم احترام القوانين
- ضعف تثمين الموقع الجغرافي
- غياب الدراسات الاستراتيجية القطاعية.
- البيروقراطية الإدارية
- بعض الاشكاليات العقارية
- الوضع السياسي العام

على مستوى البنية التحتية:

- غياب مثال مديري للتهيئة
- عدم وجود مراجعة تشاركية لمجلة الغابات
- عدم ملائمة البنية التحتية الحالية مع حاجيات وتطلعات سكان الولاية
- ضعف شبكة المواصلات بأصنافها الثلاثة
- عدم مواكبة شبكة تصريف وتجميع مياه الأمطار مع واقع الجهة
- عدم استجابة شبكتي التنوير والماء الصالح للشراب للحاجيات المتزايدة للسكان
- الزحف العمراني على الأراضي الفلاحية
- ضعف الرصيد العقاري المحلي
- شبكة اتصالات ضعيفة.
- ضعف شبكة الكهرباء والغاز.
- صعوبة التواصل بين المناطق الريفية ومركز الولاية.
- ضعف في خدمات النقل وتدهور الأسطول.
- غياب الفضاءات الترفيهية العمومية للأطفال.
- نقص في صيانة وتدعيم شبكة الطرقات.
- غياب منظومة التصرف في النفايات.
- البناء الفوضوي.
- نقص في الربط بالغاز الطبيعي

على مستوى التنمية البشرية:

- ضعف الخدمات الصحية
- ضعف التأهيل والتكوين المستمر ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل.
- مخاطر النزوح وتأثيرها على الاندماج الاجتماعي
- نقص في تقريب الخدمات الإدارية والقطاعية للمواطن.
- ضعف الخدمات الاقتصادية.
- ارتفاع نسبة البطالة
- هجرة الكفاءات
- نقص الوعي الجبائي لدى المواطن

على مستوى المحيط والبيئة:

- ضعف نسب الربط بشبكة التطهير
- غياب منظومة رشيدة للتصرف في النفايات بكل أصنافها
- التوسع العمراني
- اكتساح واستنزاف الشريط الساحلي
- غياب الردع وتطبيق القانون في كل ما يتعلق بالتجاوزات البيئية
- ارتفاع مستوى البحر وزحفه على اليابسة في بعض المناطق

على مستوى الثقافي:

- عدم تثمين الموروث الثقافي المادي واللامادي
- إهمال تام في حراسة وصيانة المواقع الأثرية
- مخزون تراثي وثقافي غير مثمن
- نقص الأنشطة الثقافية.

نقاط الضعف

على مستوى الموارد الاقتصادية:

الفلاحة

- عدم ملائمة الحوافز والتشجيعات المقدمة للقطاع الفلاحي مع خصوصية الجهة
- عزوف عن العمل في القطاع الفلاحي
- الزحف العمراني على الأراضي الفلاحية
- وضعيات عقارية معقدة وتشتت الملكية
- تهرم الأشجار ببعض غابات
- الصيد العشوائي
- القطع العشوائي للأشجار
- مديونية كبرى للفلاحين
- عدم التوازن بين المراعي والعدد المتزايد للماشية بالفجوات الغابية مما انجر عنه الرعي المكثف وتقلص الغطاء العشبي النباتي الذي له دور في حماية التربة
- نقص في اليد العاملة المختصة
- نقص في التزود بالماء الصالح للشراب ببعض المناطق
- الاستغلال العشوائي للصيد البحري
- نقص المسالك الفلاحية المهيئة
- نقص اليد العاملة المختصة

السياحة

- ضعف التنوع المنتوج السياحي
- ضعف تثمين القيمة السياحية للمناطق الجبلية
- ضعف تثمين موسم الثلوج
- تفشي ظواهر السياحة الموازية
- موسمية السياحة وهشاشتها

الصناعة و الصناعات التقليدية

- تراجع الحرف المحلية أمام غزو البضائع المتأتية من التجارة الموازية
- غياب مركز للتكوين المهني في الصناعات التقليدية
- اكتساح الصناعات الأجنبية للصناعات التقليدية
- عدم الانفتاح على السوق الجزائرية

المخاطر

- ضعف التشريعات خارج امثلة التهيئة العمرانية وتضاربها
- غياب خارطة فلاحية دقيقة ومحينة لتصنيف الاراضي الفلاحية
- الاستغلال العشوائي للواجهة البحرية ومخاطر الانجراف البحري
- استنزاف المائدة المائية
- الزحف العمراني
- غياب حلول جذرية للتصرف في النفايات بطريقة مستدامة وتثمينها
- مخاطر اندثار الموروث الثقافي المادي واللامادي
- اكتساح للصناعات الاجنبية للصناعات التقليدية مما ادى الى انقراض الحرف
- الاختناق المروري في غياب نقل عمومي متطور وغير ملوث
- جنوح الشباب (الهجرة السرية- المخدرات - التعصب الديني - التهميش)
- المخاطر الصحية بسبب تباعد المرافق الصحية وصعوبة التنقل اليها
- التغييرات المناخية
- التجارة الموازية
- الرعي العشوائي
- المقاطع العشوائية
- الصراعات السياسية
- الأوضاع الأمنية
- بروز تحركات إرهابية في الجبال

الفرص

- وجود عديد المشاريع والبرامج التي تمولها الجهات المانحة الدولية
- الدستور الجديد (التمييز الإيجابي)
- الحوكمة المحلية اللامركزية
- اشعاع عالمي لمنطقة عين دراهم
- مشروع التصرف في الموارد الطبيعية
- مخطط التنمية الخماسي 2021-2025

الميزات التفاضلية والرهانات:

بناءً على عملية التشخيص و اعتمادا على تحليل نقاط القوة و الفرص تم تحديد الميزات التفاضلية لولاية جندوبة و التي تتمثل فيما يلي:

- شريط ساحلي هام
- وجود ميناء بحري وسياحي
- وجود مطار دولي
- وجود غابات جبلية بها عديد الثروات
- القطاع الفلاحي والصيد البحري
- الموقع الجغرافي (منطقة حدودية)

وبناءً على عملية التشخيص و اعتمادا على تحليل نقاط الضعف و التهديدات تم تحديد الرهانات التي تتمثل فيما يلي:

- صعوبة النقل وتدهور البنية التحتية
- توزيع غير عادل للتنمية الجهوية
- الصراعات السياسية
- اقتصاد أحادي الجانب يقوم أساسا على قطاع فلاحي وسياحة هشة غير مثمن للموارد الطبيعية والاقتصادية والثقافية.
- ضعف أداء القطاع الخاص.

- منطقة غير جاذبة لمجالها رغم شهرتها العالمية.
- ضعف البنية الأساسية بمختلف مكوناتها.
- غياب لمنظومة بيئية وسوء تصرف ملحوظ في الموارد الطبيعية.
- تنمية بشرية بأبعادها المختلفة غير قادرة على خلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية
- غياب رؤية استراتيجية ومنوال تنموي واضح يتماهى مع خصوصيات الجهة و ثرواتها
- غياب أرضية حقيقية لتشجيع المستثمر نتيجة ضعف البنية
- ضعف تثمين ما تزخر به الولاية من إنتاج فلاحي وثروات طبيعية وبيئية ومواد إنشائية ومخزون حضاري وثقافي و إدماجه في الدورة الاقتصادية
- نقص حاد في تزويد الجهة بالاسمدة الكيميائية المستعملة في الفلاحة
- ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج
- ارتفاع تكلفة الإنتاج يحد من التوسع في بعض الزراعات
- ضعف مردودية الزراعات الكبرى
- عدم تواجد وحدات تحويل بعض المنتوجات مثل الطماطم يحد من التوسع وتنويع المزروعات
- صعوبة في ترويج فائض كميات الحليب في موسم ذروة الانتاج

الميزات التفاضلية و الرهانات

• شريط ساحلي هام • وجود ميناء بحري وسياحي • وجود مطار دولي • وجود غابات جبلية بها عديد الثروات • القطاع الفلاحي والصيد البحري • الموقع الجغرافي (منطقة حدودية)	• صعوبة النقل وتدهور البنية التحتية • توزيع غير عادل للتنمية الجهوية • الصراعات السياسية • اقتصاد أحادي الجانب يقوم أساسا على قطاع فلاحي وسياحة هشة غير مثمن للموارد الطبيعية والاقتصادية والثقافية. • ضعف أداء القطاع الخاص. • منطقة غير جاذبة لمجالها رغم شهرتها العالمية. • ضعف البنية الأساسية بمختلف مكوناتها. • غياب لمنظومة بيئية والتصرف في الموارد الطبيعية. • تنمية بشرية بأبعادها المختلفة غير قادرة على خلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية

تتسم جهة جندوبة بتدهور البنية التحتية و بتفاقم ظاهرة البطالة وتردي المستوى المعيشي لعديد الفئات بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الأمية وتفاقم ظاهرة الانقطاع المبكر عن التعليم و ضعف نسب النجاح في الأقسام النهائية، في هذا الاطار وجب على الدولة تحسين ظروف العيش (تطهير-كهرباء-ماء) و التسريع في حماية المدن من الفيضانات و تحسين البنية التحتية للمؤسسات التعليمية و تطوير الموارد البشرية و تحسين الخدمات و تدعيم العمل الجمعياتي ودعم الأنشطة الثقافية وإعادة الهيكلة لمراكز التكوين والتدريب المهني بما يساعد أكثر على الإدماج الاجتماعي للفئات الهشة بالجهة وضمان الرعاية الصحية لها مع تعميم وتحسين الخدمات الصحية على كامل مناطق الجهة كما توجد ضرورة لمراقبة التجاوزات الملاحظة في الأراضي الفلاحية والغابية والشريط الساحلي من البناء العشوائي والقطع العشوائي للغابات والحرائق الغابية. كما نؤكد على ضرورة مراجعة أمثلة التهيئة الترابية وتكوين مخزون استراتيجي من الأراضي المعدة للبناء واحداث مناطق صناعية ومشاريع اقتصادية كبرى بالجهة. كما توجد ضرورة اليوم لـ:

- تشجيع أنواع جديدة من السياحة المرتبطة بالمواقع التاريخية غير المستغلة حتى الآن
- إنشاء مناطق للتجارة الحرة
- تشجيع مشاركة التونسيين في الإنتاج الاقتصادي المحلي، وتخفيض تكاليف الإنتاج
- إصلاح البنية التحتية المتضررة
- تعزيز المؤسسات الثقافية
- تحسين البنية التحتية الصحية
- إعادة تنظيم مسالك التوزيع
- إيجاد حلول لظواهر التهريب
- النهوض بالتكوين المهني وفقا لخصوصيات الجهة، من أجل تشجيع التوظيف المحلي
- تعديل مجلة الغابات
- حسن استغلال الطاقات البديلة (الطاقة الشمسية والطاقة المائية والرياح)

- تكثيف الأنشطة الاقتصادية بالمدن و تحسين جاذبية المدن ترتيب مدن الولاية
- إعادة هيكلة المناطق الريفية وذلك بـ : تحفيز على إنشاء التجمعات السكنية ، تحسين منافذ المنطقة، تأمين التجهيزات والبنى التحتية الأساسية وصيانتها، تطوير مستوى العيش الاقتصادي وتخفيض نسبة البطالة
- توفير منطقة لوجستية جهوية و انفتاح الولاية على محيطها الخارجي وتطوير فرص المبادلات. حماية وتثمين الثروات الطبيعية وتعميم استعمال الطاقات المتجددة وذلك بـ : تثمين الموارد الطبيعية للولاية، حماية الموارد من التلوث والاستغلال المفرط.
- تثمين المنتوج الفلاحي واحداث ديناميكية لاستغلال وتوزيع منتوج الصيد البحري واقرار تمييز إيجابي في وشراء المحصول من الزراعات الكبرى واستغلال المنتوج الغابي
- تدعيم قطاع السياحة وذلك بالتحفيز وتسهيل المشاريع الكبرى المهيكلة المرتبطة بالسياحة الإيكولوجية.
- تثمين الصناعات التقليدية و عمل المرأة : وذلك بارتباطه مع بقطاع السياحة وتطوير ما يسمى بالسياحة الريفية التي قد تكون فرصة لتنمية المناطق المعزول اقتصاديا.
- تطوير الوسائل اللوجستية : وذلك بإقرار سهل مجردة كمنطقة تنموية متجانسة وتهيئة منطقة لوجستية بغار الدماء ترتبط بين نقل السلع والمناطق المنتجة واستغلال السكك الحديدية لنقل المنتوجات.
- تطوير طرق خزن المنتوجات الفلاحية

اليوم جهة جندوبة تواجه عديد المشاكل التي تعرقل التنمية بها ولإبراز ذلك سنقوم باعتماد تقنية شجرة المشاكل.

شجرة المشاكل بولاية جندوبة

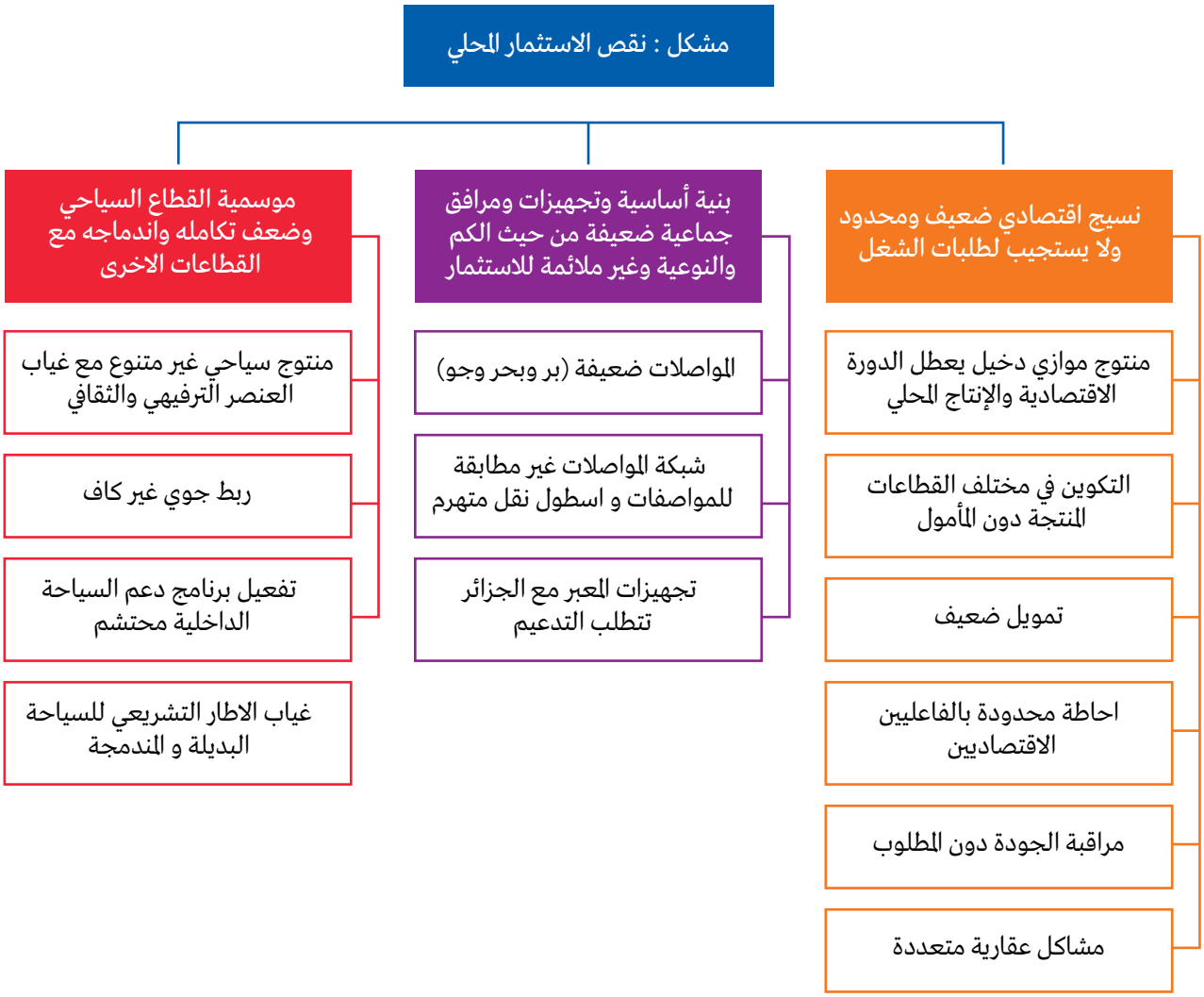

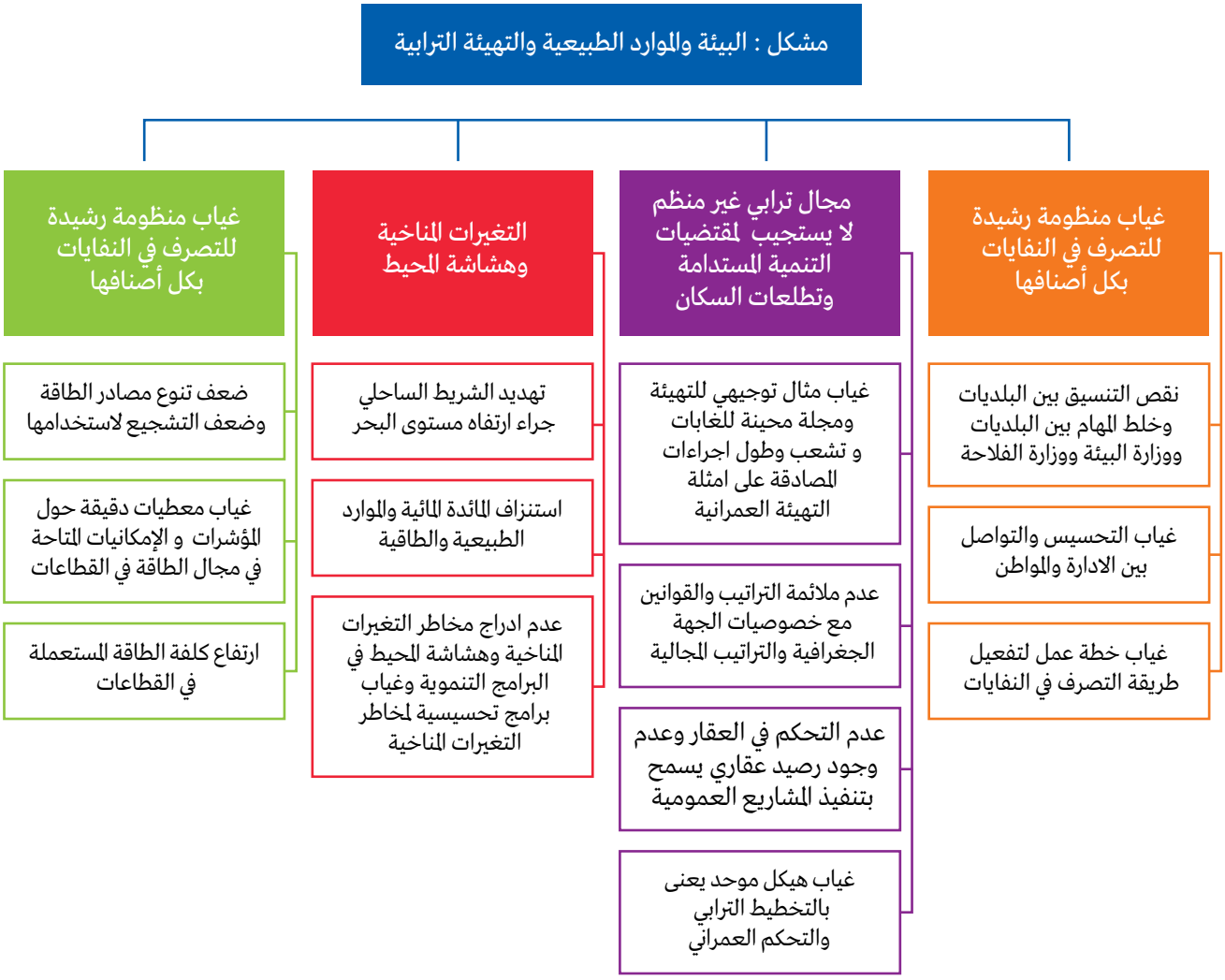
مشكل : البيئة والموارد الطبيعية والتهيئة الترابية
غياب منظومة رشيدة للتصرف في النفايات بكل أصنافها
نقص التنسيق بين البلديات وخلط المهام بين البلديات ووزارة البيئة ووزارة الفلاحة
غياب التحسيس والتواصل بين الادارة والمواطن
غياب خطة عمل لتفعيل طريقة التصرف في النفايات
مجال ترابي غير منظم لا يستجيب لمقتضيات التنمية المستدامة وتطلعات السكان
غياب مثال توجيهي للتهيئة ومجلة محينة للغابات و تشعب وطول اجراءات المصادقة على امثلة التهيئة العمرانية
عدم ملائمة التراتيب والقوانين مع خصوصيات الجهة الجغرافية والتراتيب المجالية
عدم التحكم في العقار وعدم وجود رصيد عقاري يسمح بتنفيذ المشاريع العمومية
غياب هيكل موحد يعنى بالتخطيط الترابي والتحكم العمراني
التغيرات المناخية وهشاشة المحيط
تهديد الشريط الساحلي جراء ارتفاه مستوى البحر
استنزاف المائدة المائية والموارد الطبيعية والطاقية
عدم ادراج مخاطر التغيرات المناخية وهشاشة المحيط في البرامج التنموية وغياب برامج تحسيسية لمخاطر التغيرات المناخية
غياب منظومة رشيدة للتصرف في النفايات بكل أصنافها
ضعف تنوع مصادر الطاقة وضعف التشجيع لاستخدامها
غياب معطيات دقيقة حول المؤشرات و الإمكانيات المتاحة في مجال الطاقة في القطاعات
ارتفاع كلفة الطاقة المستعملة في القطاعات

شجرة الحلول بولاية جندوبة

البيئة والموارد الطبيعية والتهيئة الترابية

ارساء منظومة رشيدة للتصرف في النفايات بكل أصنافها

- وضع استراتيجية للتحسيس والتواصل
- اعداد خطة عمل لطريقة التصرف في النفايات
- بعث هيكل موحد للتصرف في النفايات وحماية الغابات

مجال ترابي منظم

- التسريع في إجراءات المصادقة على امثلة التهيئة العمرانية
- ملائمة التراتيب والقوانين مع الخصوصيات المجالية للولاية ولغاباتها
- وضع اليات للتحكم في الرصيد العقاري الذي يسمح بتنفيذ المشاريع
- غياب هيكل موحد يعنى بالتخطيط الترابي والتحكم العمراني

التأقلم مع التغييرات المناخية

- تحديد المناطق المهددة بتقدم البحر بالاعتماد على معطيات ودراسات دقيقة ومحينة
- وضع استراتيجية للتحسيس والتوعية لمخاطر التغييرات المناخية وضرورة ادراج التقييم البيئي المراعي للتغيرات المناخية عند اعداد مخططات التهيئة الترابية
- استعمال الطاقة البديلة ووضع استراتيجية للتأقلم واليات قانونية لمنع استنزاف الموارد الطبيعية والحفاظ على الغابات

الانتقال الطاقي

- التشجيع على استعمال الطاقة البديلة والانتقال الطاقي في الولاية
- ضبط مؤشرات لمتابعة وتقييم التحكم في الطاقة
- توخي استراتيجية النجاعة الطاقية في القطاعات المستهلكة للطاقة

حلول الجانب المؤسساتي

هيكل مدني موحد ينسق بين المكونات الفاعلة على مستوى الولاية

- قدرات مؤهلة لفهم اشكاليات وخصوصيات الولاية
- برامج تحسيس وتكوين من اجل تنمية الوعي بالاشكاليات و الخصوصيات
- نصوص تشريعية ملائمة تستجيب لواقع الولاية

تنمية بشرية ناجعة

- توظيف أفضل للموارد البشرية
- منظومة تكوين متطورة تساعد على حسن تاطير الموارد البشرية
- نفاذ أيسر للمعلومة يمكن من حسن استغلالها

مخطط يمكن الولاية من وضع استراتيجية للتنمية واليات للتقييم والمتابعة

- دراسات استراتيجية قطاعية متكاملة
- مشاركة مواطنية فاعلة
- نسيق ناجع بين الهياكل الادارية والفنية

مخرجات مقترحة لتحسين واقع الولاية

خلال فترة ما بعد ثورة 2011 تركزت الجهود التونسية خلال السنوات الأولى من مرحلة الانتقال إلى النظام الديمقراطي على التحديات السياسية بشكل أساسي. وكان أداء تونس في هذا الصدد إيجابياً في العموم، إذ تمكنت الدولة من تثبيت أركان المكتسبات الديمقراطية رغم التحديات المتصلة بالاستقطاب السياسي حول الهوية والقضايا الدينية، وصعود وتزايد انعدام الأمان جرّاء الهجمات التي شنتها جماعات متطرفة، وحتى خيبة الأمل العامة للناخبين من النخب السياسية القائمة. لكن المكتسبات على الصعيد السياسي جاءت على حساب انتكاسات اقتصادية. وبالتالي يعد الاقتصاد من التحديات الرئيسية في الفترة المقبلة. فارتفاع معدلات البطالة وعدم تلبية مطالب العدل الاجتماعي وتزايد الفساد، والمسار غير المستدام للاقتصاد الكلي - وهو العامل الأخطر على المدى القصير - هي جميعاً عوامل تهدد المكتسبات السياسية. إذا لم تتصد لها الإدارة السياسية المقبلة، فسوف يؤدي السخط الاجتماعي إلى تهديد المكاسب الديمقراطية التي تحققت بمشقة. ويعتبر التفاوت الجهوي من أهم الإشكالات التي تعيشها تونس، فالوضع الراهن لمستوى التنمية والتفاوت الملاحظ هو نتاج لسياسة تنموية غير مجدية اتبعتها تونس منذ عقود مما يستوجب اعتماد سياسات مستقبلية تنتج عنها تحقيق التنمية المستديمة لكل الولايات وخاصة الداخلية منها. و الملاحظ بعد الثورة أن التنمية الجهوية بولاية جندوبة لم تحقق تغييرا كبيرا مقارنة بما كانت عليه قبل الثورة وذلك لعدة أسباب منها التعطيلات وبطئ العمل الإداري والفوضى الأمنية و الاشكاليات العقارية. هذا الوضع نتج عنه تدهور وضعية الطبقة الوسطى وتفاوت واضح لنسبة الفقر بين الجهات وهو ما نستنتج منه تفاوتا في عدد العائلات الوسطى بين الجهات. هذا الأمر نتج عنه بروز عدة احتجاجات في عديد معتمديات الولاية وهو الأمر الذي يزيد في عراقيل الاستثمار في هاته المناطق. ولذلك وجب العمل على تحقيق تنمية محلية مع ارساء اللامركزية الإدارية والاقتصادية بشكل فعلي مع تقييم كل السياسات التنموية التي وقع إتباعها إلى حد اليوم إضافة إلى وجود شفافية تسمح بإصلاح شامل للنظام الجبائي. وأخذت مسألة التنمية الجهوية أهمية قصوى أثناء وبعد ثورة جانفي2011.خاصة في التأخير التنموي الملحوظ بالجهات الداخلية له انعكاس سلبي على الاستقرار الاجتماعي. لكن من الضروري التأكيد على الدور الذي تلعبه الديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية القديمة والحديثة والتي أثرت على الوضع الجهوي: فبالرغم من الثروات الطبيعية والفلاحية التي تزخر بها الا ان هذه الجهة ظلت فقيرة. وتعتبر اعادة ديناميكية الجهات الداخلية ذات الاولوية ضرورية لاستمرار نمو الاقتصاد التونسي وفي نفس الوقت وضع سياسة جهوية تولي تمييز ايجابي للمناطق الداخلية. في هذا الاطار وبهدف الاهتمام اكثر بالجهات الداخلية كان من ضمن الركائز الأساسية لعملية اللامركزية تصحيح التفاوت الجهوي من خلال مبدأ "التمييز الإيجابي" الذي نص عليه الفصل 12 من الدستور والذي أكد ان الدولة تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة، والتوازن بين الجهات، استنادا إلى مؤشرات التنمية واعتمادا على مبدأ التمييز الإيجابي. هذه العملية تهدف إلى توفير توزيع عادل (وليس متساوٍ) للموارد من ميزانية الدولة لدعم القدرات البشرية والإدارية، التي ستؤدي في نهاية المطاف إلى توفير الفرص المنصفة لكل التونسيين، بغض النظر عن أماكن سكنهم. ونشير هنا ان التمييز الإيجابي منصوصٌ عليه في دستور العام 2014 ، لكنه ليس مفهوماً مُستجدّاً في تونس. فالحوافز الضريبية ومنح الاستثمار للتنمية الجهوية في الجهة كانت قيد التطبيق منذ السبعينيات. بيد أن عملية اللامركزية أُعدَّت، في المقام الأول، بوصفها وسيلة لتصحيح التفاوتات الجهوية القائمة منذ زمن طويل، عبر منح الأولوية لبعض المناطق على حساب غيرها. وبهدف دعم الاستثمارات بالجهات الداخلية صدر امر حكومي رقم 398 لسنة 2017 قسم البلاد إلى مجموعتين. غير ان هذه الاجراءات لم تحقق الغاية المرجوة بجندوبة بما أن الاستثمارات التي تمت كانت في مناطق قريبة من العاصمة او في المناطق الساحلية. وهكذا يمكننا القول إن سياسة اللامركزية قد فشلت ولم تحقق أهدافها لأنها لم تأخذ بعين الاعتبار الديناميكيات الصناعية و العوامل التي تؤثر على التوطين الصناعي والحاجيات الأساسية للمؤسسات الصناعية مثل البنية التحتية. كما تتميز جهة جندوبة اليوم بوضع بيئي هش، واقتصاد مرتكز أساسا على الفلاحة وغير متنوع وضعف جاذبية مدن الولاية والتباين بينها. وتشكو أغلب مدن الولاية من عدة نواقص على مستوى البنية الأساسية والخدمات وظروف العيش والسكن مما جعل هذه المدن غير قادرة على جذب الاستثمارات وكذلك الموارد البشرية الملائمة والقادرة على إدارة برامج التنمية والاستقرار بالولاية. وقد فاقم من هذا الوضع غياب مراجعة لأمثلة التهيئة الترابية بالمناطق البلدية وعدم توفر مدخرات عقارية بالجهة كافية لإنجاز المشاريع الكبرى بما يسمح ببعث أحياء جديدة عصرية بها كل المرافق ويستطاب فيها العيش. كما ساهم الوضع الأمني في السنوات الأخيرة في نقص جاذبية الجهة للاستثمارات وهو ما يستدعي تدخل الدولة لتحقيق "الانصاف في التوزيع" مثلما نصت عليه أهدف التنمية المستدامة للعام 2030. وبهدف إيجاد حلول للشباب والمواطن المحبط وجب السعي الى توزيع متوازن للأنشطة الاقتصادية وذلك لتحقيق الانصاف والتماسك الاجتماعي عبر مخططات تشاركية تراعي المخاطر البيئية. في هذا الاطار سنوات 2012 2015 و 2018 قامت وزارة التنمية و المعهد

التونسي للدراسات التنافسية بإعداد مؤشر للتنمية الجهوية حيث ابرز ان ولاية جندوبة تحتل المراتب الأخيرة . مؤشر التنمية الجهوية اشتمل على مستوى الولايات 27 متغير وقع تجميعهم في 4 مؤشرات خاصة :ظروف العيش -الوضع الاجتماعي والديمغرافي- الراس مال البشري- الوضع الاقتصادي وسوق الشغل. وبلغت مرتبة ولاية جندوبة في مؤشر التنمية الجهوية سنة 2015 الأخيرة فيما احتلت المرتبة 22 سنة 2018 .فيما بلغ سنة 2016 مؤشر جاذبية الجهة 1.98 مع احتلال المرتبة 12 وطنيا وتراجعت الى المرتبة 16 وطنيا سنة 2018.

شكل49: مؤشر التنمية الجهوية سنة 2015

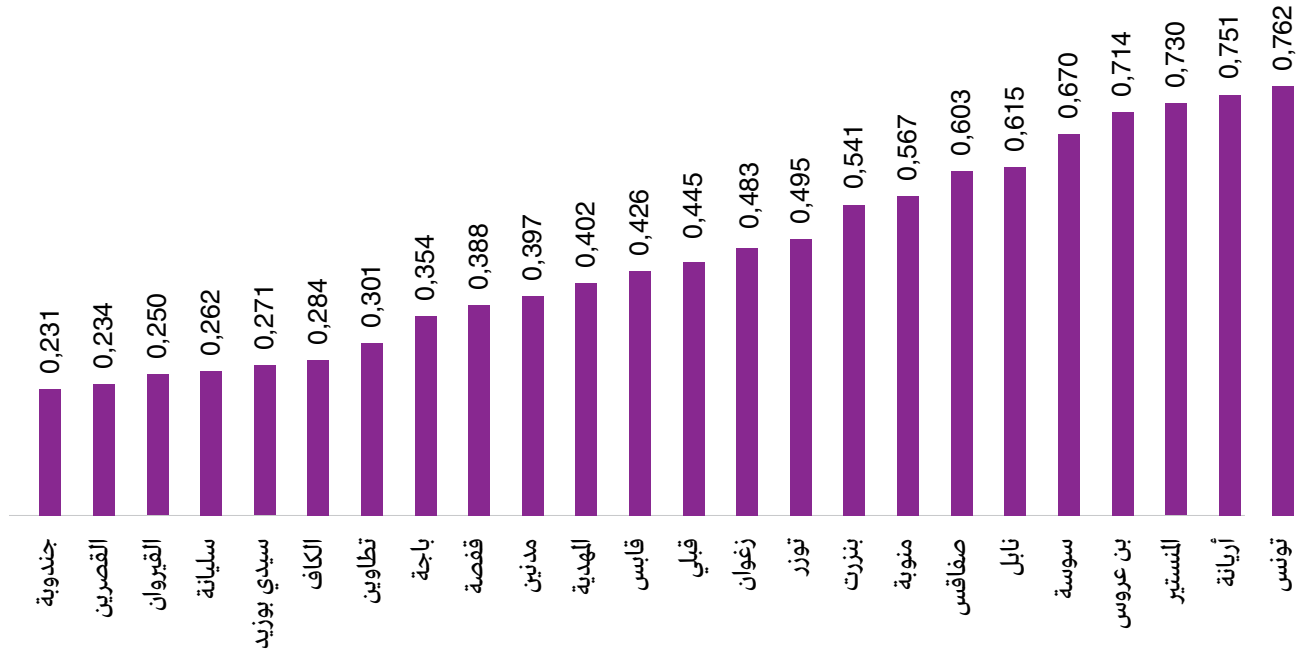

المصدر: ديوان تنمية الشمال الغربي

اليوم بولاية جندوبة من الضروري تعزيز الصلة بين النمو والتقدم الاجتماعي وتثمين الموارد، لا سيما من خلال خلق فرص عمل أكثر عددا و إنتاجية، مما يسمح للجهة باتباع مسار تنموي أكثر قوة و استدامة و شمولية يثمن الامكانيات. و يمكن للتقدم المحرز في مجال المشاركة و قدرة المواطنين على الفعل ، بالإضافة إلى تحسين إدارة الاقتصاد والمجتمع بشكل عام ، أن يطلق إمكانات تسارع النمو بفضل قطاع خاص أكثر ديناميكية، وتعزيز الإنتاجية والابتكار، و قطاع عام أكثر كفاءة، و هي كلها عوامل تساهم في زيادة رأس المال البشري والاجتماعي . الجهة اليوم امام فرصة للبناء كما أن الفضاء السياسي والاجتماعي الذي صاحب الإطار الديمقراطي الجديد واعتماد الحوار التشاركي الاجتماعي و الاقتصادي و ذلك لتحديد سبل تعزيز الصلة بين النمو والرفاه ومشاركة المواطنين يساهم في دعم موقع الولاية الاستراتيجي . و إذا كان تعزيز أمن المواطنين و تحسين الأعمال على المدى المتوسط لا يزال أولوية في المنطقة. فانه من الضروري وضع وتنفيذ سياسات لتحفيز النمو وخلق فرص العمل في القطاعات التي تمتلك فيها جندوبة ميزة استراتيجية وتنفيذ سياسات مساعدة اجتماعية أكثر فعالية ، و التي من شأنها تحسين ظروف العيش. وستتوفّر لجندوبة خلال المخطط القادم فرصة يمكن أن تجعلها تتخذ منعطفا وتستفيد مكاناتها من خلال تنفيذ إصلاحات مستدامة ويستدعي هذا الوضع اعلان حالة طوارئ اقتصادية شاملة على نطاق وطني عبر اصدار قانون خصوصي وإجراءات عادلة تحت شعار التضامن الوطني من قبل الجميع: رأس مال وطني، مجتمع مدني، منظمات وطنية، واتخاذ جملة من الاجراءات العاجلة لإيقاف النزيف وترشيد الانفاق وتكثيف الإنتاج والتصدي بصرامة لكل الجهات المعيقة لهذا المسار الانقاذي. ويلخص الجدول الموالي رؤى عدد من الأطراف المهتمة بتنمية جهة جندوبة:

النتائج	الحاصيل	المخرجات
جندوبة مجال جغرافي منسق و موّحد ونظام إداري نزيه	**الحصول 1:** سياسات عامة محلية منسقة ومتناسقة تنهض بكل المجال الجغرافي للولاية	وعي متنامي بالإشكاليات وخصوصيات الجهة
		نصوص تشريعية ملائمة تستجيب لواقع الولاية (جبلية-حدودية-سياحية...)
	الحصول2: موارد بشرية مؤطرة و حوكمة محلية ناجعة ونزيهة	منظومة تكوين متطورة تساعد على حسن تأطير الموارد البشرية
		نفاذ أيسر للمعلومة يمكن من حسن استغلالها
		نظام محلي للنزاهة مصمم و مفعل
	الحصول 3: استراتيجية تنموية محلية مندمجة ووجود آليات للتقييم والمتابعة	مشاريع وبرامج تنموية محلية تم تقييمها متابعتها
		مشاركة مواطنية فاعلة
		تنسيق ناجع بين الهياكل الادارية والفنية
بيئة نظيفة وطاقة بديلة ومجال ترابي منظم	**الحصول 1:** منظومة رشيدة للتصرف في النفايات بكل أصنافها وحماية الغابات	التوافق على منظومة موحدة للتصرف في النفايات
		استراتيجية حكومية واضحة ومجتمع محلي واع ومتحسس بأهمية ارساء منظومة لحماية الغابات
	الحصول 2: مجال ترابي منظم	مثال توجيهي وأمثلة عمرانية مصادق عليها
		تراتيب وقوانين تتلائم مع الخصوصيات المجالية للولاية
		رصيد عقاري موضوع على ذمة الجماعات المحلية
		اليات وادوات للتعمير بكامل الولاية
	الحصول 3: التأقلم مع التغييرات المناخية	المناطق المهددة بتقدم البحر محددة ومعروفة مع توفر معطيات دقيقة ومحينة عنها
		مجتمع محلي واع ومتحسس بنوعية مخاطر التغييرات المناخية ومخططات تهيئة ترابية تراعي التغييرات المناخية
		موارد طبيعية تم المحافظة عليها
	الحصول 4: الانتقال الطاقي	اليات للتشجيع على استعمال الطاقة البديلة والانتقال الطاقي في الولاية
		مؤشرات محلية واضحة ومحددة لمتابعة وتقييم التحكم في الطاقة
		استراتيجية واضحة للنجاعة الطاقية في القطاعات المستهلكة للطاقة

النتائج	المحاصيل	المخرجات
تدعيم الاستثمار المحلي	المحصول 1: سياسات عامة محلية منسقة ومتناسقة تنهض بكل المجال الجغرافي للولاية	مناطق ومحلات صناعية وحرفية وتكنولوجية صديقة للبيئة متوفرة
		مزيد النهوض بقطاع الصناعات التقليدية
		اليات وبرامج اقتصادية تحفزعلى النهوض بالاقتصاد المحلي
		مركز خدماتي مشع ومنفتح
	المحصول 2: بنية أساسية تلبي حاجيات المواطن والاقتصاد	بنية تحتية متطورة وحديثة
		اسطول نقل عصري حسب
		المواصفات غير ملوث ومتعدد الوسائط
		فضاءات ترفيهية ورياضية وثقافية مواكبة لروح العصر ومثمنة لطبيعة الجهة
	المحصول 3 : قطاع سياحي عصري ومتنوع	مجال جوي مفتوح وربط جوي متعدد
		انشطة متنوعة وعصرية مكملة للسياحة
		منتوج سياحي متنوع وثري

رابعا: المراحل التنموية ونتائجها على ولاية قبلي

تقديم عام للولاية

تقع ولاية قبلّي - او ما تعرف قديما بجهة نفزاوة - بإقليم الجنوب الغربي التونسي أحدثت اثر احداث قفصة، بمقتضى الأمر المؤرخ في 7 سبتمبر 1981. تحدها غربا ولاية توزر، شرقا ولاية قابس، شمالا ولاية قفصة و جنوبا ولاية تطاوين. وتتميز بمناخ صحراوي بارد في الشتاء وحار في الصيف، مع قليل من التساقطات في فصل الشتاء. جهة قبلي لها مخزون هام من طاقة الرياح والطاقة الشمسية يساعد على تركيز المحطات والمشاريع العاملة بالطاقات المتجددة.

شكل 50: موقع ولاية قبلي

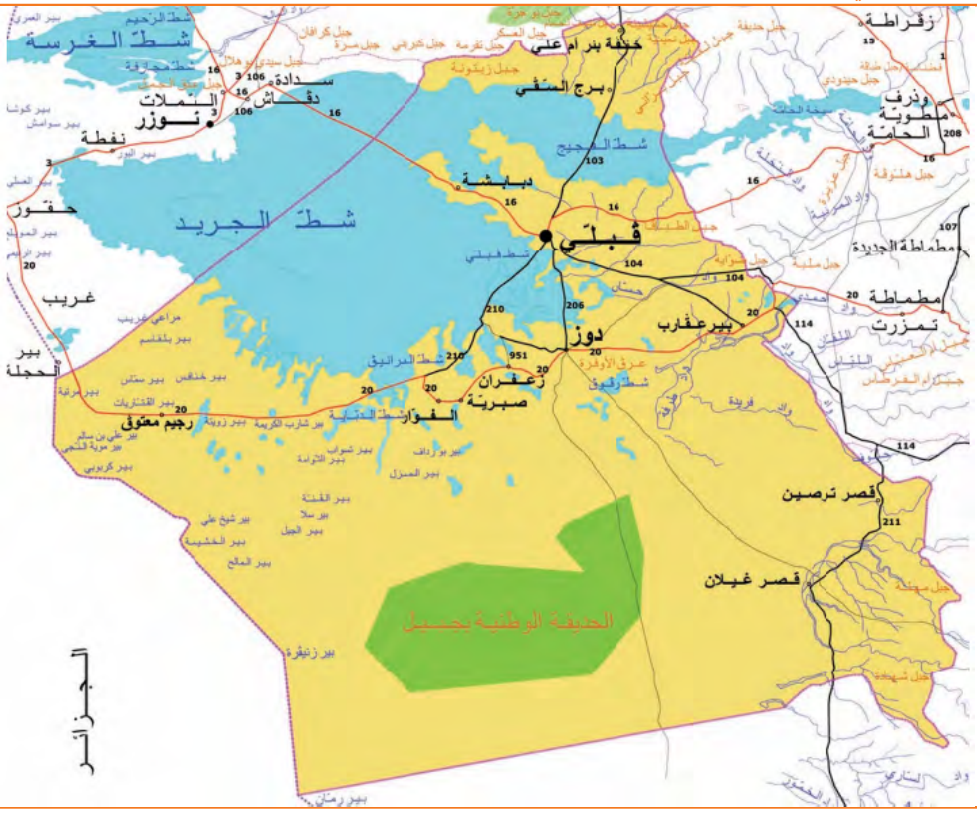

المصدر: ديوان تنمية الجنوب

وتمسح الولاية قرابة 22 ألف كلم مربع وهو ما يمثل 25 %من مساحة إقليم الجنوب و14 %من مساحة البلاد وتنقسم إداريا إلى 7 معتمديات و7 بلديات (معتمدية وبلدية رجيم معتوق حديثتا العهد) اين تبرز معتمديات قبلي الجنوبية و قبلي الشمالية و سوق الأحد و دوز الشمالية و دوز الجنوبية و الفوار كمناطق تنتمي إلى المجموعة الثالثة من مناطق تشجيع التنمية الجهوية ذات الأولوية. وتشكو ولاية قبلي منذ انشائها من اختلال في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ناتج عن العديد من الاشكاليات من أهمها:

- وضع اجتماعي صعب واقتصاد أحادي القطاع يعتمد بالأساس على الفلاحة الواحية والسياحة الصحراوية
- غياب نظرة إستراتيجية للواحات لجعلها عامل قوة وحاضنة للاستثمار المنظم والمتعدد،
- بروز ظاهرة التلوث والتصحر وتملح الارض نظرا لضعف الهياكل الموجودة وافتقارها الى الموارد البشرية والمالية اللازمة لمجابهة هذه الكوارث،
- هيمنة الاراضي الاشتراكية وتشتت الاراضي الزراعية مما يحد من توسع الانشطة الفلاحية وتطويرها، ويدعو هذا إلى بذل الجهود اللازمة للقيام بمسح عقاري شامل بالولاية،
- غياب التجهيزات والفضاءات الكفيلة بتشجيع الباعثين والمستثمرين على الانتصاب بمعتمديات الولاية (الطرقات العصرية، شبكة السكة الحديدية، المنطقة اللوجستية التجارية والصناعية، المناطق السياحية) إلى جانب ضعف المخزون العقاري وطول وتشعب الاجراءات المتعلقة بتحويل الملكية واستبدال صبغة الاراضي وعدم تمثيلية بعض الادارات الجهوية (وكالة عقارية صناعية، وكالة عقارية للسياحة، معهد وطني للتراث، إدارة جهوية للبيئة...) والتعطيلات نظرا لارتباط الخدمات الادارية بالجهة بولايات أخرى (توزر. قفصة. قابس).
- تواضع المرافق الاساسية والاجتماعية وهشاشة البنية التحتية والتجهيزات التعليمية للعديد من المدارس الابتدائية والاعدادية والمعاهد

تاريخيا مر عدد سكان المنطقة من 18 الف ساكن سنة 1882 الى 47 الف ساكن سنة 1956 الى 104 الف ساكن سنة 1984 وصولا الى 131 الف ساكن سنة 1994. وتعد ولاية قبلي157 الف نسمة (54%بالوسط الحضري) حسب التعداد العام للسّكان والسكنى لسنة 2014، وهو ما يمثل نسبة 4,1%من مجموع سّكان البلاد. وتبلغ نسبة النمو الديموغرافي 0.92% سنويا خلال العشرية (2004-2014) مقابل 1.03%على المستوى الوطني و 0.83% خلال الفترة 1994-2004.

جدول 13 : توزيع السكان حسب المعتمدية (بالألف)

المعتمدية	2004			2014		
	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
قبلي الجنوبية	13.925	14.115	28.04	15.085	15.362	30.447
قبلي الشمالية	14.487	14.942	29.429	15.602	16.252	31.854
سوق الأحد	12.798	13.934	26.732	13.479	14.386	27.865
دوز الشمالية	12.728	12.806	25.534	14.171	14.446	28.617
دوز الجنوبية	8.469	8.718	17.187	9.141	9.424	18.565
الفوار	8.228	8.068	16.296	7.646	7.73	15.376
رجيم معتوق (*)	-	-	-	2.217	2.02	4.237
المجموع	**70.635**	**72.583**	**143.218**	**77.341**	**79.62**	**156.961**

(*) معتمدية رجيم معتوق أحدثت بعد تعداد 2014.

المعهد الوطني للإحصاء

ويرتكز اقتصاد الجهة على السياحة والفلاحة السقوية وتربية الماشية وإنتاج التمور والباكورات و تزخر ولاية قبلي بموارد مائية جوفية هامّة، وتتوفر بالجهة عديد الثروات الطبيعية التي تشمل الأراضي الصالحة للفلاحة والمقدرة بـ621 ألف هك منها أكثر من 24 ألف هك واحات و حوالي 567 ألف من المراعي الطبيعية التي تكتسي أهمية بالغة بالنظر لمكانة قطاع تربية الماشية في النشاط الاقتصادي بالجهة. ولاية قبلي جهة مهددة بالتصحر في اغلب مناطقها مما يستوجب اعتماد سياسات خصوصية للمنطقة.

شكل51 : خارطة المناطق المهددة بالتصحر بولاية قبلي

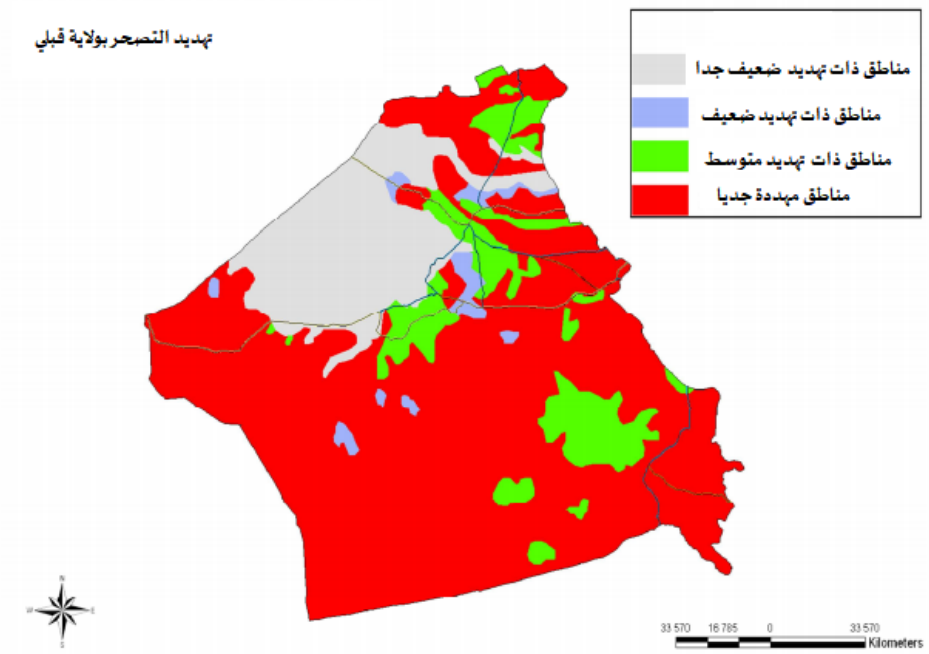

المصدر :تقرير مقاومة التصحر بقبلي، وزارة البيئة

الوضع بالجهة يعتمد بالأساس على الفلاحة الواحية والسياحة الصحراوية وهو ما نتج عنه صعوبات في القدرة على استيعاب طلبات الشغل وتوفير أسباب العيش لكافة متساكني الجهة. كما يتسم بعدم جاذبية الأعمال والاستثمارات نتيجة غياب بنية أساسية عصرية تشجع على الانتصاب بالإضافة إلى غياب الاستثمار في مجال تثمين منتوجات الواحة والزراعات الجيوحرارية والطاقة.

عرض للمؤشرات الناتجة عن السياسات التنموية السابقة بولاية قبلي

الوضع الاجتماعي

منذ تأسيسها في فترة الثمانيات تعتبر قبلي من أكثر المناطق تهميشا في تونس، وتجدر الإشارة انه تاريخيا كانت الولاية المنطلق الأول لما سمي بثورة الخبز بتونس التي انطلقت من مدينة دوز لتنتشر في باقي انحاء الجمهورية. في خلال هذه الفترة تم إعداد المثال الأول للتهيئة الترابية الذي اعتمد التوازن الجهوي كاختيار جعل من كل جهة تعتمد على ذاتها لشد سكانها لكن الأزمة التي عرفتها البلاد أجبرتها على التخلي عن جل المشاريع التي كانت مبرمجة آنذاك وإتباع برنامج الإصلاح الهيكلي. خلال هذه الفترة واصلت ولاية قبلي، مثلها مثل منطقة الجنوب الغربي، كاحد الجهات التي بها اكثر نسبة من البطالة والفقر بتونس وبلغت سنة 1989 نسبة البطالة 11.1 % (مستوى وطني 15.3%). ففي خصوص البطالة بولاية قبلي و في ظلّ عجز الدّولة عن إيجاد الحلول الكفيلة للخروج من الأزمة زادت النسبة ومرت من 11% سنة 1989 الى 21% سنة 2014 لتصل الى 24.7 % سنة 2018 وتصل النسبة الى 56 % في صفوف حاملي شهائد التعليم العالي والى 70 % في صفوف الفتيات.

شكل52 : تطور نسبة البطالة بقبلي وتونس

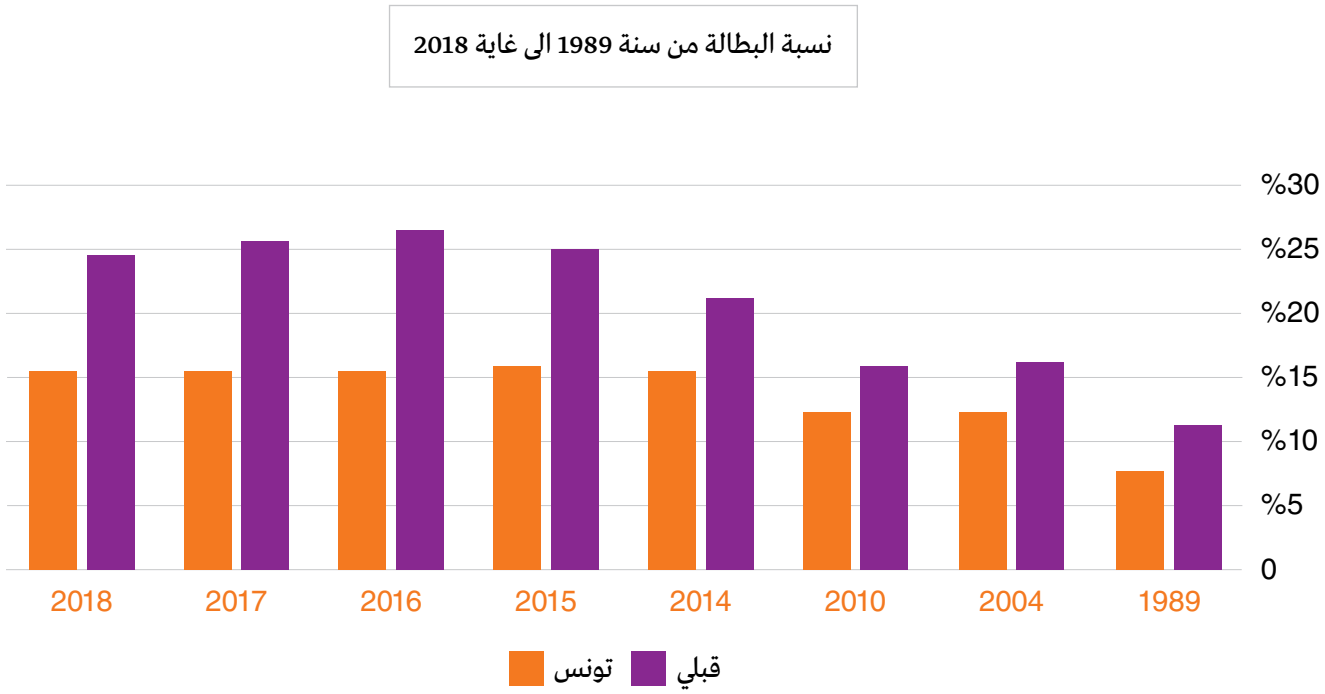

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء، عمر بالهادي

وتراوحت نسبة السكان النشطين من 54 % سنة 1966 الى 55 % سنة 1984 وصولا الى 43 % سنة 2014.

شكل53: تطور نسبة السكان النشطين

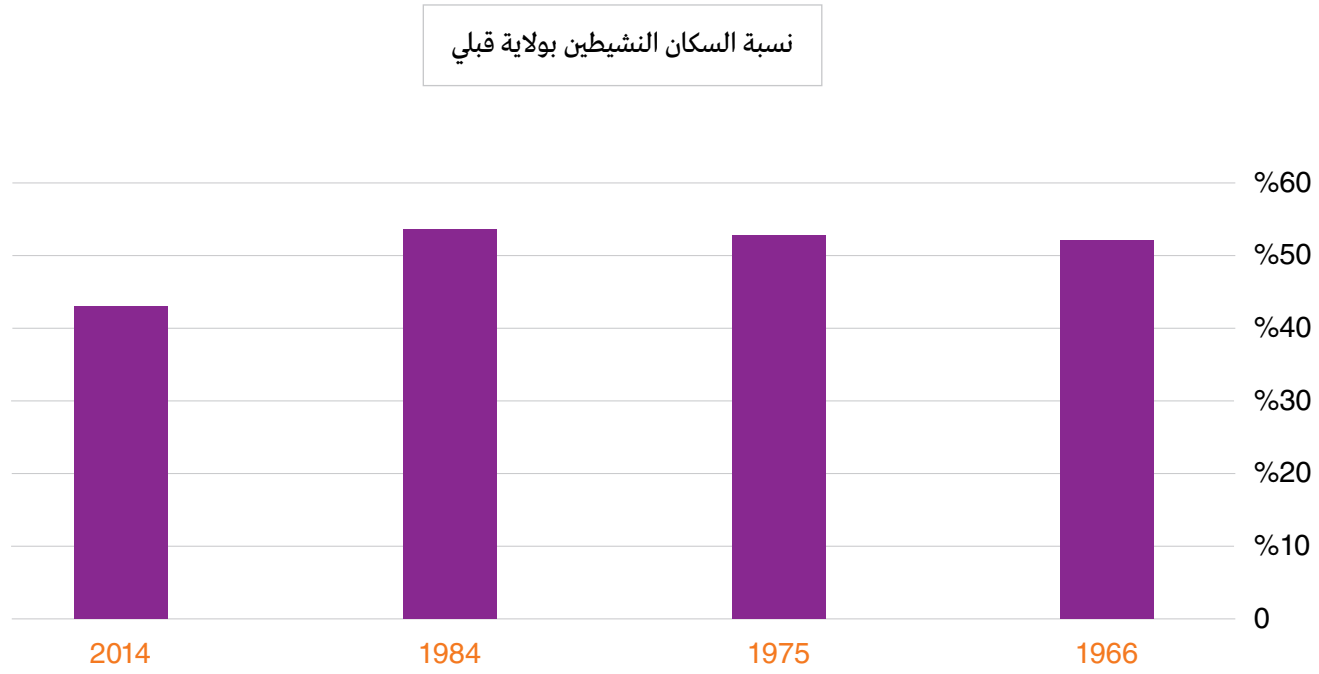

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء، عمر بالهادي

كما نلاحظ اختلافا في نسب البطالة بين المعتمديات حيث تبرز معتمديةالفوار سنة 2018 كأكثر جهة بها بطالة.

شكل54: نسبة البطالة بمعتمديات قبلي سنة 2014

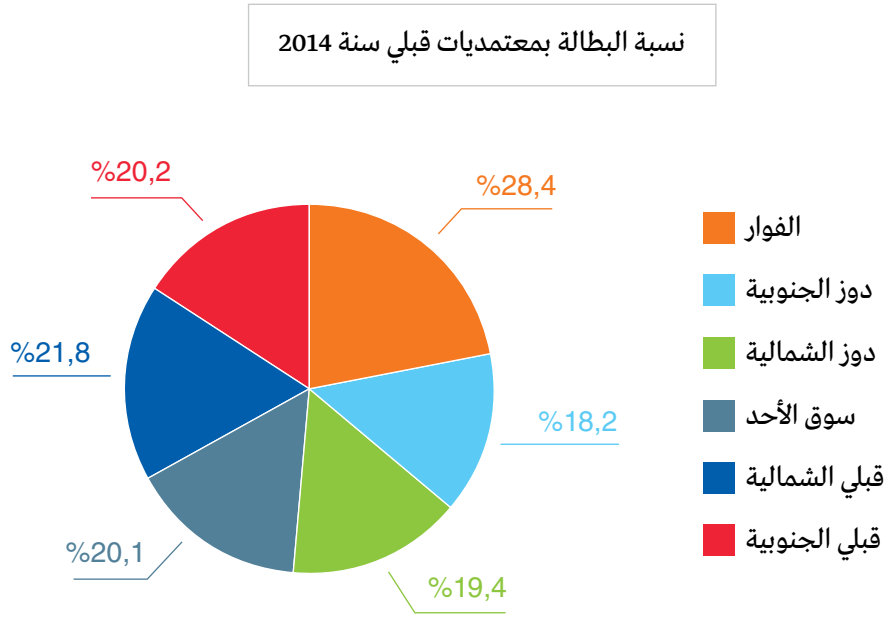

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء، عمر بالهادي

وبخصوص السكان الناشطين الذي بلغ 23 % سنة 2018 نلاحظ ان قطاع الخدمات يحتل المرتبة الأولى بـ47 % يليه القطاع الفلاحي.

شكل 55: نسبة السكان النشطين حسب النشاط بولاية قبلي سنة 2018

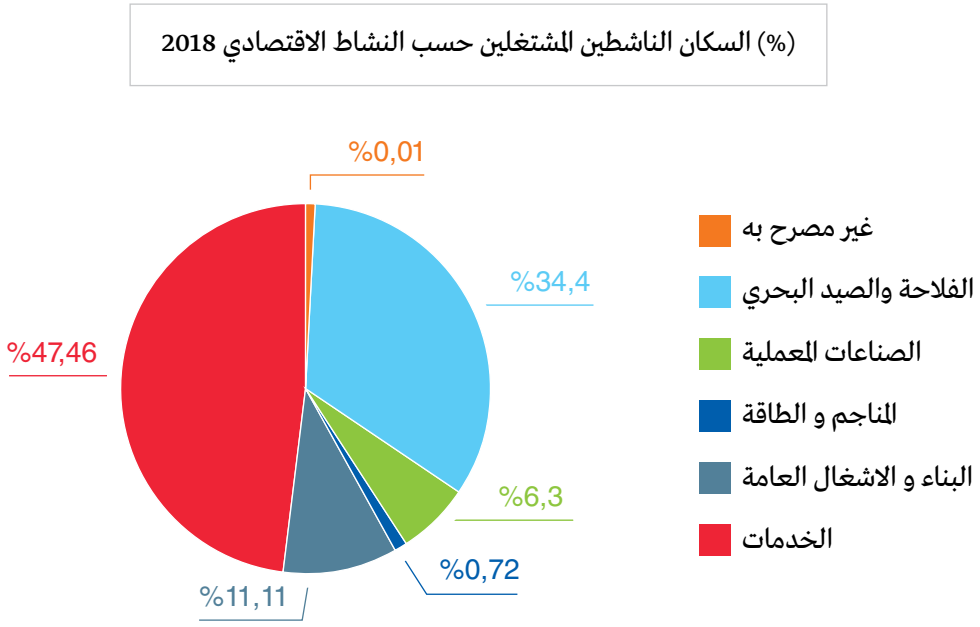

المصدر : ديوان تنمية الجنوب

وبالنسبة للقطاعات المشغلة تبرز الفلاحة كعنصر أساسي سنة 1966 وأصبحت سنة 2018 العنصر الثاني بعد قطاع الخدمات.

شكل56 : تطور نسبة السكان النشطين حسب النشاط الاقتصادي

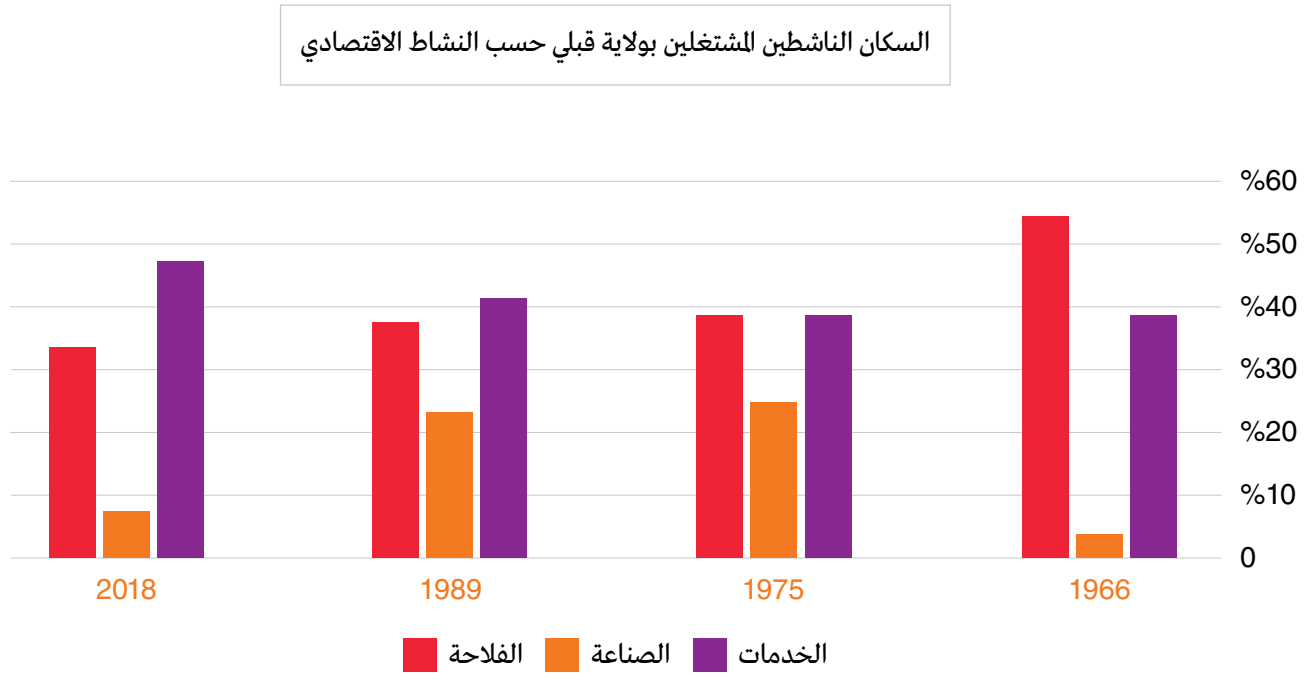

المصدر : ديوان تنمية الجنوب

كما بلغت نسبة الفقر بالجهة 18.5 % سنة 2015 بعد ان قدرت بالولاية وبجهة الجنوب الغربي عامة 48% سنة 2000. وهي نسبة مرتفعة مقارنة بما هو موجود ببعض الجهات الساحلية بتونس مثل تونس الكبرى 9.1% والشمال الشرقي و 10% والوسط الشرقي 8% .

شكل57: تطور نسبة الفقر بولاية قبلي بين سنتي 2000 و 2015

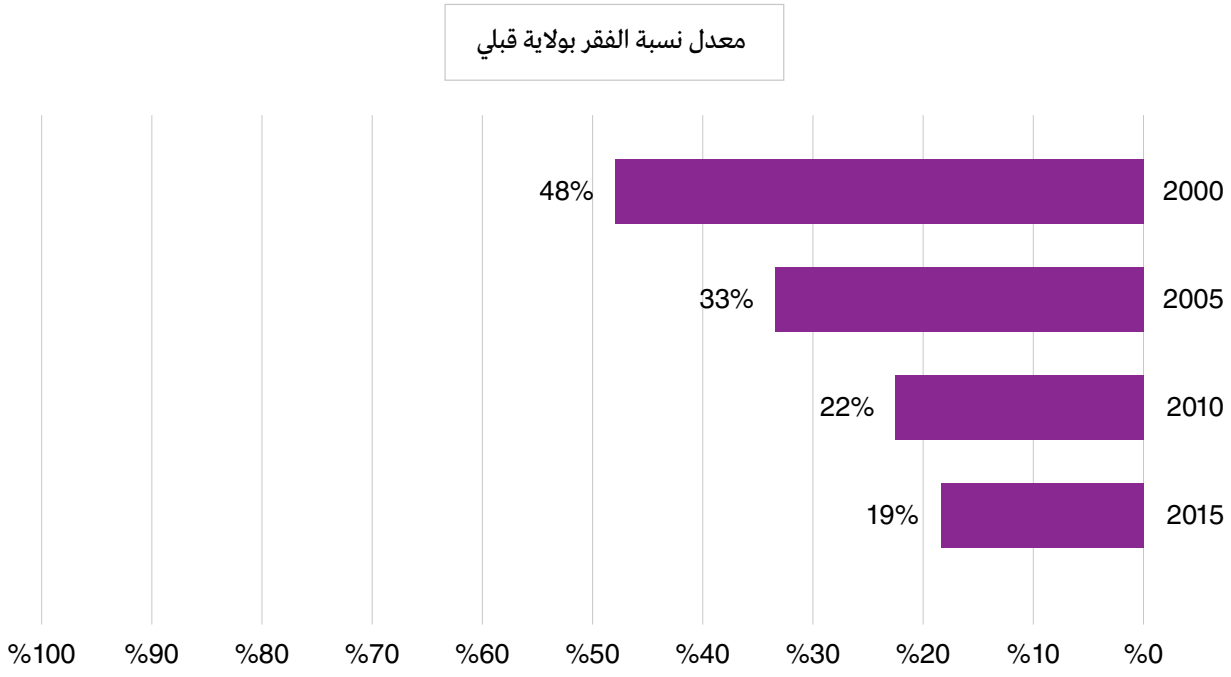

المصدر : المعهد الوطني للاحصاء

وتجدر الإشارة الى وجود اختلاف واضح بين معتمديات الولاية فيما يخص نسبة الفقر حيث تبلغ سنة 2015 بدوز الجنوبية 25.9 %بينما تقدر بقبلي الشمالية 12.3%.

شكل58: نسبة الفقر بمعتمديات ولاية قبلي سنة 2015

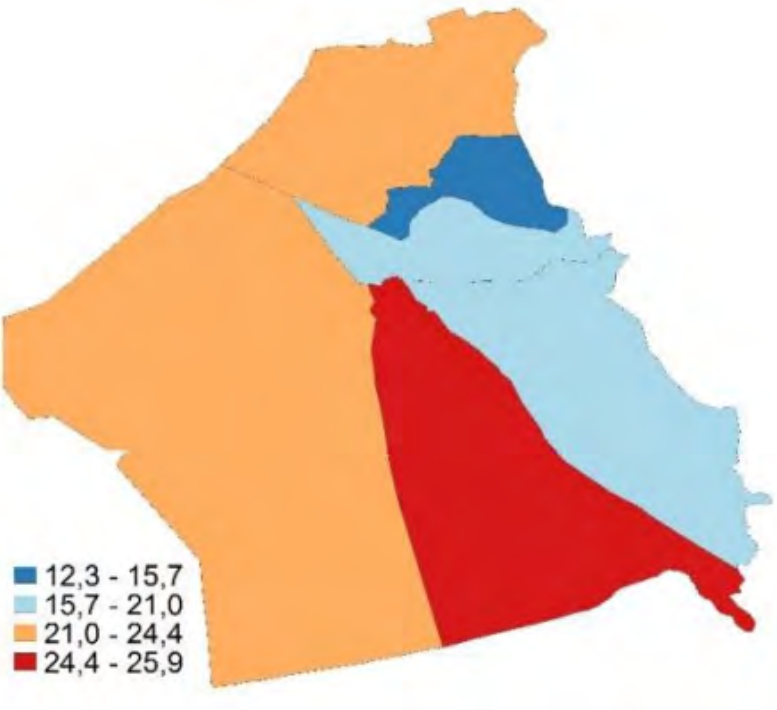

المصدر : المعهد الوطني للاحصاء

الوضع الفلاحي

تتمثل القاعدة الاقتصادية بولاية قبلي في إنتاج التمور الذي بلغ سنة 2015 قرابة 136 طن دقلة نور أي ما يمثل 70 %من الإنتاج الوطني و اكثر من 75 بالمائة من دقلة النور، علما وان الجهة لا تعد سوى 23 وحدة تكييف وتصدير للتمور و قرابة 80 بالمائة من الانتاج يتم تصديره من وحدات منتصبة خارج الولاية وهو ما يبرز إمكانية الزيادة في عدد وحدات التكييف. كما تؤكد الاحصائيات ضرورة بعث ديوان وطني للتمور يكون مقره بقبلي وسوق انتاج للتمور وتسويقها. و شهد قطاع تربية الماشية تطورا بالجهة حيث على سبيل المثال مر عدد الأغنام من 14 الف راس سنة 1920 الى 88 الف رأس سنة 1983 اما بالنسبة للماعز فقد تطور عددهم من 24 الف رأس سنة 1920 الى 61 الف رأس سنة 1983، نفس الشيء بالنسبة لقطاع الابل الذي كان عددهم 3500 سنة 1920 واصبح 8150 راس سنة 1983.

جدول 14: تطور عدد الماشية بولاية قبلي من سنة 1920 الى سنة 1983

السنة	الإبل	الماعز	الأغنام
1920	3500	24000	14500
1930	3647	28496	21255
1946	6035	48450	26753
1957	8500	42500	34000
1971	5539	17288	20198
1981	8500	61150	93700
1982	8200	61500	91350
1983	8150	61500	88000

المصدر : المنجي الصغير، 1999.

ولاية قبلي رغم ما تزخر به من موارد طبيعية وبشرية وامكانيات واعدة ، فان مشاريع الدولة خلال هذه الفترة و الحقب السابقة لم يكن لها اثرا يذكر على الوضع الاجتماعي (البطالة والفقر مثلا) . ولئن بدا ان الجهة تظهر اقل فقرا وتهميشا من بعض الجهات التي تتمكن دوما من تبليغ صوتها فان ما يكون تحقق في هذا الجانب ليس الا نتيجة مجهود ذاتي معزول للأهالي في استصلاح اراضي الصحراء والمراهنة على غراسة النخيل بإحداث ابار نتج عنها تحقيق اكثر من ثلثي الانتاج الفلاحي من تمور دقلة النور التي تجلب للبلاد العملة الصعبة وتشغل عديد القطاعات التجارية والتصديرية.

ولاية قبلي تتميز بانتاجها الوفير للتمور من أجود الأنواع وقد تطور المنتوج ليصل الى 207 الف طن سنة 2018. وخلال الفترة 2008-2016 ساهمت ولاية قبلي بـ60% من المنتوج الوطني للتمور تليها توزر بـ23%، ثم قابس بنسبة 12%، وقفصة بنسبة 5%.

شكل 59 : تطور الإنتاج التونسي للتمور من 2008 الى 2016

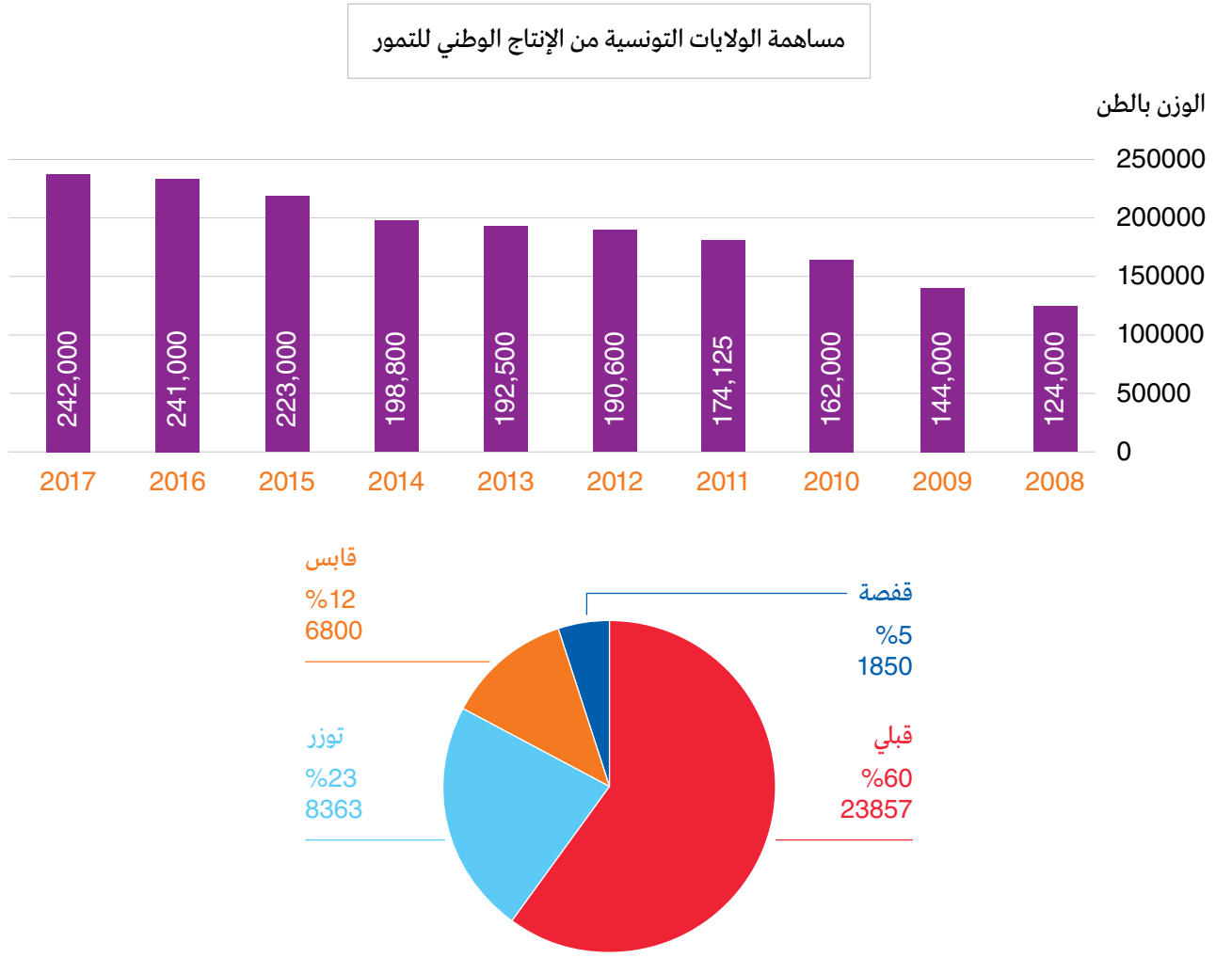

المصدر : االعربي الجديد 2017

و من خلال تشخيص الإمكانات نستنتج ان ولاية قبلي قادرة على استقطاب استثمارات تثمن منتجات التمور وتحويلها حيث قدرت سنة 2019 نسبة منتوجات الولاية بـ50 % من منتوجات الجمهورية من التمور. كما تنتج الجهة كميات معتبرة من الخضروات و الزراعات المحمية المسخنة بالمياه الجيوحرارية .

شكل 60 : تطور انتاج التمور (بالطن) بولاية قبلي بين سنتي 2000 و 2018

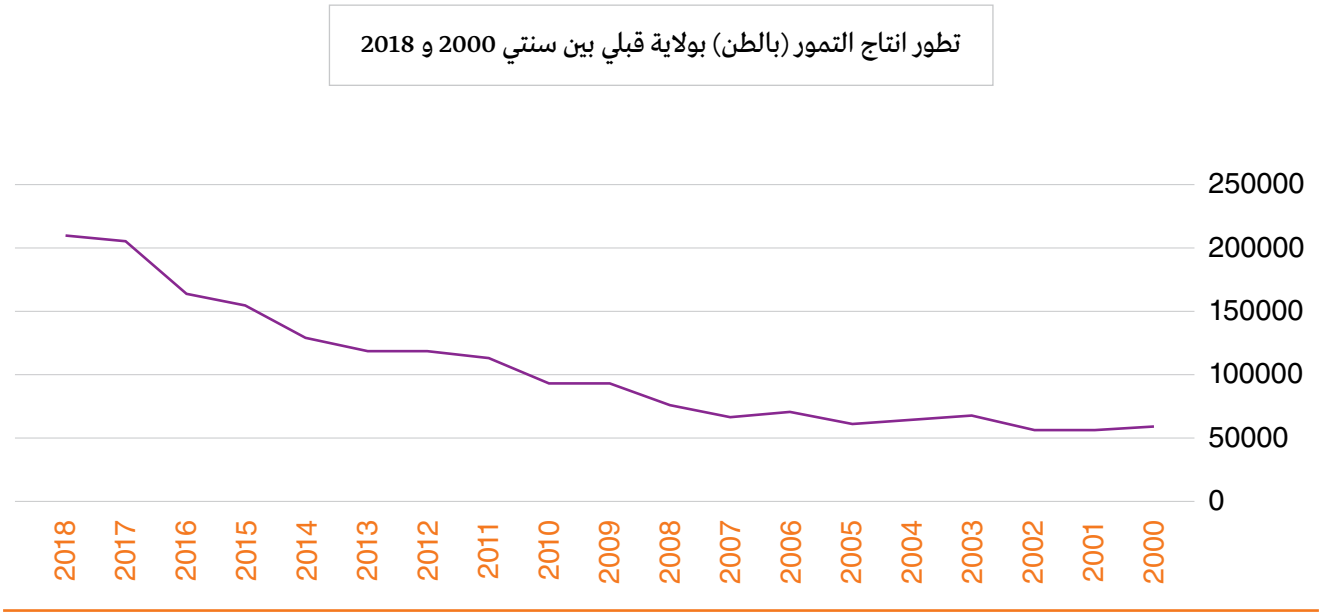

المصدر : ديوان تنمية الجنوب

وبالنسبة لقطاع الزراعات الجيوحرارية الذي انطلق خلال موسم 1985-1986 بمساحة هكتار واحد بجهة قبلي، فقد عرف تطورا هاما ببعث العديد من المشاريع على غرار مشروعي ليماقس و استفطيمي للبيوت المحمية بمعتمدية قبلي الشمالية ،وقد عرف هذا القطاع ركودا ثم تطورا بداية من موسم 1998-1999، ويصل حاليا مساحة الأراضي إلى حوالي 85 هك بجهة قبلي . خلال الفترة 2000-2004 شهد قطاع الخضروات نموا حيث مر الإنتاج من قرابة 20000 طن الى قرابة 30000 طن، شهد قطاع الخضراوات اثر ذلك تذبذبا و تراجعا في الإنتاج ليستقر في حدود 12520 طن سنة 2019 .

شكل61: تطور انتاج الخضروات بولاية قبلي بين سنتي 2000 و 2018 (طن)

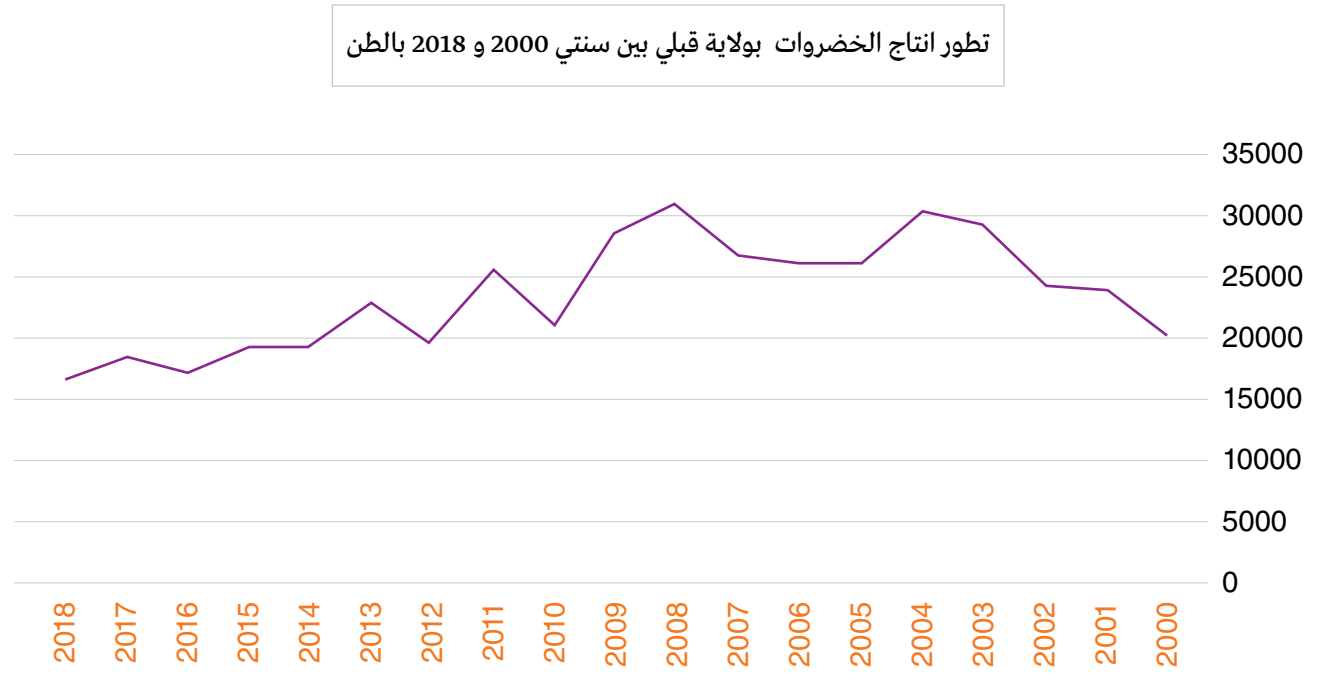

المصدر : ديوان تنمية الجنوب

اما بالنسبة الى انتاج اللحوم الحمراء فقد تطور انتاج الجهة ليصل 1220 طن سنة 2018. نشير هنا ان الولاية قادرة على تثمين منتوجات الابل ومن بينها بالخصوص "حليب النوق" اذ تعد الجهة 9 الاف انثى من قطيع يتكون يعد 13 الف رأس وهو ما يمثل موردا هاما لتركيز وحدة لتعليب حليب الابل او لتطوير منتجات من هذا الحليب (جبن او ياغرت) تثمن منافعه الغذائية والصحية. ويمكن هنا أيضا انجاز وحدات صناعية تختص في ترويج لحوم الابل خاصة وانها لحوم بيولوجية باعتبار طبيعة المراعي في الجهة وهو ما يفتح افاقا كبيرة لتصدير اللحوم البيولوجية او لترويجها في السوق التونسية، بالإضافة الى فتح افاق لصناعة منتجات من جلود الابل او وبرها.

شكل 62 : تطور انتاج اللحوم الحمراء بولاية قبلي بين سنتي 2011 و 2018 (طن)

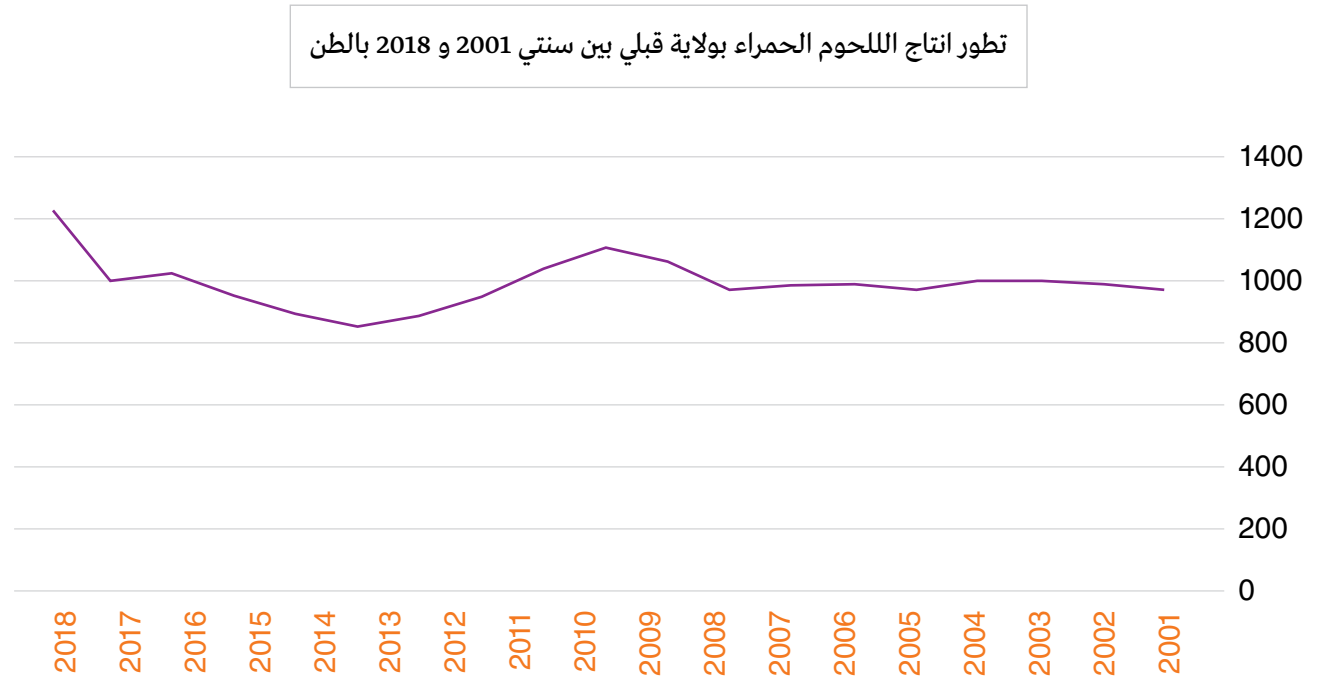

المصدر : ديوان تنمية الجنوب

ورغم اهمية قطاع تربية الماشية ومساهمته في تنمية قيمة الانتاج الا انه يعرف عدة اشكاليات على عدة مستويات منها عدم اقبال الهياكل المهنية على جلب الأعلاف الخشنة,عدم وجود مسلك للتلقيح الصناعي للابقار ضعف تمويل المشاريع الخاصة لتربية الماشية ....وشهد في هذا الاطار انتاج الحليب تراجعا ليصل الى 1043 طن سنة 2018.

شكل 63: تطور انتاج الحليب بولاية قبلي بين سنتي 2001 و 2018

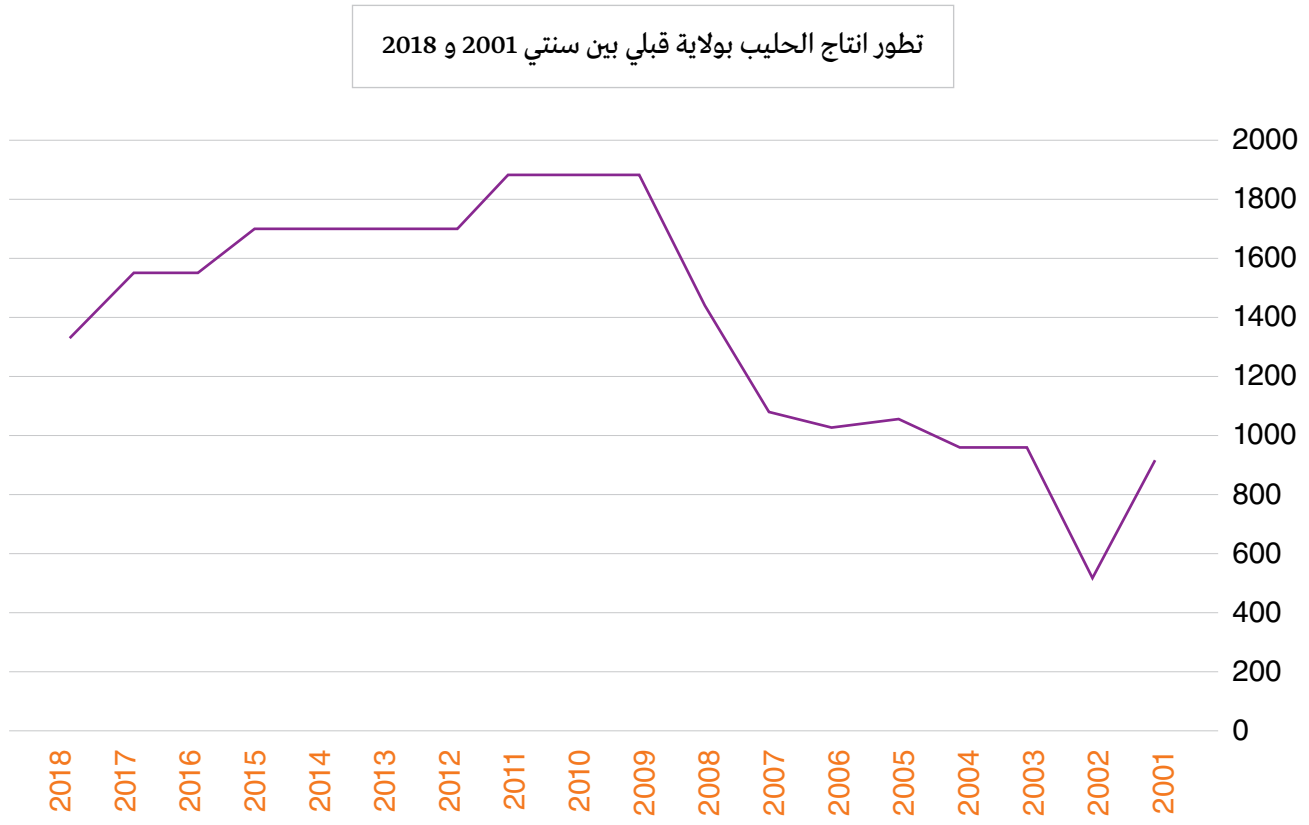

المصدر : ديوان تنمية الجنوب

الظروف المعيشية وتدخلات الدولة

من خلال متابعة وتشخيص دقيق نلاحظ انه وبصفة عامة عاشت البلاد التونسية فترة فوق إمكانياتها من الثورة إلى حد اليوم،حيث يفوق الطلب المحلي الناتج المحلي الإجمالي وحيث تخصص الموارد على نحو متزايد إلى الاستهلاك، تقلصت نسب الادخار وتقلص معها نسق الاستثمار في حين ارتفعت المديونية و تدني نسب الاستثمار (العام والخاص) أثر سلبيا على الانتاج وعلى خلق فرص العمل على مستوى جهوي. تدخل الدولة لم يكن بالنجاعة المطلوبة فقد كان بمثابة المسكن إذ اقتصر الأمر في الغالب على آليات وقتية للانتظار و ليس حلا جذريا للحد من البطالة عن طريق ضخ أموال في مشاريع تضمن مواطن شغل دائمة أو في بنية تحتية تشجع المستثمرين على الانتصاب بالجهة، فالولاية غير مرتبطة بشبكة للسكك الحديدية كما أنها لا تحتوي مطارا، و هي أيضا غير مرتبطة بطريق سيارة. وشهدت جهة قبلي تواصلا للتفاوت في توزيع الاستثمارت العمومية عبر تدخلات الدولة حيث بلغت نسبة التدخلات 9.7 % سنوات 1962-1971 لتنخفض الى 9.3% سنوات 1972-1986. وشملت تدخلات الدولة أساسا تحسين البنية التحتية. مثل الماء الصالح للشراب حيث تعتبر نسبة الجهة اعلى من المعدل الوطني الذي قدر سنة 1994 بـ70.1 % وسنة 2004 قدر بـ 83.3% وسنة 2019 بـ90.7%. نفس الشيئ بالنسبة للربط بالكهرباء حيث تعتبر نسبة الجهة أعلى من المعدل الوطني. و بالنسبة للربط بالتطهير فان النسبة اقل من المعدل الوطني الذي قدر سنة 2018 بـ86% بعد ان كان يقدر بـ59.9% سنة 1994.

شكل64: تطور نسبة التزود بالماء بولاية قبلي بين 1984 و 2018

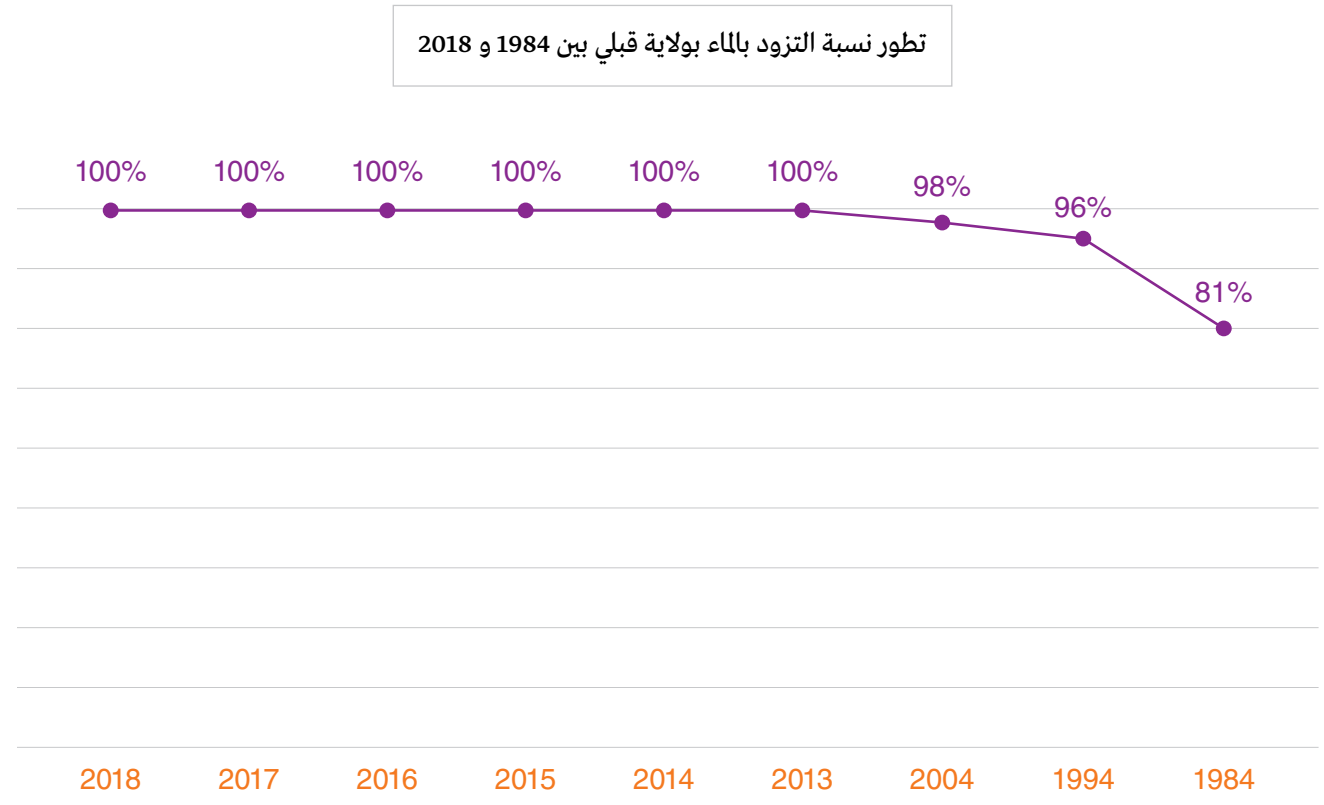

المصدر : ديوان تنمية الجنوب

شكل65 : تطور نسبة الربط بالتطهير بولاية قبلي بين 1984 و 2018

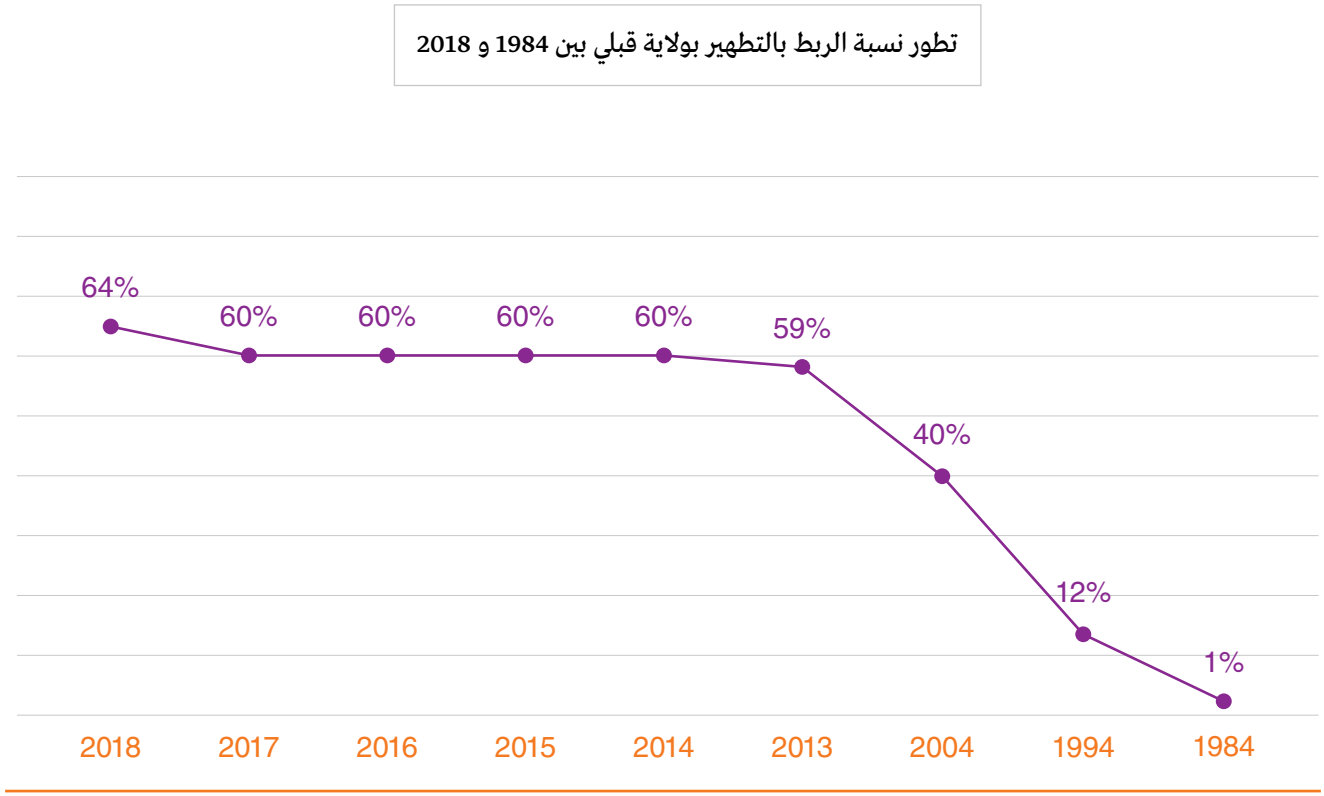

المصدر : ديوان تنمية الجنوب

شكل66: تطور نسبة الربط بالكهرباء بولاية قبلي بين 1984 و 2018

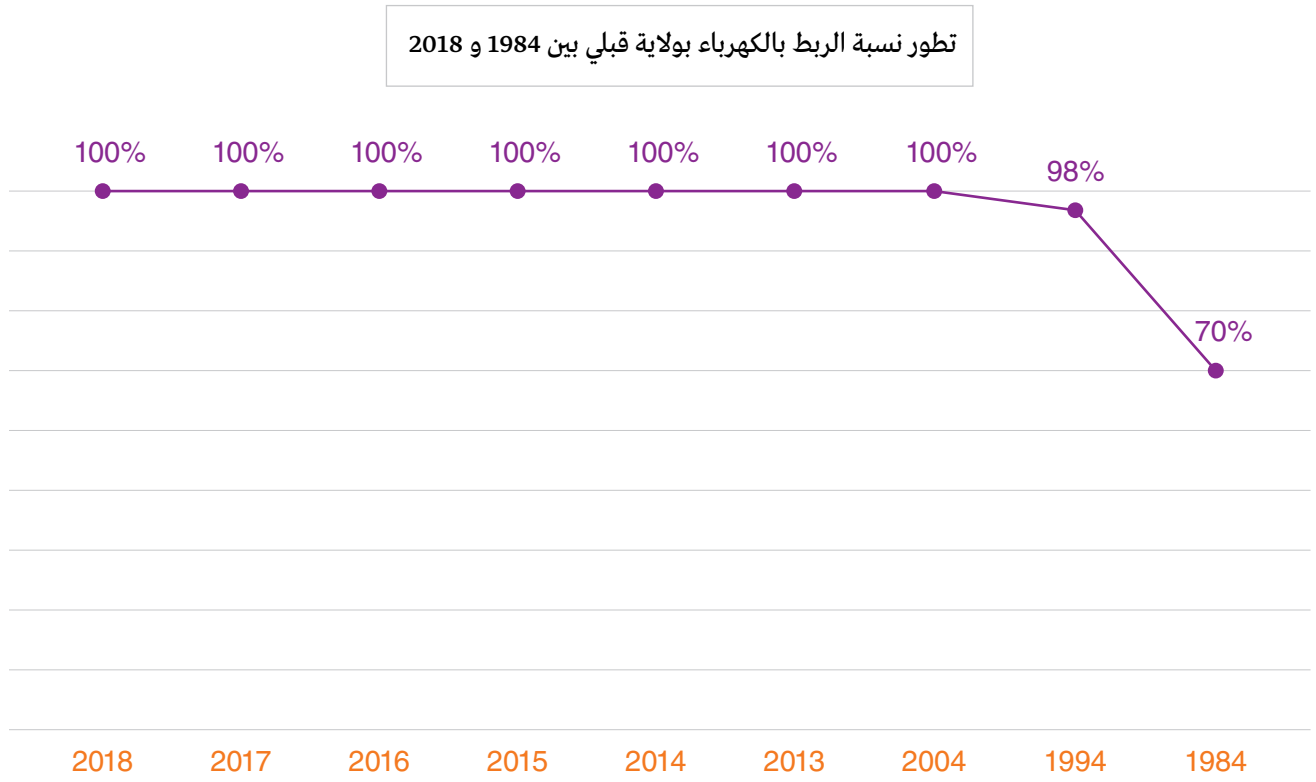

المصدر : ديوان تنمية الجنوب

اما بالنسبة للقطاع الصحي فقد بلغ بولاية قبلي عدد الاطارات الطبية والشبه طبية في القطاع العام سنة 2018 :

- 69 طبيب عام
- 1 طبيب اختصاص
- 10 طبيب اسنان

ونلاحظ هنا عدم تطور عدد أطباء الاختصاص بالقطاع العمومي كما تبين ذلك المؤشرات بين سنتي 2000 و 2018.

شكل 67 : تطور عدد الأطباء بالقطاع العمومي بولاية قبلي بين سنتي 2000 و 2018

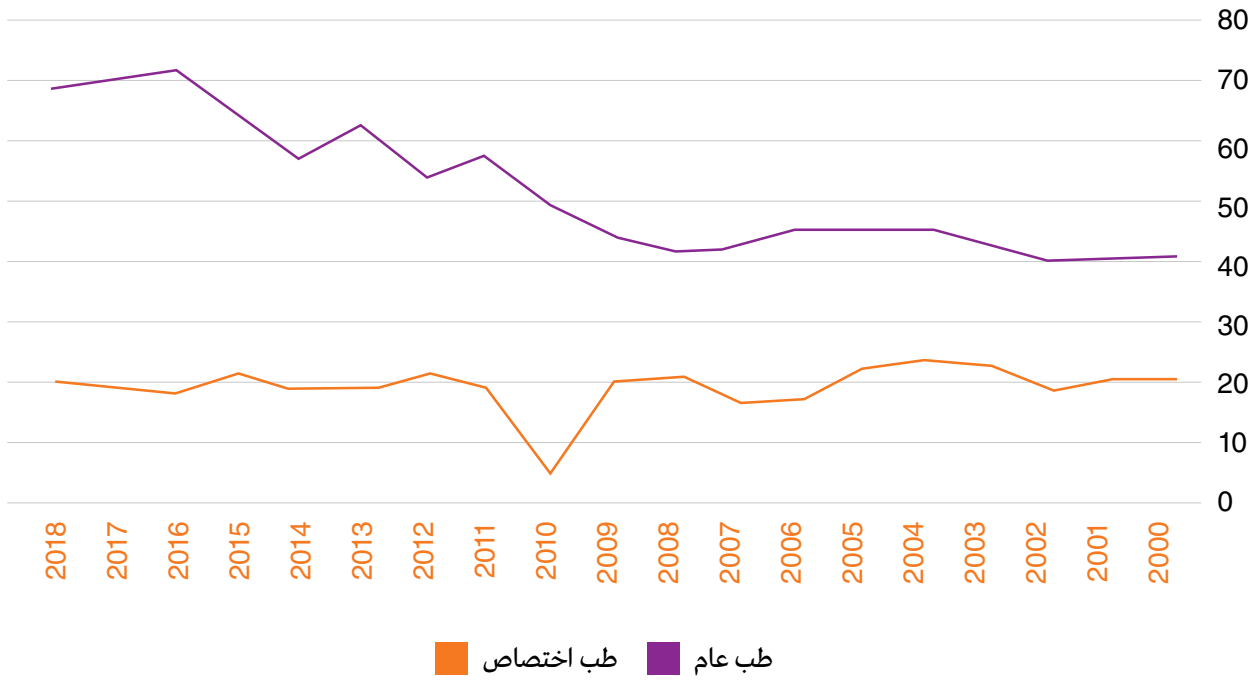

المصدر : ديوان تنمية الجنوب

اما بالنسبة للقطاع الخاص فعدد الأطباء ضعيف جدا بالجهة ويقدر سنة 2018 بـ:

- 16 طبيب عام
- 13 طبيب اختصاص
- 14 طبيب اسنان

شكل 68 : تطور عدد الأطباء بالقطاع الخاص بولاية قبلي بين سنتي 2000 و 2018

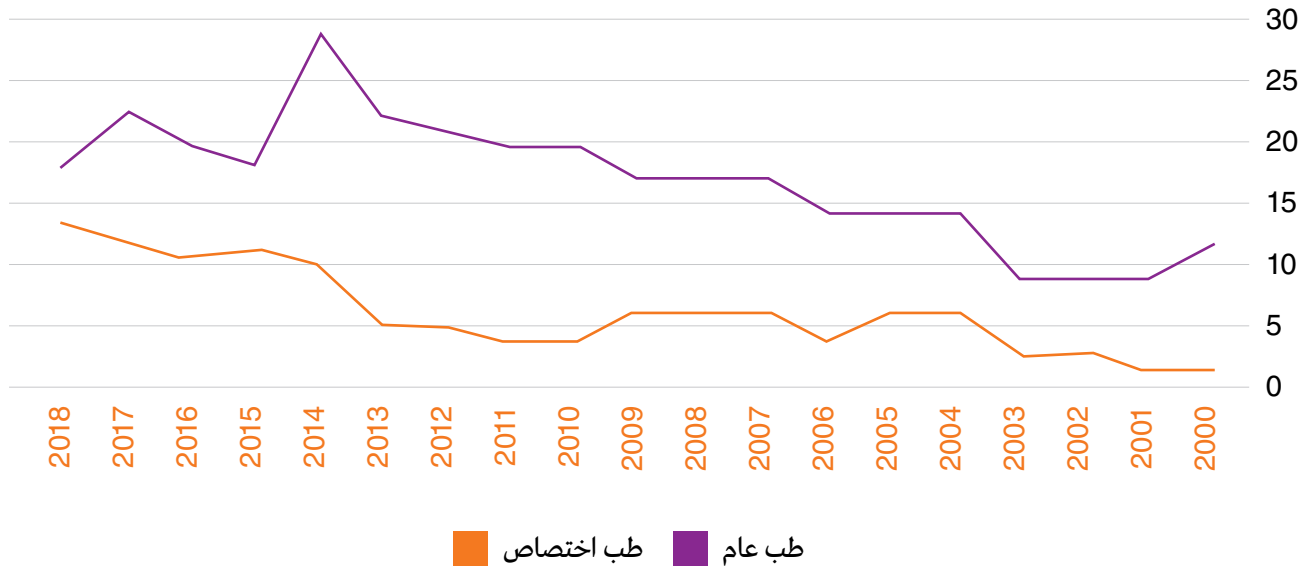

المصدر : ديوان تنمية الجنوب

والى حد اليوم يشكو القطاع الصحي بالولاية عدة نقائص وهو ما تؤكده نسبة الاطباء مقارنة بعددهم على كامل الجمهورية. هذه النسب لها علاقة ايضا بالبنية التحتية حيث يوجد فقط 319 سرير موزعين على عدد من المؤسسات الصحي مع اخلاف بين المعتمديات:

- 1 مستشفى جهوي
- 3 مستشفيات محلية
- 59 مراكز صحة أساسية

شكل 69: تطور عدد مراكز الرعاية الأساسية بولاية قبلي

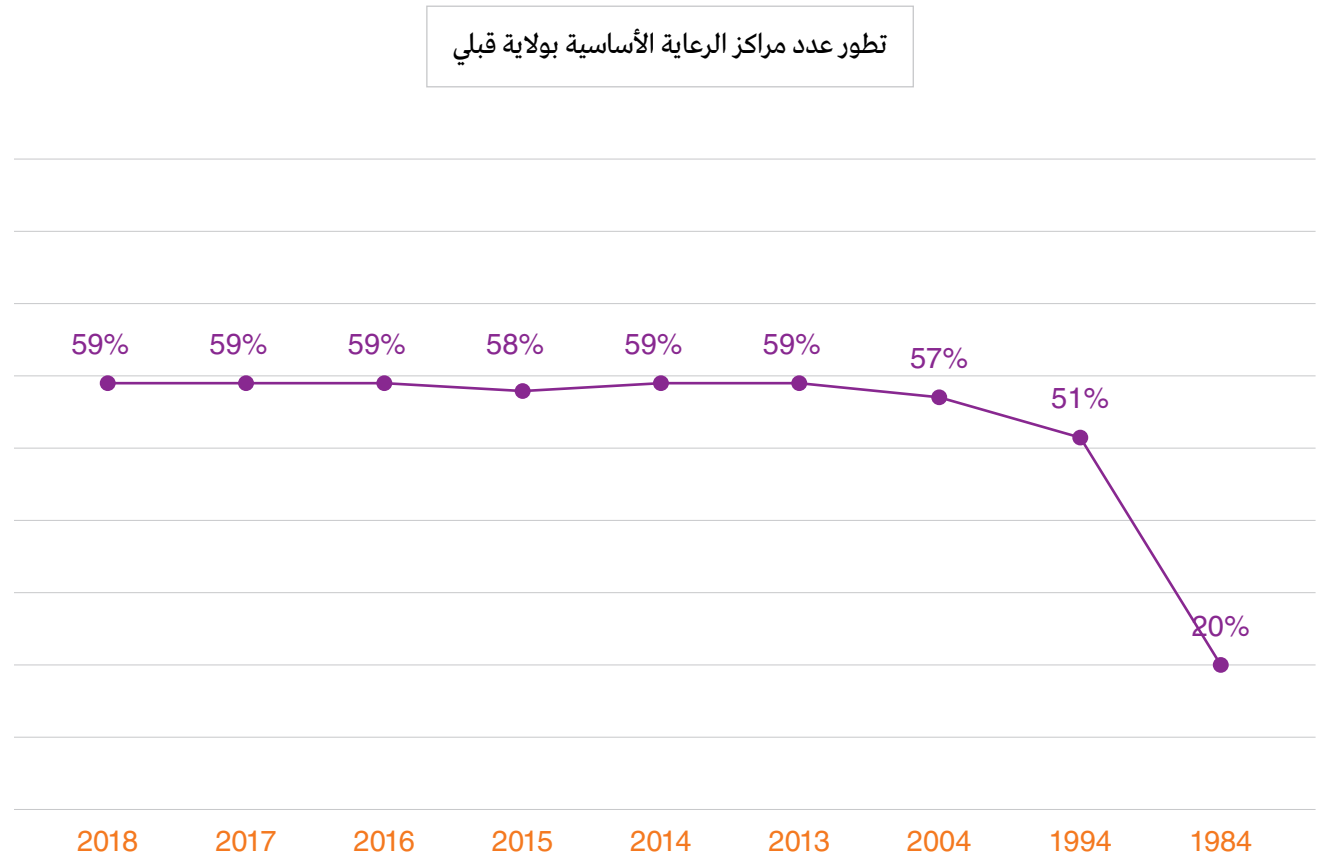

المصدر : ديوان تنمية الجنوب

وبالنسبة لقطاع التعليم والذي شهد اهتماما من طرف الدولة وخلال سنة 2017 شهدت الولاية تطورا في عدد المؤسسات التعليمية الأساسية التي بلغت 82 مدرسة ابتدائية و 1136 معلم و 17847 تلميذ. مع الإشارة انه خلال سنة2018 بلغت نسبة التمدرس بالجهة 97.5 % كما بلغت نسبة الامية 18.6%.

جدول15: معطيات حول عدد التلاميذ والمدرسين بولاية جندوبة (سنة 2018)

المعتمدية	عدد التلاميذ			المدرسون		
	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
قبلي الجنوبية	2036	2003	4039	118	146	264
قبلي الشمالية	1372	1251	2623	94	108	202
سوق الأحد	1559	1427	2986	130	82	212
دوز الشمالية	1882	1727	3609	103	118	221
دوز الجنوبية	1059	1028	2087	94	47	141
الفوار	985	869	1854	50	24	74
رجيم معتوق (*)	349	300	649	18	4	22
المجموع	**9242**	**8605**	**17847**	**607**	**529**	**1136**

المصدر : ديوان تنمية الجنوب

كما ارتفع عدد قاعات التدريس بولاية قبلي من 471 قاعة سنة 1994 ليصبح 425 قاعة سنة2008 ويصل الى 504 قاعة سنة 2018 .على مستوى مركزي اهتمت الدولة منذ أواخر الثمانينات بالمواظبة على تطبيق برنامج الاصلاح الهيكلي وبالتشجيع على الخوصصة . وقد تميزت سنة 1994 بعودة إلى تقسيم الجهات على إثر صدور مجلة الاستثمارات سنة 1993 التي أحدثت نظاما جديدا للحوافز يعتمد على التنمية الجهوية. كما أن قانون 2008 يقسم معتمديات الجمهورية إلى ثلاثة مجموعات بالنظر إلى مستوى التنمية الذي بلغته. خلال هذه الفترة بدأت بوادر هشاشة منوال التنمية الذي أظهر محدوديته وعدم قدرته على مجابهة التحديات الجديدة . وقد أدت السياسات التنموية المعتمدة في الفترة 1984-2000 إلى تطور الناتج المحلي الإجمالي وطنيا بمعدل 5.4 %خلال الفترة ، إلا أنه يتضمن عديد النقائص باعتبار عدم قدرته على تحقيق التوزيع العادل للثروة بين الفئات ومن خلال توزيع الاستثمارات العمومية نلاحظ انها تقدر بالجنوب الغربي ب 6.7 % سنوات 1987-1991 لتتقدم بشكل طفيف الى 7% سنوات 1991-1996. كما نلاحظ أن الاستثمارات العمومية لم تمكن من تطوير محيط الأعمال وجعله ملائما لتحفيز الاستثمار الخاص واحداث المؤسسات حيث اتسمت قبلي بضعف المبادرة الخاصة من جراء افتقارها إلى إطار عيش ملائم مقومات التنمية على مستوى البنية الأساسية خاصة الطرقات والمواصلات والصحة والتطهير والنقل وغيرها لجلب المستثمرين، وهو ما جعل نسبة الاستثمار الخاص بهذه الجهات لا ترتقي إلى المعدل الوطني رغم الامتيازات الواردة بمجلة التشجيع على الاستثمارات لفائدة مناطق التنمية الجهوية. خلال المخطط الحادي عشر للتنمية قدرت الاستثمارات بـ 499.3 مليون دينار منها 216.3 مليون دينار كاستثمارات عمومية و 283 مليون دينار كاستثمارات خاصة. وتجدر الإشارة الى ان معظم هذه المشاريع تنتمي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وتتوجه في معظمها الى تلبية الحاجيات المحلية والجهوية والى تحويل وتكييف وخزن بعض المنتوجات الفلاحية مثل التمور. كما ان المشاريع المجددة وذات المحتوى التكنولوجي المرتفع تكاد تكون غائبة كليا. خلال الفترة 2011-2015 قدر معدل الاستثمار الخاص للفرد بقبلي بـ 1.73 الف دينار (273 مليون دينار) اما معدل الاستثمار العمومي فقدر بـ0.8 الف دينار للفرد (139 مليون دينار). كما دخلت السياحة الولاية مع بدء تفعيل وتشجيع السياحة الصحراوية بالجمهوريّة التونسيّة لتعويض الكساد الذي تشهده السياحة الشاطئيّة في الفصول الباردة. وتعتبر دوز من أبرز الوجهات السياحيّة في ولاية قبلّي نظرا لتوفر عدد من النزل السياحية التي أقيمت بها حيث استقبل 23 نزل الموجودين بدوز الشمالية ودور الجنوبية سنة 2018 قرابة 118 الف زائر وتم قضاء قرابة 133 الف ليلة.

جدول16 : معطيات حول القطاع السياحي بولاية قبلي

السنة	2016	2017	2018	الفارق 2018-2017 %	2019	الفارق 2019-2018 %	الفارق 2020-2019 جانفي - أفريل
قبلي الجنوبية	72121	119785	1659965	+38,6%	192224	+15,8%	-59,5%
قبلي الشمالية	79657	136258	183752	+34,93%	215684	+17,4%	-58,7%

المصدر : ديوان تنمية الجنوب

كما نشير الى بروز ظاهرة التلوث والتصحر وتملح الأرض نظرا لضعف الهياكل الموجودة وافتقارها الى الموارد البشرية والمالية اللازمة لمجابهة هذه الكوارث، اضافة الى هيمنة الأراضي الاشتراكية وتشتت الأراضي الزراعية مما يحد من توسع الأنشطة الفلاحية وتطويرها، ويدعو إلى بذل الجهود اللازمة للقيام بمسح عقاري شامل بالولاية. كما نلاحظ الاستغلال المفرط للموارد المائية نتيجة للتوسعات وحفر آبار بدون ترخيص، و ضعف نسبة الربط بشبكة التطهير إلى جانب عدم استغلال الميزات المناخية (أكثر من 300 يوم مشمس و120 يوم رياح في السنة) لإحداث المشاريع الكبرى في الطاقة البديلة التي بإمكانها المساهمة في حل إشكالية التشغيل والغياب شبه الكلي للاستثمار الخارجي المباشر. ونشير هنا الى غياب التجهيزات والفضاءات الكفيلة بتشجيع الباعثين والمستثمرين على الانتصاب بمعتمديات الولاية إلى جانب ضعف المخزون العقاري وطول وتشعب الإجراءات المتعلقة بتحويل الملكية وعدم تمثيلية بعض الإدارات الجهوية نظرا لارتباط الخدمات الإدارية بالجهة بولايات أخرى (توزر. قفصة. قابس.) ومن خلال اتصالنا بعدد من الفاعلين المحليين أكدوا لنا ان المشكل الأساسي في ان المركز يقرر والجهات تتحمل التبعات السلبية في التنفيذ حيث لم يحصل تغيير كبير على هذا المستوى بعد الثورة، فهناك غياب استراتيجية شاملة توفق بين التنمية والتشغيل اللائق ولا توجد دراسات وتدخلات نموذجية قائمة على أساس خصوصيات وحاجيات ولاية قبلي. ونشير هنا الى ضرورة دفع الاستثمار الخاص بقبلي مع الاخذ بعين الاعتبار لخصوصيات الجهة وعلى سبيل المثال نذكر ان هياكل التمويل و دفع الاستثمار خاصة وان قبلي لا تعد الا فروعا بنكية، كما ان البنك التونسي للتضامن لا يمول المشاريع الفلاحية ومن بينها تربية الماشية او تكييف التمور. ونلاحظ قلة الاستثمارات الأجنبية كما نشير الى الاشكاليات العقارية بسبب الاراضي الاشتراكية والتوسعات الخاصة في غراسات التمور التي ماتزال اليوم في مرحلة التسوية قبل ان تصبح ارضية للاستثمار والحصول على القروض والمنح الفلاحية. خلال الفترة 2011-2015 بلغ حجم الاستثمارات المنجزة بولاية قبلي حوالي 412 م د منها 139 م د استثمارات عمومية وهو ما يمثل نسبة 7.33 %من جملة الاستثمارات المنجزة وهي نسب ضعيفة مقارنة بالولايات الأخرى بتونس.

جدول 17: مقارنة لتوزيع الاستثمارات بولايات الجمهورية في الفترة 2011-2015

جدول توزيع الاستثمارات المنجزة بالولايات للفترة 2011-2015

الولاية	الاستثمارات العمومية		الاستثمارات الخاصة		المجموع
	الإنجازات (م د)	النسبة %	الإنجازات (م د)	النسبة %	
جندوبة	343	65.7	179.6	34.3	522.6
القصرين	393	47.2	440	52.8	833
القيروان	490	41.2	698.6	58.8	1188.6
سليانة	321	53.1	291.4	46.9	612.4
سيدي بوزيد	491	41.6	689	58.4	1180
الكاف	346	58.5	262	41.5	608
تطاوين	282	41.5	397.8	58.5	679.8
باجة	498	46.3	565.2	53.7	1063.2
قفصة	586	52.7	526.2	47.3	1112.2
مدنين	468	28	1205	72	1673
المهدية	292	24.1	913.1	75.9	1205.1
قابس	168	37.3	282.2	62.7	450.2
قبلي	139	33.8	272.5	66.2	411.5
زغوان	263	26.1	753	73.9	1016
توزر	470	83	96.4	17	566.4
بنزرت	624	30.2	1443	69.8	2067
المجموع (1)	**6174**	**40.6**	**9015**	**59.4**	**15189**
منوبة	374	42.9	504	57.1	878
صفاقس	661	19	2550	81	3211
نابل	620	19.8	2300	80.2	2920
سوسة	300	12.2	2135	87.8	2435
بن عروس	721	9.4	3380.7	90.6	4029.7
المنستير	302	16	1567.2	84	1869.2
أريانة	401	26.6	1101.5	73.4	1502.5
تونس	1052	40.5	1544	59.5	2596
المجموع (2)	**4431**	**22.8**	**15010.4**	**77.2**	**19441.4**
المجموع العام	**10605**	**30.6**	**24025.4**	**69.4**	**34630.4**

المصدر : وزارة التنمية الجهوية

وساهمت الاستثمارات العمومية المنجزة في تحسين بعض مؤشرات تحسين ظروف العيش المتعلقة بالتنوير والربط والتزود بالماء الصالح للشراب بالوسط الريفي وتدعيم البنية الأساسية خاصة في قطاعات الفلاحة والجسور والطرقات التي استأثرت لوحدها بـ50 %من جملة الاستثمارات المنجزة خال الفترة 2011-2015.

ومن المشاريع العمومية المنجزة خلال الفترة 2011-2015

- إحداث 3 محطات تحلية بقبلي، دوز وسوق الاحد.
- تهذيب الطريق الوطنية رقم 20 من دوز إلى الفوار
- تهذيب القسط الاول من المنطقة الصناعية بالقلعة
- تهذيب عدد من الاحياء.

وبلغت نسبة التقدم الجملي لانجاز اجمالي المشاريع منذ سنة 2011 والى موفى سنة 2018 من حيث اعتماد حجم الاستثمار 50 بالمائة، حيث يناهز حجم الاعتمادات المنجزة 286 مليون دينار من اجمالي قرابة 572 مليون دينار مرصودة للجهة في شكل استثمارات عمومية طيلة هذه السنوات.

شكل70: الاستثمارات المنجزة بالقطاع الخاص خلال سنوات 2011-2015

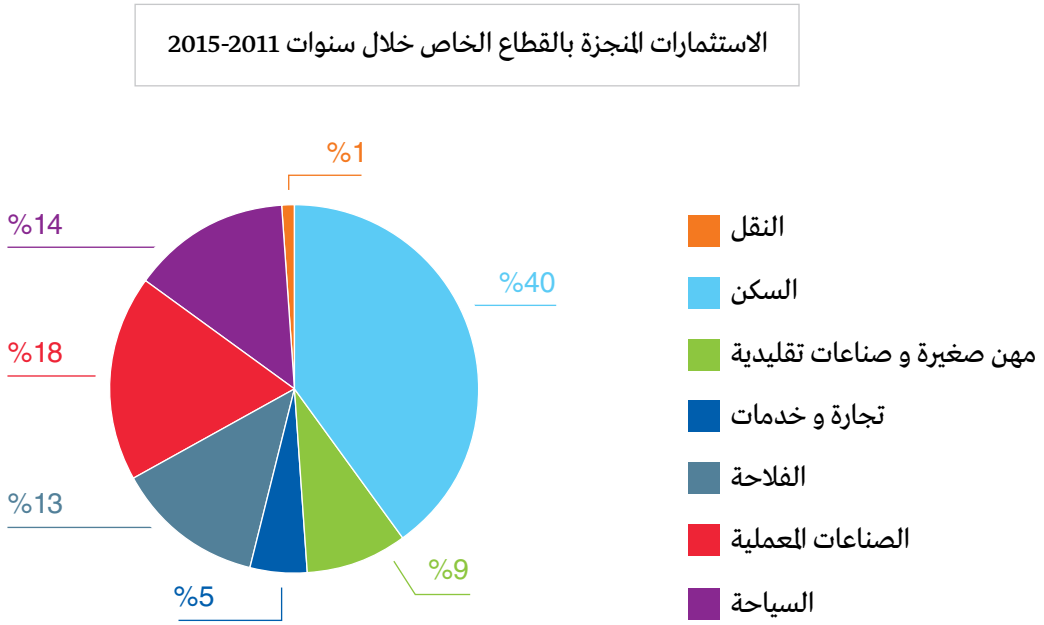

المصدر : ديوان تنمية الجنوب

الإشكاليات والمقترحات

ولاية قبلي قادرة رغم قساوة طبيعتها الصحراوية على ان تكون وجهة متميزة للاستثمار اذا ما تم تثمين مواردها الطبيعية وموقعها الجغرافي وافرادها باجراءات خاصة. وهنا نؤكد ضرورة تدخل الدولة عبر احداث او المساهمة في احداث مؤسسات صناعية كبرى من شانها ان تمثل قاطرة لتنويع القاعدة الاقتصادية بالجهة، علاوة على الاستثمار في الطاقات البديلة وخاصة الطاقة الشمسية مع التفكير في فك عزلة الجهة من خلال احداث معبر حدودي مع القطر الجزائري في منطقة المطروحة من معتمدية رجيم معتوق سيكون له اثر ايجابي كبير على الاقتصاد الجهوي والوطني، فضلا عن تسهيل الاجراءات البنكية لتحفيز الشبان على الانتصاب للحساب الخاص وتجاوز اشكالية ارتفاع نسب البطالة وتحويل الجهة لوجهة محفزة للمستثمرين الخواص من داخل وخارج البلاد خاصة وانها تقبع في المرتبة قبل الاخيرة من حيث تصنيف الولايات من حيث قدرتها على جلب للاستثمار.

شكل71: الإشكاليات التنموية الرئيسية بولاية قبلي

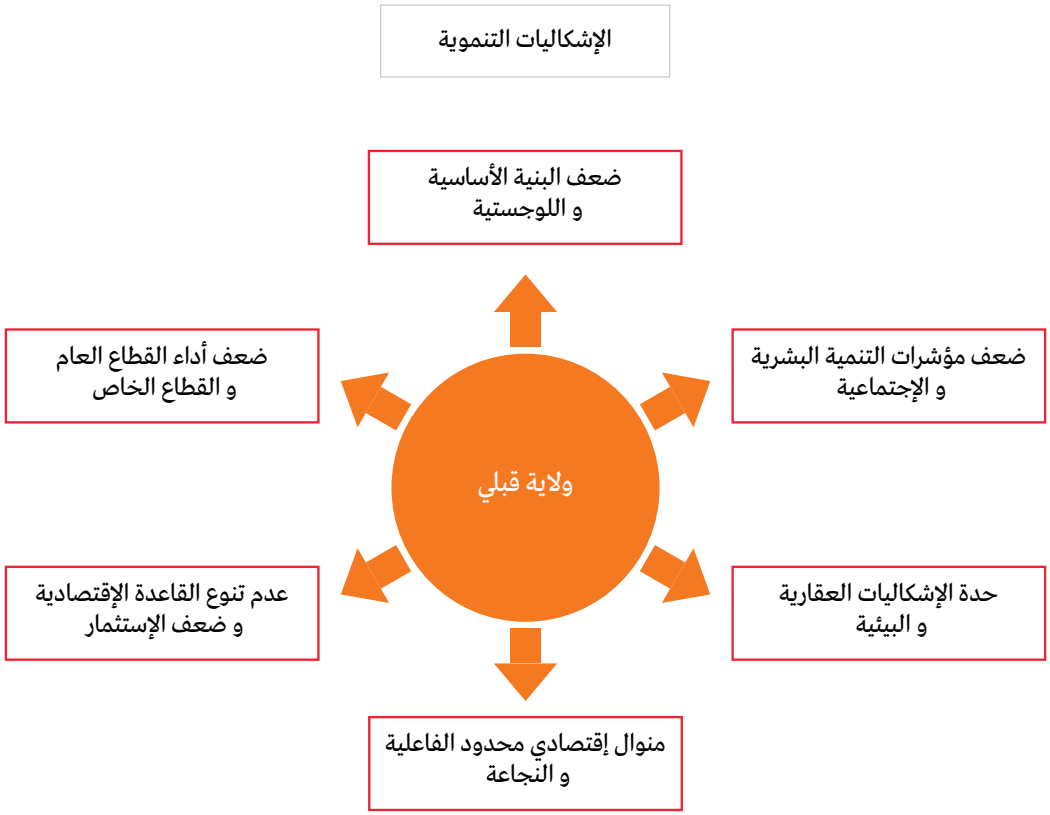

المصدر : ديوان تنمية الجنوب

كما نشير هنا الى أن ولاية قبلي هي من الولايات القليلة في تونس غير المربوطة بالطريق السيارة و لا تتوفر بها وصلة طريق سريعة، وهو ما يؤكد ان دفع الاستثمار يتطلب اولا ايجاد حلول لمشاكل البنية التحتية والطرقات وتوفير جملة من الاليات والحوافز في اطار تجسيم مبدأ التمييز الايجابي خاصة وان الجهة تحتل المرتبة 14 في مؤشر التنمية لسنة 2018 .التناقض الكبير في مؤشرات التنمية بولاية قبلي التي تجعلها تحتل المرتبة 14 وطنيا وبين مؤشر مستوى الجاذبية في الاستثمار الذي يصنفها في المرتبة قبل الأخيرة وطنيا، الأمر الذي بات يحتم ارساء منوال تنموي مختلف خاص بهذه الجهة يمكن من حسن استغلال الكم الهائل من الثروات البشرية والطبيعية الذي تزخر به الجهة. خلال فترة المخطط التنموي 2016-2020 تمت برمجة 273 مليون دينار كاستثمارات عمومية بزيادة تقدر بـ 26 % على التدخلات العمومية التي برمجت خلال المخطط التنموي 2005-2009

جدول 18: الميزانية المبرمجة لولاية قبلي خلال المخطط 2016-2020

المتدخل	التكلفة المبرمجة بالمخطط 2016-2020 (م د)	الاستثمارات المنجزة 2016-2020 (م د)	نسبة الإنجاز %	الاستثمارات المنجزة 2016-2020 وتقديرات 2020 (م د)	
القطاع العام	548	273	49	358	65
القطاع الخاص	268	136	51	299	111
المجموع	**817**	**410**	**20**	**657**	**80**

المصدر : ديوان تنمية الجنوب

وخصصت الاستثمارات العمومية للبنية الأساسية 45 % ولقطاع الإنتاج 22 % و للبرامج الخصوصية 17 % وللموارد البشرية 16 %.

شكل72 : توزيع الاستثمارات العمومية المبرمجة (2016-2020)

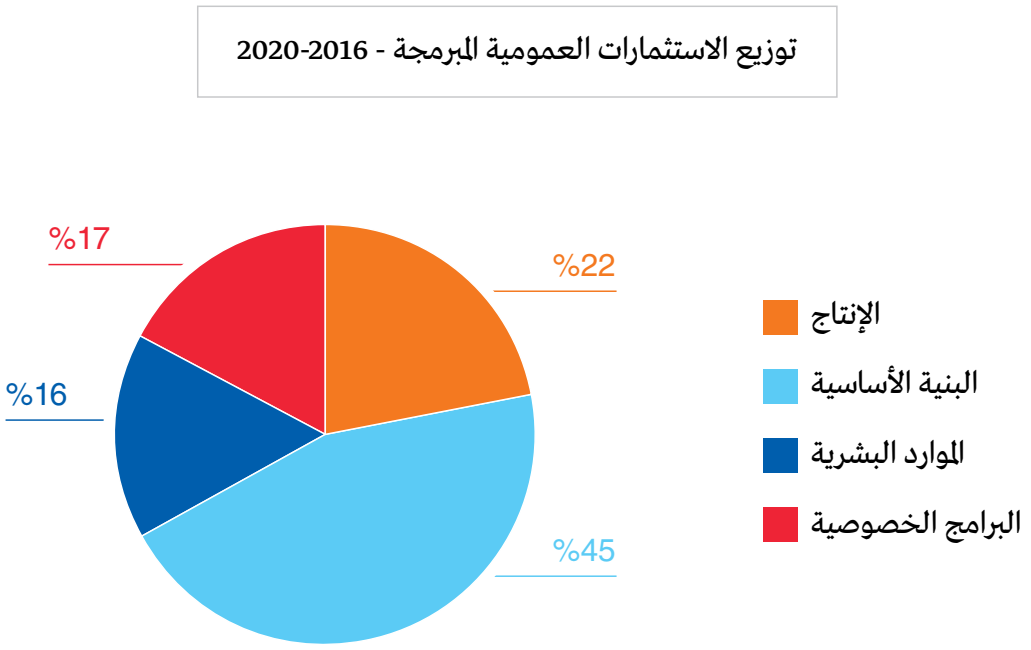

المصدر : ديوان تنمية الجنوب

اليوم ولتحقيق تنمية مستدامة بولاية قبلي من الضروري مزيد الرّبط بين منظومة البحث ومنظومة الإنتاج والتحفيز على التجديد والابتكار وترسيخ اقتصاد المعرفة وهذا يشمل كل القطاعات ومنها القطاع الفلاحي لأنّ القطاع الفلاحي مازالت فيه إمكانيات كبيرة وطاقات غير مستغلّة بولاية قبلي وبإمكان الدولة بالتعاون مع القطاع الخاص تعزيز الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية واستغلال إمكانيات التّصدير الى الاتحاد الأوروبي والى الدول المجاورة مثل ليبيا والجزائر وهي غير مستغلّة بالنحو المنشود حاليا. في الجهة نلاحظ ان الاعتماد على المنتوجات الواحية والسياحة الصحراوية نتج عنه اختلال في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما ان غياب نظرة إستراتيجية لتثمين أكثر للواحات لجعلها عامل قوة وحاضنة للاستثمار المنظم والمتعدد ساهم في ضعف مستوى التنمية بولاية قبلي. كما انه من الضرورة تعزيز الفلاحة البيولوجية والباكورات واستغلال ما يتوفّر في الولاية من مناخ يسمح لها بإنتاج نوعيّة راقية من المنتوجات، شريطة تحسين طرق التسويق، وهذا يتطلّب استثمارات مجدّدة في القطاع الزراعي واندماج أكثر الشباب في هذا القطاع حتى يقع استغلال الإمكانيات. اما بالنسبة إلى القطاع الصناعي الضعيف بطبعه في الولاية، هنالك ضرورة اليوم لخلق ربط بين البحث العلمي والابتكار والإنتاج، وتدعيم دور القطب التكنولوجي لتثمين ثروات الصحراء وإدخال تجديد وإقرار ابتكارات من شأنها أن تزيد في القيمة المضافة بالنّسبة إلى منتوجات الولاية، هدا إلى جانب السياحة الصحراوية التي فيها أيضا إمكانيات كبيرة مازالت غير مستغلّة مثل السياحة الثقافية وسياحة المؤتمرات وسياحة الصحّة الاستشفائيّة وكلّها مجالات ذات قيمة مضافة عالية من شأنها أن ترتقي بالقطاع السياحي وتجدّده وتوسّع في نشاطه. ونلاحظ هنا انه خلال المخطط 2016-2020 قدر الحجم الجملي للاستثمارات في القطاع الخاص بـ 136 مليون دينار، 30 % في القطاع الفلاحي و 25 % في القطاع السياحي.

شكل73: توزيع الاستثمارات الخاصة المبرمجة (2016-2020)

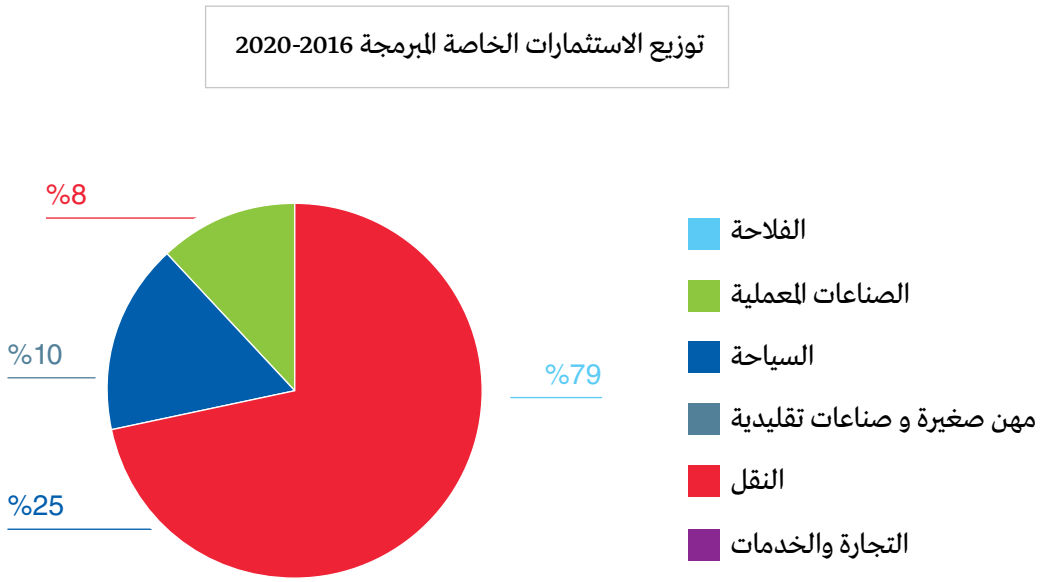

المصدر : ديوان تنمية الجنوب

الا ان ما يلاحظ هنا هو ضعف المؤسسات الكبرى التي تشغل اكثر من 100 شخص حيث بلغ عددها فقط وحدتين صناعيتين.

تحليل : SWOT

من خلال اتصالنا بعدد من نشطاء المجتمع المدني وبعدد من المسؤولين بالولاية يمكن لنا تحديد أهم نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر وذلك اعتمادا على جملة من المحاور.

نقاط القوة

محور دعم المواطنة والحوكمة المحلية :

- توفر الحس المدني
- قابلية مواطنية للمشاركة في الشأن العام
- تواجد إعلام محلي على الواب.
- حركية اقتصادية وتجارية.

محور الموارد البشرية:

- شباب متعلم ومتكون.
- توفر الكفاءة والخبرة.
- شباب منفتح.
- مرأة فاعلة وناشطة.

محور التجهيزات و المرافق الجماعية :

- منطقة حدودية مع الجزائر
- منطقة سياحية بدوز
- توفر عدة مؤسسات سياحية

محور الموارد الطبيعية و الثقافية و التاريخية:

- موقع جغرافي استراتيجي ومميز.
- طاقة بديلة هامة: طاقة شمسية و رياح.
- مخزون ثقافي.
- واحات منتجة
- ثروات متنوعة بالصحراء
- انتاج فلاحي متميز للتمور
- توفر موارد كبيرة للمياه

محور حماية البيئة والمحيط :

- خصوصية واهمية الموروث الثقافي في مجال
- تواجد ثروات بالصحراء
- خصوصية استغلال المجال
- انخفاض نسبة التلوث الصناعي

محور التنمية الاقتصادية و الاجتماعية:

- توفر بنية تحتية فندقية بدوز
- توفر امكانيات كبرى لتنوع المنتوج السياحي الصحراوي
- تواجد سوق محلية للتمور وتوفر موروث حرفي هام
- بوابة السياحة الصحراوية
- منتوج هام للتمور

نقاط الضعف

على المستوى المؤسساتي:
- غياب بعض التمثيليات الإدارية
- غياب منظومة تمويل جهوي.
- نقص آليات الرقابة والمتابعة.
- ضعف نسبة التأطير وضعف الموارد البشرية واللوجستية.
- نقص في تقريب الخدمات الإدارية والقطاعية للمواطن
- عدم توفر احصائيات محينة تهم المعتمديات

على مستوى الحوكمة:
- ضعف البعد التشاركي في طرح تصورات التنمية
- الارتباط بالمركز في مستوى أخذ القرار وتنفيذه
- ضعف التنسيق والحوار والتواصل بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني
- صعوبة النفاذ إلى المعلومة
- التفاوت التنموي بين معتمديات الولاية
- ثغرات تشريعية للوضعيات العقارية
- غياب آليات الرقابة والمتابعة.
- ضعف نسبة التأطير وضعف الموارد البشرية واللوجستية.
- نقص في تقريب الخدمات الإدارية والقطاعية للمواطن.
- محدودية آليات التنفيذ.
- ضعف تثمين الموقع الجغرافي
- غياب الدراسات الإستراتيجية القطاعية.
- البيروقراطية الإدارية
- بعض الاشكاليات العقارية
- الوضع السياسي العام

على مستوى البنية التحتية:
- عدم ملائمة البنية التحتية الحالية مع حاجيات وتطلعات سكان الولاية
- ضعف شبكة المواصلات
- عدم مواكبة شبكة تصريف وتجميع مياه الأمطار مع واقع الجهة
- عدم استجابة شبكتي التنوير والماء الصالح للشراب للحاجيات المتزايدة للسكان
- ضعف الرصيد العقاري المحلي
- شبكة إتصالات ضعيفة.
- ضعف شبكة الكهرباء وعدم الربط بالغاز.
- صعوبة التواصل بين المناطق الريفية ومركز الولاية.
- ضعف في خدمات النقل وتدهور الأسطول.
- غياب الفضاءات الترفيهية العمومية للأطفال.
- نقص في صيانة وتدعيم شبكة الطرقات.
- غياب منظومة التصرف في النفايات.
- البناء الفوضوي.
- نقص في الربط بالغاز الطبيعي

على مستوى التنمية البشرية:
- ضعف الخدمات الصحية
- ضعف التأهيل والتكوين المستمر ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل.
- مخاطر النزوح وتأثيرها على الاندماج الاجتماعي
- نقص في تقريب الخدمات الإدارية والقطاعية للمواطن
- ضعف الخدمات الاقتصادية.
- ارتفاع نسبة البطالة
- هجرة الكفاءات
- نقص الوعي الجبائي لدى المواطن

على مستوى المحيط و البيئة:
- التصحر
- ضعف نسب الربط بشبكة التطهير
- التوسع العمراني
- غياب الردع وتطبيق القانون في كل ما يتعلق بالتجاوزات البيئية

على مستوى الثقافي:
- عدم تثمين الموروث الثقافي المادي واللامادي
- مخزون تراثي وثقافي غير مثمن
- نقص الأنشطة الثقافية.

نقاط الضعف

على مستوى الموارد الاقتصادية:

الفلاحة

- عدم ملائمة الحوافز والتشجيعات المقدمة للقطاع الفلاحي مع خصوصية الجهة
- عزوف عن العمل في القطاع الفلاحي
- الزحف العمراني على الواحات
- وضعيات عقارية معقدة وتشتت الملكية
- تهرم النخيل
- نقص في اليد العاملة المختصة
- نقص في التزود بالماء الصالح للشراب ببعض المناطق
- نقص المسالك الفلاحية المهيئة

السياحة

- ضعف التنوع المنتوج السياحي
- ضعف تثمين القيمة السياحية للمناطق الصحراوية
- موسمية السياحة وهشاشتها

الصناعة و الصناعات التقليدية

- تراجع الحرف المحلية أمام غزو البضائع المتأتية من التجارة الموازية
- غياب مركز للتكوين المهني في الصناعات التقليدية
- اكتساح الصناعات الأجنبية للصناعات التقليدية

المخاطر

- ضعف التشريعات خارج امثلة التهيئة العمرانية وتضاربها
- غياب خارطة فلاحية دقيقة ومحينة لتصنيف الاراضي الفلاحية
- التصحر الذي يهدد كافة الولاية
- استنزاف المائدة المائية
- الزحف العمراني
- مخاطر اندثار الموروث الثقافي المادي واللامادي
- جنوح الشباب (الهجرة السرية- المخدرات – التعصب الديني - التهميش)
- المخاطر الصحية بسبب تباعد المرافق الصحية وصعوبة التنقل اليها
- التغييرات المناخية
- التجارة الموازية
- الصراعات السياسية
- الأوضاع الأمنية

الفرص

- وجود عديد المشاريع والبرامج التي تمولها الجهات المانحة الدولية
- الدستور الجديد (التمييز الإيجابي)
- الحوكمة المحلية اللامركزية
- اشعاع عالمي لمنطقة دوز
- مخطط الاستثمار لمنطقة الجنوب المعد من طرف وكالة التعاون الياباني
- مخطط التنمية الخماسي 2021-2025

الميزات التفاضلية والرهانات:

بناءً على عملية التشخيص و اعتمادا على تحليل نقاط القوة و الفرص تم تحديد الميزات التفاضلية لولاية قبلي و التي تتمثل فيما يلي:

- انتاج هام للتمور
- بوابة للسياحة الصحراوية
- وجود صحراء بها عديد الثروات
- الموقع الجغرافي (منطقة حدودية)

وبناءً على عملية التشخيص و اعتمادا على تحليل نقاط الضعف و التهديدات تم تحديد الرهانات التي تتمثل فيما يلي:

- التصحر
- صعوبة النقل وتدهور البنية التحتية
- توزيع غير عادل للتنمية الجهوية
- الصراعات السياسية
- اقتصاد أحادي الجانب يقوم أساسا على قطاع فلاحي وسياحة هشة غير مثمن للموارد الطبيعية والاقتصادية والثقافية.
- ضعف أداء القطاع الخاص.
- منطقة غير جاذبة لمجالها رغم شهرتها العالمية.
- ضعف البنية الأساسية بمختلف مكوناتها.
- غياب لمنظومة بيئية وسوء تصرف ملحوظ في الموارد الطبيعية.

الميزات التفاضلية و الرهانات

• انتاج هام للتمور • بوابة للسياحة الصحراوية • وجود صحراء بها عديد الثروات • الموقع الجغرافي (منطقة حدودية)	• التصحر • صعوبة النقل وتدهور البنية التحتية • توزيع غير عادل للتنمية الجهوية • الصراعات السياسية • اقتصاد أحادي الجانب يقوم أساسا على قطاع فلاحي وسياحة هشة غير مثمن للموارد الطبيعية والاقتصادية والثقافية. • ضعف أداء القطاع الخاص. • منطقة غير جاذبة لمجالها رغم شهرتها العالمية. • ضعف البنية الأساسية بمختلف مكوناتها. • غياب لمنظومة بيئية وسوء تصرف ملحوظ في الموارد الطبيعية.

تتسم جهة قبلي بتدهور البنية التحتية و بتفاقم ظاهرة البطالة وتردي المستوى المعيشي لعديد الفئات بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الأمية وتفاقم ظاهرة الانقطاع المبكر عن التعليم و ضعف نسب النجاح في الأقسام النهائية، في هذا الاطار وجب على الدولة تحسين ظروف العيش (تطهير-كهرباء-ماء) و تحسين البنية التحتية للمؤسسات التعليمية و تطوير الموارد البشرية و تحسين الخدمات وإعادة الهيكلة لمراكز التكوين والتدريب المهني بما يساعد أكثر على الإدماج الاجتماعي للفئات الهشة بالجهة وضمان الرعاية الصحية لها مع تعميم وتحسين الخدمات الصحية على كامل مناطق الجهة كما توجد ضرورة لمراقبة التجاوزات الملاحظة في الواحات. كما نؤكد على ضرورة مراجعة أمثلة التهيئة الترابية وتكوين مخزون استراتيجي من الأراضي المعدة للبناء واحداث مناطق صناعية ومشاريع اقتصادية كبرى بالجهة. كما توجد ضرورة اليوم لـ :

- تشجيع أنواع جديدة من السياحة المرتبطة بالمواقع التاريخية غير المستغلة حتى الآن
- إنشاء مناطق للتجارة الحرة
- تشجيع مشاركة التونسيين في الإنتاج الاقتصادي المحلي، وتخفيض تكاليف الإنتاج
- إصلاح البنية التحتية المتضررة
- إعادة تنظيم مسالك التوزيع واحداث ديوان وطني للتمور
- إيجاد حلول لظواهر التهريب

- النهوض بالتكوين المهني والعلمي وفقا لخصوصيات الجهة، من أجل تشجيع التوظيف المحلي
- تعزيز المؤسسات الثقافية
- تحسين البنية التحتية الصحية
- حسن استغلال الطاقات البديلة (الطاقة الشمسية)

شكل74: تطلعات لتنمية مستدامة بولاية قبلي

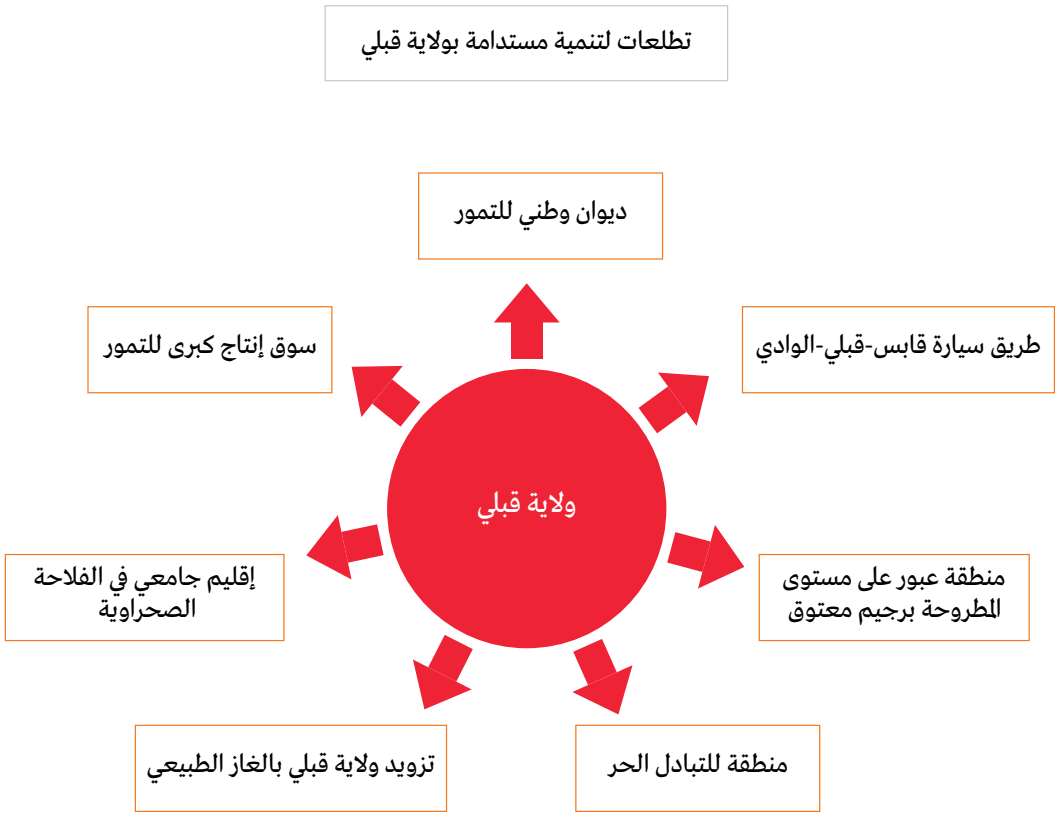

المصدر : ديوان تنمية الجنوب

الحلول المقترحة والاطار المنطقي بولاية قبلي

تستلزم المرحلة وضع إستراتيجية تنموية بولاية قبلي تقطع مع سلبيات الماضي وما رافقها من تهميش وإقصاء وما أفرزته من استفحال البطالة والفقر قصد التأسيس لمرحلة جديدة تستند على جملة المكاسب التي تحققت للبلاد ضمن المسار الانتقالي لتسهم في إحداث حركية اقتصادية ثمن الموارد الطبيعية وتمكّن من تقليص الفوارق التنموية. ويرتكز هذا المنوال على هيكلة متطورة للاقتصاد عبر تحقيق نمو إدماجي مستدام يراعي قواعد الإنصاف والعدالة في توزيع الثروات ويعتمد خطة مستحدثة في مجالات التنمية الجهوية والتنمية المستدامة والتشغيل ويعمل على إرساء مقومات الحوكمة الرشيدة في كل المستويات بما من شأنه أن يحقق السلم الاجتماعي ويعزز نجاعة السياسات العمومية. ومن هنا كان لابد من رسم استراتيجية تنموية مستقبلية جهوية بولاية قبلي ترتكز على جملة المكاسب التي تحققت للبلاد ضمن المسار الانتقالي وتمكّن من تجاوز الإشكاليات التنموية القائمة والإخلالات الهيكلية المطروحة على المستوى الإقليمي والجهوي والمحلي وما أفرزته من استفحال البطالة والفقر وتردي ظروف العيش، و تساهم في تجسيم العدالة الاجتماعية والاقتصادية والتوازن بالاستناد إلى مؤشرات وحقائق الواقع التنموي بقبلي وتقوم على مبدأ التمييز الايجابي و استفادة الجهة من جزء من عائدات ثرواتها الطبيعية. وتعتبر تجربة قرية قصر غيلان نموذجية في هذا الاطار حيث تمّ إنجاز مشروع نموذجي لتجهيز القرية غيلان بمحطة مزدوجة لإنتاج الكهرباء بإستعمال الطاقة الشمسية الفلطوضوئية وطاقة الرياح. وجاء هذا المشروع في نطاق التغلّب على الصعوبات المتعلقة بتركيز المحطات المزدوجة المستعملة للطاقات المتجدّدة وأيضا للقيام بتجربة توزيع الكهرباء المنتجة بالطاقات المتجدّدة عن الشبكات الصغرى والمنعزلة الى جانب تطوير وتقييم مردودية المحطات المزدوجة المستعملة للطاقات المتجدّدة. تحقيق تنمية مستدامة بولاية قبلي يستوجب تجاوز العراقيل المتعلقة بالاراضي الاشتراكية، و يعدّ ملف هذه الأراضي من أهم الملفات التي لا يزال الجدل يدور حولها إلى اليوم نظرا إلى التعقيدات القانونية والاجتماعية

المرتبطة به. وساهمت الإشكالات القانونية المرتبطة بملف الأراضي الاشتراكية في عرقلة تطوّر غراسات النخيل في ولاية قبلي على سبيل الذكر، فأغلب الأراضي الصالحة لغراسة النخيل بالولاية هي أراض اشتراكية) بين أبناء المنطقة الذين لم يتمكنوا من إقامة مشاريع عليها لتنمية الجهة. وبرزت أيضا مشكلة ضيعة جمنة بولاية قبلي التي كشفت الغطاء ورأيت الجميع يتخبط بين أحقية الجمعية في العقار ومنازعاتها فيه بسبب الصبغة الاشتراكية وما طرأ عيها من احياء لتلك الضيعة من طرف شركة ستيل التي انتهت مهمتها نهائيا. واحات جمنة وعلى مدى السنوات العشر الأخيرة ساهمت في تحقيق التنمية الاجتماعية محليًا، على غرار دعم المرافق العمومية المحلية، لا سيما من خلال توفير سيارة إسعاف للمستشفى وإحداث سوق مغطّى للتمور وملعب معشب بالجهة، إلى جانب تشغيل 162 عاملًا وتوفير منح لبعض طلبة الجهة. لكن التجربة احتاجت إلى تسوية الوضعية العقارية لواحات جمنة وفق إطار قانوني واضح، يعزز نجاح هذه التجربة الفريدة من نوعها ويسمح بتوظيف الضيعة والانتفاع بالامتيازات التي يوفرها قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في اتجاه ضمان حقوق المجموعة الوطنية وخدمة الصالح العام. بتجاوز العراقيل الإدارية والقانونية نرى ولاية قبلي كمنطقة جاذبة للاستثمار من خلال تموقعها الاستراتيجي ومواردها الطبيعية توفّر لمواطنيها و زائريها الدخل المحترم والحياة الكريمة وظروف العيش السليم " ولتحقيق ذلك يجب:

- هيكلة الاقتصاد الجهوي وتركيز نسيج اقتصادي ذو قيمة مضافة عالية
- دعم التنمية البشرية والادماج الاجتماعي
- تجسيم طموح الجهة: الرفع من الجاذبية الاقتصادية وتحسين الظروف المعيشية
- تركيز منظومة الاقتصاد الاخضر ضامنة لتنمية مستديمة وتجدر الاشراة هنا الى انه وعلى عكس دول أخرى على غرار المغرب، التي تمكنت من إنجاز احد أكبر المحطات الشمسية في العالم، تستغرق تونس الكثير من الوقت لتعديل مزيجها الطاقي والتحكم في العجز الطّاقي بسبب غياب أو بطء تنفيذ قرارات استراتيجية ونقص الطموح وتعطل المخطط الشمسي، الذّي تم اعداد النسخة الاولى منه منذ سنة 2009.
- الحوكمة الرشيدة والإصلاحات

هيكلة الاقتصاد الجهوي وتركيز نسيج اقتصادي ذو قيمة مضافة عالية:

يتميز الاقتصاد الجهوي بانشطته المتنوعة غير انها تبقى هشة وغير مهيكلة وذات قدرة تشغيلية محدودة ومحتوى تكنولوجي ضعيف وهوما يدعو الى اعادة هيكلة الاقتصاد الجهوي من خلال الاستغلال الامثل لمختلف الثروات والموراد الطبيعية المتوفرة ودفع التكامل بين القطاعات وتطوير المنظومات الاقتصادية وسلسلة القيم. ومن هنا كان التوجه نحو النهوض بالقطاع الفلاحي الواحي من خلال مواصلة المجهود لتعبئة وتوظيف الموارد المائية والعمل على حسن استغلال المناطق السقوية والواحات والرفع من مردوديتها وتثمين الخصوصيات المناخية للجهة بالتركيز على النخيل والتوسع في المساحات المخصصة لتعاطي الخضروات الاخر فصلية بالإضافة الى مواصلة العناية بتربية الماشية والمحافظة على القطيع وتطويره وتحسين مردوديته والعمل على ادماج تربية الماشية وخاصة السلالات المحسنة بالمناطق السقوية وهو ما سيحقق نتائج هامة من حيث الانتاجية والنوعية مما يفتح افاقا رحبة لتنمية الصناعات التحويلية للمواد الفلاحية. كما أنّ تنمية القطاع الفلاحي ستؤسس بدورها الى تنمية عديد القطاعات الاخرى كالخدمات المتصلة بالقطاع من مكاتب دراسات و منابت و مؤسسات لحفر الابار وأخرى لمد وصيانة شبكات الري هذا بالإضافة الى ما سيوفره هذا القطاع من مواد اولية لاستغلالها في النهوض بقطاع الصناعات التقليدية والرفع من مردوديته والذي يعتبر بدوره رافدا هاما لقطاع السياحة من خلال ما يوفّره من منتوجات ذات قيمة مضافة اضافة الى ما تزخر به الجهة من موروث ثقافي وحضاري ومناظر طبيعية تساهم في تنويع المنتوج السياحي. إنّ إفتقار الجهة لاستثمارات عمومية منتجة لم تسمح بإرساء حركية اقتصادية وتقاليد استثمارية، وهو ما يدعو الى تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص وضرورة انخراط المؤسسات الصناعية والخدماتية الناشطة بالجهة، وخصوصا العاملة في مجال الطاقات المتجددة. ولتحقيق نسيج اقتصادي متنوع وذو قدرة تشغيلية عالية يتطلب اعادة النظر في منظومة تمويل التنمية الجهوية خاصة في ما يتعلق بدعم تواجد تمثيليات البنوك بالجهة ودفعهم الى توخي مزيد من المرونة في تمويل المشاريع والاخذ بعين الاعتبار خصوصيات الجهة هذا بالإضافة الى احداث اليات جديدة لتمويل الجهات. ان الارتباط الوثيق بين البنية الاساسية والتجهيزات الجماعية المتوفرة ومدى قدرة الجهة على جلب الاستثمارات الخاصة يحتّم خلال المرحلة القادمة التركيز على دعم البنية الاساسية الجالبة للاستثمار وخاصة في مجال الطرقات الرابطة بين مختلف معتمديات الولاية او تلك التي تدعم اندماج الجهة في محيطها الوطني والاقليمي والدولي من خلال ربط الجهة بالطريق السيارة وفتح معبر حدودي مع الجزائر سيساهم في فك عزلة الجهة ويكثف التبادل التجاري وتنقل المسافرين.

الحل: هيكلة الاقتصاد: نسيج اقتصادي ذو قيمة مضافة عالية				
الأهداف الخصوصية	**الإشكاليات الفرعية**	**السياسات والبرامج لتحقيق الهدف**	**الشروط الموضوعية**	**مؤشرات قياس الهدف**
هدف عدد 1: **نسيج اقتصادي أكثر تنوع وذو قدرة تشغيلية عالية**	• أنشطة غير مهيكلة و ذات تشغيلية محدودة و هشة • أنشطة اقتصادية تقليدية ذات محتوى تكنولوجي محدود و قيمة مضافة متدنية • نقص المعارض و التظاهرات الاقتصادية الخاصة بالجهة • ارتفاع اسعار المواد الاولية بالنسبة لحرفيي الصناعات التقليدية وضعف التجديد و الابتكار • إخضاع الفضاء الصحراوي إلى إجراءات وتراخيص تحدّ من استغلال الثروات بالصحراء. • تفشي ظاهرة التجارة الموازية • ارتفاع نسبة البطالة وخاصة لدى اصحاب الشهائد العليا ولدى النساء • نشاط سياحي موسمي هش.	• تنويع القاعدة الاقتصادية وفق القدرات والثروات الطبيعية المتوفرة بالجهة • التشجيع على المبادرة الخاصة وتأطيرها ودعم سياسة التسويق الترابي والنهوض بالقدرة التنافسية • مزيد انفتاح الشركات على محيطها من خلال المشاركة الفاعلة في الندوات و التظاهرات وتنمية الكفاءات و دعم الافراق والمناولة واحداث تمثيليات قارة بالجهة • دعم تواجد الجهة في المعارض الدولية والتأسيس لفضاءات للعرض و تنظيم تظاهرات دولية للتعريف بهاو جلب الاستثمارات ذات القيمة المضافة العالية. • إحداث قطب تنموي بالجهة يعتمد على منظومات اقتصادية حسب الموارد والثروات الطبيعية المتوفرة • تشجيع التجارة الموازية على الاندماج في القطاع المهيكل • العمل على استقطاب الاستثمار الوطني والاجنبي باحداث عدد من المشاريع الكبرى (المواد الانشائية، الفلاحة، ...) ذات قدرة تشغيلية كبرى	• انجاز دراسات فنية لتشخيص القدرات الكامنة • دور الدولة و القطاع العام للاستثمار في القطاعات الواعدة و التي تتطلب استثمارات كبرى • الترويج للجهة على المستوى الوطني كوجهة لاستقطاب الاستثمارات الخارجية	• عدد المؤسسات الاقتصادية المحدثة • عدد مواطن الشغل • التقليص من نسبة البطالة • الرفع من نسبة العاملين في القطاع المهيكل

الحل: هيكلة الاقتصاد: نسيج اقتصادي ذو قيمة مضافة عالية				
الأهداف الخصوصية	**الإشكاليات الفرعية**	**السياسات والبرامج لتحقيق الهدف**	**الشروط الموضوعية**	**مؤشرات قياس الهدف**
هدف عدد 2 : **تطوير و تطويع منظومة تمويل التنمية الجهوية**	• ضعف تمثيلية البنوك في الجهة وغيابها تماما في العديد من المعتمديات و عزوفها على تمويل المشاريع بتعلة ارتفاع المخاطرة و مركزية القرار • سقف محدود للتمويل المباشر للمشاريع الممولة سواء من من طرف البنك التونسي للتضامن او بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة. • عدم تفعيل شركة البيئة والغراسات بقبلي (رغم الانتدابات التي تمت) • مساهمة محدودة للدولة و القطاع العام و البنوك في تمويل المشاريع المنتجة	• تخصيص نسبة من المداخيل المتأتية من استغلال الثروات الطبيعية للنهوض بالتنمية الجهوية. • دعم آليات التمويل وإحداث بنك للجهات و الصناديق الاستثمارية و الشركات التعاونية • الرفع من سقف المشاريع الممولة من طرف بنك المؤسسات الصغرى والمتوسطة • الرفع من سقف تمويل البنك التونسي للتضامن • تحسين الإطار التشريعي للتمويل الصغير وتمويل المشاريع المحدثة من طرف الشباب و في القطاع الاجتماعي والتضامني. • تسهيل إجراءات إسناد القروض ومراجعتها	• الرفع من تمثيلية البنوك بالجهة • مراجعة اليات واجراءات إسناد القروض وشروط التمويل • التخلي عن المطالبة بالضمانات العينية عند تمويل المشاريع	• عدد القروض المسندة • حجم الاستثمارات • مواطن الشغل المحدثة

الحل: هيكلة الاقتصاد: نسيج اقتصادي ذو قيمة مضافة عالية				
الأهداف الخصوصية	**الإشكاليات الفرعية**	**السياسات والبرامج لتحقيق الهدف**	**الشروط الموضوعية**	**مؤشرات قياس الهدف**
هدف عدد 3: **دفع الاستثمار وتطوير مناخ الأعمال**	• ضعف البنية الأساسية • الصبغة الاشتراكية والدولية لعديد الأراضي بالجهة • ارتفاع كلفة عناصر الإنتاج بحكم الموقع الجغرافي للجهة • افتقار المناطق الصناعية الموجودة للغاز الصناعي وغياب مقسّمات وفضاءات صناعية جاهزة بالمعتمديات الداخلية. • ضعف تمثيلية العديد من الهياكل الفنية • نقص الدراسات المعمقة والمتعلقة ببعض القطاعات الصناعية والفلاحية	• توفير المناخ الملائم وتحسين البنية التحتية (للنقل والخدمات اللوجستية.) و التجهيزات والمرافق الجماعية • مناطق صناعية و لوجستية مهياة لمختلف الانشطة بكل معتمديات الجهة • تعزيز البنية الاساسية بالارياف والمعتمديات الداخلية • دعم البينة الاساسية بالمناطق الصناعية وربطها بالغاز الصناعي	• مراجعة الصبغة الاشتراكية للأراضي • اصدار مجلة الاستثمار • تعميم أمثلة التهيئة العمرانية والمصادقة عليها	• عدد المؤسسات الاقتصادية المحدثة • عدد مواطن الشغل • عدد الهياكل المحدثة بالجهة • عدد المناطق الصناعية
هدف عدد 4: **دعم المجهود التصديري وتعميق الاندماج الفاعل في الدورة الاقتصادية العالمية**	• نقص دراسات حول الامكانيات التصديرية للجهة (قطاع التمور خاصة) • بعد الجهة عن اهم مراكز الترويج و التصدير وغياب تمثيليات للهياكل الفنية للتصدير • ضعف البينة الاساسية الداعمة للتصدير • غياب تظاهرات دولية خاصة بالجهة للترويج لها و التعريف بخصوصياتها ومنتوجاتها وارتفاع تكلفة المشاركة في المعارض والتظاهرات الوطنية و الدولية.	• تشخيص و دراسة التموقع الاستراتيجي للجهة في بعض الانشطة و المنتوجات القابلة للتصدير خاصة منتوجات الواحات • تنظيم التظاهرات والمعارض الترويجية ذات صلة بالتصدير • تبسيط إجراءات التجارة الخارجية	• ربط الجهة بالطريق السيارة • احداث ديوان وطني للتمور	• حجم الصادرات • عدد المؤسسات المصدرة

الحل: هيكلة الاقتصاد: نسيج اقتصادي ذو قيمة مضافة عالية				
الأهداف الخصوصية	**الإشكاليات الفرعية**	**السياسات والبرامج لتحقيق الهدف**	**الشروط الموضوعية**	**مؤشرات قياس الهدف**
هدف عدد 5: الاقتصاد الرقمي دافع للتنمية الشاملة	• ضعف الكفاءات المختصة في المجال الرقمي • غياب برامج التوعية والتحسيس	• نشر الثقافة الرقمية • الرفع من كفاءة الموارد البشرية وتمكينها من التحكم في التكنولوجيات الحديثة والانصهار في مجتمع المعلومات • دعم منظومة التجارة الالكترونية وتطويرها. • دعم انفتاح المؤسسات الكبرى على محيطها الجهوي		• حجم التجارة الالكترونية • الخدمات الرقمية • الادارة الرقمية • عدد المشاريع المجددة المحدثة • عدد مراكز الاعمال عن بعد

دعم التنمية البشرية والادماج الاجتماعي

يهدف هذا المحور في هذا المجال الى:

- الارتقاء بمستوى عيش المواطن بالوسطين الريفي والحضري والتأسيس لمنظومة تضمن جودة الحياة لمتساكني ولاية قبلي وذلك من خلال العناية بكل منظومة التنمية البشرية انطلاقا من الطفولة والاسرة بتوفير كافة المرافق اللازمة من مركبات للطفولة ونوادي اطفال وتعميم الاقسام التحضيرية والعناية بالاسرة ذات الدخل المحدود وايلاء العناية اللازمة للفئات ذات الاحتياجات الخصوصية وتطوير منظومة السكن الاجتماعي اللائق وتوفير موارد الرزق للفئات الهشة والمرأة الريفية.
- معالجة النقائص الموجودة في قطاعي التربية والتكوين المهني من خلال الحد من ظاهرة الانقطاع المبكر عن التعليم وتحسين جودة الخدمات التعليمية ومضاعفة تأطير التلاميذ بما يدعم تحسين مخرجات التعليم خاصة في مستوى نسبة المقبولين في المعاهد النموذجية او عدد الناجحين في البكالوريا ومعدلاتهم

هذا بالإضافة الى دعم قطاع التكوين المهني من خلال احداث مراكز تكوين جديدة بمركز الولاية وبالمعتمديات الداخلية وملائمة اختصاصتها الى حاجيات سوق الشغل المحلية والجهوية والوطنية.

كما تستوجب المرحلة الانكباب على قطاع التعليم العالي و دعم المؤسسات الشبابية لدورها الفعال في تنمية قدرات الشباب وتحسين جودة الانشطة والخدمات التي تؤمنها هذه المؤسسات من خلال احداث الفضاءات الرياضية والثقافية بها وتأهيل النوادي الريفية وتعميمها على كل المعتمديات وتطوير التجهيزات وتوفير الاطارات المختصة والاعتمادات المالية الضرورية والصيانة المطلوبة وهو ما تحتاجه كذلك المنشآت الرياضية هي الاخرى لمزيد تعصيرها حتى تتمكن الجمعيات والنوادي الرياضية بالجهة من ممارسة نشاطها في احسن الظروف، اما على المستوى الثقافي فتتجلى ابرز التوجهات الثقافية للجهة خلال هذا المخطط في دعم حضور الثقافة من خلال مزيد العناية بالتراث وحسن استغلاله وتوظيفه في المسيرة التنموية وكذلك توفير البنية الاساسية الثقافية (متاحف، مسارح للهواء الطلق...) والترفيع في الاعتمادات المالية المخصصة لهذا القطاع على المستوى الجهوي حتى يتمكن من تلبية حاجيات الفرق والجمعيات المسرحية والموسيقية والمهرجانات خاصة المعروفة منها مثل مهرجان دوز... وفي خصوص قطاع الصحة والذي يمثل احد اهم القطاعات الحيوية لحياة الانسان وهو ما تؤكده اهداف التنمية المستدامة الصادرة عن الامم المتحدة والتي وقعت عليه تونس وقد كان الهدف الثالث منها "ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الاعمار" وانطلاقا بما جاء به الدستور الجديد من حق لكل مواطن بالتمتع بالخدمات الصحية والاستشفائية الملائمة فان الجهود ستتركز على النقاط التالية:

- العمل على ارساء منظومة جهوية للصحة تؤسس لبلوغ تغطية صحية شاملة تمكن من النفاذ الى الخدمات الصحية و تحسين جودتها و تامين التزود المستمر بالأدوية الضرورية و التقليص من الفوارق بين مختلف معتمديات الولاية.
- التركيز على جلب اطباء الاختصاص للعمل بالجهة و التوجه نحو توفير معظم الاختصاصات سواء بالمستشفى الجهوي او بالمستشفيات المحلية وذلك قصد تحسين الخدمات المسداة للمواطن وذلك بتفعيل التمييز الايجابي بتمكينهم من حوافز وامتيازات خصوصية.
- التوجه نحو الشروع في تركيز اختصاصات جامعية بالمستشفى الجهوي بقبلي مما يؤسس الى الانتقال به في مرحلة ثانية الى مستشفى جامعي.
- دعم مختلف المستشفيات المحلية ببقية المعتمديات والمراكز الصحية بالأرياف بالتجهيزات اللازمة والإطار الطبي والشبه طبي بما يحسن من خدماتها والسعي الى تطوير المستشفيات المحلية الى مستشفيات جهوية صنف "ب".
- ايلاء العناية اللازمة للجانب التوعوي والتحسيسي.

الحل : التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي					
الأهداف الخصوصية		الإشكاليات الفرعية	السياسات والبرامج لتحقيق الهدف	الشروط الموضوعية	مؤشرات قياس الهدف
هدف عدد 1: التنمية البشرية	تنمية قطاع المرأة والطفولة والأسرة والمسنين	• غياب رياض الاطفال و غلق رياض الاطفال التابعة للبلديات • غياب فضاءات للطفولة المبكرة بالوسط الريفي • غياب نوادي الاطفال ومراكز الاعلامية الموجهة للطفل في كافة المعتمديات.	• تنمية قطاع الطفولة من خلال الرياض و تفعيل الرياض البلدية • تكثيف العناية بمركبات الطفولة وتدعيمها • تعميم مركبات الطفولة ونوادي الاطفال • ادماج الطفولة المبكرة في فضاءات خاصة • تعميم الأقسام التحضيرية	• استجابة البلديات لفتح الرياض الراجعة لها بالنظر • توفير الاطار البشري اللازم	• عدد رياض الأطفال العمومية • عدد مركبات الطفولة • عدد نوادي الاطفال
	تنمية قطاعي التعليم والتكوين المهني ودعم قطاع التعليم العالي والرفع من اداءه	• تدني نتائج التعليم و مخرجاته وارتفاع عدد المنقطعين عن التعليم • عزوف الاساتذة عن العمل بالجهة وعدم الاستقرار في الاطار التربوي • عدد محدود لمراكز التكوين المهني وعدم ملائمة الاختصاصات • نسيج ضعيف لمؤسسات التعليم العالي واختصاصات مكررة وعدد الطلبة في تراجع ملحوظ • ضعف مراكز البحث العلمي بالجهة	• اقرار خطة جهوية لتحسين نتائج التعليم و الحد من الانقطاع المبكر للتعليم • دعم الموارد البشرية فيما يخص الأساتذة المشتغلين بالمناطق الداخلية • تفعيل النشاط الثقافي بالوسط المدرسي • تحسين النقل المدرسي • تقريب خدمات تكوين الى الشباب بالمعتمديات الداخلية وتنويع اختصاصاته • دعم نسيج مؤسسات التعليم العالي • دعم دور معهد المناطق القاحلة والقطب التكنولوجي لتثمين ثروات الصحراء	• تفعيل التمييز الايجابي في انتداب المعلمين و الاساتذة من ابناء الجهة لضمان الاستقرار • توفير النقل المدرسي وتحسينه • الإسراع بانجاز مركز التكوين المهني في الطاقات المتجددة • إعطاء الجهة صلاحيات تمكنها من ملائمة التكوين المهني وحاجيات التنمية وسوق الشغل • إحداث معاهد عليا بالجهة	• تحسين ترتيب الولاية في المناظرات الوطنية • نسبة الناجحين في الباكالوريا • معدلات الناجحين في الباكالوريا - التقليص في نسبة الانقطاع المبكر • عدد مراكز التكوين العمومية • عدد المتكونين • تنوع الاختصاصات • عدد مؤسسات التعليم العالي • عدد الطلبة • تنوع الاختصاصات

الحل : التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي					
الأهداف الخصوصية		**الإشكاليات الفرعية**	**السياسات والبرامج لتحقيق الهدف**	**الشروط الموضوعية**	**المؤشرات لقيس الهدف**
هدف عدد 1: التنمية البشرية	**النهوض بقطاعات الشباب والرياضة والثقافة**	• مؤسسات شبابية و ثقافية ذات جاذبية محدودة و ضعف الاطار البشري بها • ضعف البنية التحتية و التجهيزات الشبابية و الثقافية. • غياب المستثمرين في مجال الشباب والرياضة • ضعف الموارد المالية المخصصة لدعم المهرجانات والتظاهرات الثقافية المحلية والجهوية • ضعف إمكانيات الجمعيات الرياضية	• دعم المؤسسات بالموارد البشرية والتجهيزات • تنمية الأنشطة الثقافية • تحسين جودة الانشطة والخدمات التي تؤمنها مؤسسات الشباب • دعم الجمعيات الرياضية	• احداث منظومة تحفيزية لمساهمة القطاع الخاص في تمويل الجمعيات الرياضية • رصد الاعتمادات اللازمة	• عدد دور الشباب • عدد دور الثقافة • عدد المهرجانات • الجمعيات الرياضية • مضاعفة المستفيدين من المنشآت الشبابية والثقافية
هدف عدد 2 : النهوض الاجتماعي	**تطوير المنظومة الصحية وتحسين ظروف العيش**	• رداءة الخدمات الصحية و نقص في التجهيزات الطبية • غياب كامل لطب الاختصاص (اختصاص التوليد وامراض النساء، الاشعة، الانعاش...) • نسبة فقر مرتفعة • سوق شغل محدودة و غير ملائمة • انتشار السكن الاجتماعي غير اللائق ومحدودية تدخل برنامج المساكن الاجتماعية • ضعف العناية بالعائلات المعوزة و بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية • تدهور الاوضاع الاجتماعية بالأرياف وغياب الاحاطة الاجتماعية	• ضع برامج لتشجيع اطباء الاختصاص للعمل بالمناطق الداخلية • توفير دخل محترم لكل الفئات من خلال توفير فرص العمل • تعميم برامج السكن الاجتماعي بمختلف المعتمديات • تدعيم البرامج والتدخلات الاجتماعية لفائدة العائلات المعوزة والفئات ذات الاحتياجات الخصوصية	• تفعيل الاتفاقيات فيما يخص طبّ الاختصاص. • تفعيل التميز الايجابي للجهات الداخلية • توفير الموارد اللازمة لدعم المعدات الطبية والأدوية الضرورية • دعم برنامج ازالة المساكن البدائية بالجهة	• نسبة الولادات المراقبة • عدد الاختصاصات الجامعية بالمستشفى الجهوي بقبلي • عدد المستشفيات الجهوية بالولاية • عدد المساكن الاجتماعية المنجزة • الاعتمادات المرصودة للتدخلات الاجتماعية • التقليص في نسبة الفقر • التقليص في نسبة الامية

الحل : التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي				
الأهداف الخصوصية	الإشكاليات الفرعية	السياسات والبرامج لتحقيق الهدف	الشروط الموضوعية	المؤشرات لقيس الهدف
هدف عدد 3: الارتقاء بمؤشر التنمية البشرية	• مؤشرات جودة الحياة دون المستوى المطلوب • نسب مرتفعة للفقر والامية • خدمات صحية متدنية بالوسطين الريفي والحضري • مرأة ريفية مهمشة وغير مدمجة في الدورة الاقتصادية. • نسبة مرتفعة للانقطاع المبكر عن الدراسة. • دخل محدود للعائلات	• العمل على تحقيق اهداف التنمية المستدامة ODD ذات العلاقة بالتنمية البشرية من خلال : • تحسين الدخل الفردي و الحدّ من الفوارق افي الدخل بين الفئات و الجهات • تحسين امل الحياة عند الولادة عبر تطوير وتحسين المنظومة الصحية و تسهيل النفاذ اليها والاستفادة منها في كل الجهات و في كل الاوقات و بكلفة معقولة • تحسين نسبة التمدرس في مستوى كل الفئات العمرية • معالجة ظاهرة الامية و الانقطاع عن التعليم • محاربة الفقر		• نسبة الفقر • نسبة الامية • نسبة التمدرس
هدف عدد 4: مساهمة التونسيين بالخارج في التنمية الجهوية	• ضعف التواصل مع الجالية بالخارج • غياب هياكل لتاطير وتوظيف العائدات المالية للمهاجرين في تنمية الجهة • دور محدود لتدخل ديوان التونسيين بالخارج • طول الاجراءات الادارية لا تشجع اصحاب المال والاعمال من الجالية على الاستثمار بالجهة	• اقرار خطة للتواصل مع ابناء الجالية في بلدان اقامتهم • تنظيم تظاهرات وزيارات ببلدان اقامة الجالية للتعريف بمناخ الاعمال ومجالات الاستثمار بالجهة. • ادماج المواطنين بالخارج في الدورة الاقتصادية بالجهة • ايجاد الية لتوظيف العائدات المالية المتاتية من التونسيين بالخارج في القطاعات الاقتصادية المنتجة	• مراجعة كلفة التحويلات المالية المتأتية من الخارج	• عدد المشاريع المنجزة • نسبة العائدات المالية الموظفة في القطاعات المنتجة والمشغلة

تجسيم طموح الجهة:الرفع من الجاذبية الاقتصادية وتحسين الظروف المعيشية

يمثّل توسيع القاعدة الاقتصادية وتنويعها من اهم التوجهات الرئيسية للرفع من القدرة التنافسية للجهة لاسيما في القطاعات ذات القيمة المضافة وذلك بتدعيم مكانة الجهة في محيطها الوطني من خلال مزيد تطوير البنية التحية لتحسين ربطها ببقية الولايات وتعصير شبكة الطرقات داخل الولاية وربط مدينة قبلي بالغاز الطبيعي ودراسة ربط شبكة الغاز بمختلف المعتمديات بالإضافة الى مواصلة العمل على ايجاد الحول للاشكاليات العقارية وتصفية الاراضي الاشتراكية وهو ما سيساهم في دفع الاستثمار وجلب المستثمرين. ولدعم جاذبية الجهة فلابد ان تضطلع الدولة بدورها الاستراتيجي من خلال تكثيف الاهتمام وتنويع التدخلات في اتجاه الارتقاء بمستوى عيش المواطن سواء كان بالمدينة او بالريف وتوفير حياة أفضل ويمكن تحقيق ذلك من خلال دعم وتطوير البنية الاساسية وتوفير المرافق والخدمات الاجتماعية وخلق فرص العمل والتقليص من نسبة البطالة اضافة الى تحقيق التوازن بين مختلف مناطق الولاية وتيسير اندماج الوسط الريفي ضمن الحركة الاقتصادية بالجهة. كما ترتكز توجهات المرحلة القادمة على مواصلة تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشراب والرفع من الربط بالشبكة بالوسطين الحضري والريفي ولبلوغ هذه الاهداف يتطلب العمل على مزيد تدعيم شبكة توزيع واستغلال المياه وتحسين مردوديتها وتدعيم الموارد المائية لمختلف المناطق هذا بالإضافة الى الرفع من جودة الخدمات في قطاعات النقل والبريد. كما يمثل المجال الصحراوي بولاية قبلي فرصة هامة للاستثمار ويتوفر على موارد وثروات طبيعية هامة الا ان هذا المجال لم يساهم طوال الفترات الماضية في تنمية الجهة، ومن هذا المنطلق نرى ضرورة دمج هذه المنطقة الصحراوية في الدورة الاقتصادية بالولاية و التي يمكن استغلالها في المجال السياحي والفلاحي وذلك بإنجاز عديد الطرقات المؤدية الى هذه المناطق وكذلك بإحداث مشاريع سياحية وفلاحية ضخمة من طرف الدولة بالتعاون مع الخواص هذا بالاضافة الى مواصلة الجهود لتوفير بنية تحتية للاتصالات تستجيب للمستثمرين من خلال تعميم التغطية بالهاتف الجوال وبشبكة الانترنات بهذه المنطقة الصحراوية.

الحل: تجسيم طموح الجهة				
الأهداف الخصوصية	الإشكاليات الفرعية	السياسات والبرامج لتحقيق الهدف	الشروط الموضوعية	المؤشرات لقيس الهدف
هدف عدد 1: **دفع التنمية بالجهة والرفع من جاذبيتها**	• مناطق صناعية محدودة بمركز الولاية وغيابها بالمعتمديات الداخلية • نقص تثمين المناطق السياحية • بنية اساسية محدودة وغير جالبة للاستثمار. • صبغة اشتراكية لعديد اراضي الولاية.	• تحسين البنية التحتية عبر توسيع شبكة الطرقات السيارة والطرقات السريعة وتدعيم خدمات النقل والخدمات اللوجستية وتوفير التجهيزات والمرافق الجماعية • الاستغلال الأمثل للميزات التفاضلية للجهات، وُتيسِّر عملية تسويق المنتوج النهائي. • وضع اطار جديد لتحفيز المبادرة والاستثمار الخاص بالجهات يأخذ بعين الاعتبار مبدأ التميز الايجابي للجهات الاقل نموا. • إحداث أقطاب تنموية وإعداد خارطة جهوية للمنظومات الاقتصادية لكل جهة وتنويع القاعدة الاقتصادية بالجهات وفق القدرات والثروات الطبيعية المتوفرة بها والتي يتعين استغلالها للرفع من قدرتها التنافسية وتوفير المناخ الملائم والتشجيع على المبادرة الخاصة وتأطيرها. • سياسة التسويق الترابي ومراجعة التشريع المتعلق بتغيير صبغة الأراضي.	• تفعيل التمييز الايجابي • معالجة اشكالية الاراضي الاشتراكية • تمكين الجهة من نسبة من عائدات استغلال ثرواتها الطبيعية	• مؤشر التنمية الجهوية

الحل: تجسيم طموح الجهة				
الأهداف الخصوصية	**الإشكاليات الفرعية**	**السياسات والبرامج لتحقيق الهدف**	**الشروط الموضوعية**	**المؤشرات لقيس الهدف**
هدف عدد 2: تحسين الظروف المعيشية على المستويين المحلي والجهوي	• تجهيزات جماعية محدودة في مجالات الصحة والشباب والرياضة والثقافة. • مراكز عمومية للتكوين محدودة العدد وذات اختصاصات غير مطلوبة. • مؤسسات للتعليم العالي محدودة العدد وذات اختصاصات مكررة. • خدمات للنقل العمومي متدنية ولا تتلائم مع حاجيات الجهة وتضاريسها • رحلات متباعدة وغير منتظمة واسطول محدود من الحافلات.	• تحسين التجهيزات الجماعية خاصة في مجالات الصحة والتربية والتعليم والخدمات الإدارية ودعم الأنشطة الشبابية والرياضية والثقافية • تعميم التزود بالماء الصالح للشرب بالكميات المطلوبة و تحسين الجودة • تعميم التنوير وخدمات التطهير • تحسين التجهيزات الجماعية والخدمات الإدارية ودعم الأنشطة الشبابية والرياضية والثقافية. • دعم انتفاع المتساكنين بالتغطية الصحية والاجتماعية العامة • تحسين البنية التحتية لشبكات الاتصالات • العمل على تحسين ظروف السكن. • تدعيم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والقطاع الثالث للنهوض بالفئات الاجتماعية الهشة والمساعدة على دعم موارد الرزق • دعم النقل العمومي بالجهة. • ربط الجهة بالسكة الحديدية.	• دعم التجهيزات الجماعية المرتبطة بتنمية الكفاءات (التعليم، التكوين المهني، التعليم العالي والبحث العلمي...) على مستوى كامل الولاية • مراجعة شروط تكفل الصناديق الاجتماعية بالرعاية الاجتماعية والصحية	• نسبة الربط بالماء الصالح للشراب • نسبة الربط بالتطهير • عدد دور الشباب • عدد المكتبات ودور الثقافة • تطور عدد الرحلات • تطور عدد الحافلات • تطور عدد المسافرين بالنقل العمومي
هدف عدد 3: تطوير اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة المحلية والجهوية	• بلديات محدودة الموارد • مجالس جهوية محدودة الموارد	• دعم الجهات الداخلية بالموارد البشرية من الاطارات الفنية والإدارية • دعم اللامحورية وإعادة هيكلة الإدارة الجهوية والمحلية. • إرساء نظام إحصائي جهوي متناسق مع الإحصائيات الوطنية • تثبيت قواعد الحوكمة الرشيدة على كل المستويات وفي مختلف المجالات.		

الحل: تجسيم طموح الجهة				
الأهداف الخصوصية	**الإشكاليات الفرعية**	**السياسات والبرامج لتحقيق الهدف**	**الشروط الموضوعية**	**المؤشرات لقيس الهدف**
هدف عدد 4: المنطقة الصحراوية الغنية بالموارد و الثروات جزء اساسي من التنمية بالجهة	• منطقة صحراوية غنية بالموارد الطبيعية وغير مستغلة. • فضاء صحراوي مكبل بالاجراءات المتعلقة بدخوله والاستثمار فيه مما يحد من امكانية ادماجه اقتصاديا.	• تخفيف الاجراءات الادارية والتراخيص الخاصة لاستغلال موارد الجهة في القطاعات الاقتصادية. • تركيز مشاريع منتجة ضخمة من طرف الدولة والخواص بالمنطقة الصحراوية	• التخفيف من الاجراءات الادارية المشروطة. • تفعيل التمييز الايجابي • تفعيل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص	• عدد المشاريع الضخمة المنجزة. • تطور عدد السكان المقيمين بالمنطقة.

تركيز منظومة للاقتصاد الاخضر ضامنة لتنمية مستديمة

يعدّ التصرف الرشيد في الموارد الطبيعية وحماية البيئة والمحيط من اهم الركائز التي تؤسس لتنمية مستديمة واقتصاد اخضر بولاية قبلي وبالتالي تتركز اهم التوجهات خلال المرحلة المقبلة على العمل على مزيد استغلال المائدة المائية الجوفية ودعم الموارد المائية. كما سيتجه العمل على استغلال الميزات التفاضلية للجهة (الشمس والرياح) بانجاز مشاريع في الطاقات المتجددة على غرار مشروع انتاج الكهرباء بالطاقة الشمسية. ولمزيد المحافظة على البيئة والمحيط لابد من العناية بالنظافة ومجابهة كل اشكال التلوث ،بما فيها التلوث الناتج عن أنشطة نقل انابيب البترول والغاز والمتعلقة بالشركات العاملة بالصحراء، ووضع مخطط للتصرف المستديم للنفايات بالجهة والإسراع بتعصير البنية الاساسية لمعالجة النفايات وإحداث المنتزهات والمناطق الخضراء وتهيئة المحميات الطبيعية بالجهة. ونؤكد هنا ضرورة التصدي لظاهرة التصحر وتدهور الاراضي الزراعية والذي يؤثر سلبا على حياة الاف من البشر في الوقت الراهن ويؤدي إلى تدني إنتاجيتها مما يشكل تهديدا للأمن الغذائي العالمي وجودة الحياة. وفي تونس تؤثر هذه الظاهرة على قرابة 75% من التراب الوطني بتفاوت ما بين مناطق شديدة التدهور ومتوسطة التدهور وضعيفة التدهور، كما أن معالجة هذه الظاهرة أصبح أكثر شمولية نتيجة العلاقة القائمة بين المسائل الاجتماعية والاقتصادية وكذلك المواضيع البيئية الهامة وهي التغيرات المناخية والتنوع البيولوجي حيث أثبتت الدراسات مدى تأثير التغيرات المناخية وظاهرة تدهور الأراضي الزراعية وتملّح التربة والاستغلال المفرط للمياه على الامن الغذائي. وهو ما يستدعي ضرورة اعتماد الخطة الجديدة للتنمية المستدامة للأمم المتحدة خلال الفترة القادمة في العمل على تحقيق الاهداف 17 للتنمية المستدامة ومن بينها الهدف 15 المتعلق بـ" حماية النظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي".فولاية قبلي من اكثر الولايات المهددة بهذه الافة وهو ما يؤكد الحاجة الملحة لرصد ميزانيات خاصة بالجهة لمقاومة التصحر ودعم دور الإدارة الجهوية لمعهد المناطق القاحلة وإنشاء مرصد جهوي للتصحر والتغيرات المناخية لمقاومة هذه الظاهرة.

الحل: الاقتصاد الأخضر وتثين ثروات الصحراء ضامن لتنمية مستدامة				
الأهداف الخصوصية	**الإشكاليات الفرعية**	**السياسات والبرامج لتحقيق الهدف**	**الشروط الموضوعية**	**المؤشرات لقيس الهدف**
هدف عدد 1: تهيئة ترابية عادلة تشمل مختلف الجهات وتحترم التوازنات الايكولوجية	• طول اجراءات المصادفة على امثلة التهيئة. • امثلة تهيئة لا تغطي مختلف مناطق الولاية. • عدم الربط بين البعدين الاقتصادي والمجالي. • امثلة غير محترمة وغير محيّنة	• اعداد مثال تهيئة خاص بالمنطقة الصحراوية • التسريع بالمصادقة على امثلة التهيئة المدروسة • مزيد التنسيق بين مختلف المتدخلين في اعداد و تنفيذ الامثلة الترابية ومتابعة انجازها.	• مراجعة اجراءات المصادقة علة امثلة التهيئة العمرانية • التوجه نحو اللامركزية في تحديد المكاتب المعتمدة لاعداد دراسة امثلة للتهيئة	• عدد الامثلة المصادق عليها. • عدد المكاتب الجهوية المعتمدة
هدف عدد 2: إحكام التصرف في الموارد الطبيعية **هدف عدد 3: حماية الثروة الطبيعية**	• استغلال مفرط للمائدة المائية السطحية • مياه سيلان غير مستغلة • مخاطر تهدد الواحات • قطاع التمور يمكن تثمنه اكثر • هشاشة وتدهور التربة • استغلال محدود للامكانيات الواسعة في الطاقات المتجددة بالجهة	• العمل على استغلال المائدة المائية ومزيد التحكم في مياه السيلان • التّحفيز على بعث المشاريع في مجال الطاقة المتجددة والتكنولوجيا البيولوجية والبيئية • حسن استغلال الموارد المائية • حسن استغلال الاراضي الصالحة للزراعة و حمايتها من التصحر و الانجراد	• تفعيل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص • منظومة تشريعية محفزة في ما يخص استغلال الطاقات البديلة	• نسبة تعبئة الموارد المائية. • عدد المشاريع المنجزة في الطاقات البديلة
هدف عدد 4: حماية البيئة والمحيط	• وضع بيئي متدهور • مساحات خضراء محدودة • نفايات غير مثمنة • مياه مستعملة غير مستغلة	• تثمين النفايات • تفعيل المراقبة على المؤسسات الملوثة • حماية النخيل	• منظومة تشريعية متطورة في ما يخص رسكلة النفايات • اعداث ديوان لحماية الواحات	• المساحات الخضراء لكل ساكن. • مشاريع بيئية محدثة
هدف عدد 5: الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية والتكنولوجية	• التصحر الزاحف و المتواصل	• التصدي لظاهرة التصحر • العمل على ارساء تنمية مستدامة	العمل على ارساء تنمية مستدامة	

الحوكمة الرشيدة

تكمن أهمية الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد ، في الوعي بما يطرحه الفساد من مشاكل ومخاطر على استقرار المجتمعات وأمنها. كما أنّ الفساد يقوّض مؤسسات الديمقراطية وقيمها وكذلك نسبة كبيرة من موارد الدولة ويهدد الاستقرار السياسي ويعطّل التنمية المستدامة. ولقد أصبحت مكافحة الفساد وارساء حوكمة رشيدة من الأولويات الاستراتيجية المطروحة على الدولة بجميع سلطاتها: التشريعية والتنفيذية والقضائية. كما يبرز هنا ضرورة تعزيز آليات المساءلة والمحاسبة لفرض احترام القانون، وضمان المساواة، وتكريس سياسات ترتكز على مبادئ النزاهة والشفافية لضمان حسن التصرف في الموارد والنفقات العمومية، إلى جانب توضيح أدوار مختلف الأطراف العمومية الفاعلة في مجال الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وتسهيل التنسيق في ما بينها ويستوجب النجاح على مستوى جهوي تنسيقا وتكاملا بين مختلف المتدخلين وتواصلا دائما بينها عبر قنوات واضحة ودائمة. ويمكن أن يكون ذلك عبر لجان عمل مشتركة لوضع استراتيجيات مكافحة الفساد والتعهد بالملفات وتبادل المعلومات بخصوصها. وهذا شرط لازم للنجاح لكنه غير كاف لتحقيقه اذ يبقى في النهاية النجاح في مكافحة الفساد وثيق الصلة بصياغة رؤية سياسية ومجتمعية تؤمن شعارا وممارسة بأهمية مكافحة الفساد .

الحل: الحوكمة الرشيدة والإصلاحات				
الأهداف الخصوصية	**الإشكاليات الفرعية**	**السياسات والبرامج لتحقيق الهدف**	**الشروط الموضوعية**	**المؤشرات لقيس الهدف**
هدف عدد 1: دور الجهة في تكريس قواعد الحوكمة الرشيدة (مكافحة الفساد، دور المواطن،..)	• غياب الوعي لدى المواطن و دور محدود لمكونات المجتمع المدني • ضعف التأجير في القطاعات الحساسة واستفحال ظاهرة التجارة الموازية • غياب اليات المساءلة و المحاسبة و الرقابة • ضعف اليات الشفافية الادارية • إشكاليات عقارية متعددة في الواحات	• اعتماد المقاربة التشاركية في مختلف البرامج المشاريع والأنشطة والتشجيع على المشاركة في الشأن العام • تعزيز عمل أجهزة الرقابة والإفصاح عن نتائج عملياتها واستنتاجاتها وتركيز خلايا لها على المستوى الجهوي • اصلاح التشريعات المتعلقة بالصفقات • اصلاح المنظومة الجبائية • إعادة هيكلة الإدارة العمومية وتعصير وسائل عملها وتحسين خدماتها و استنباط الآليات والوسائل الكفيلة باستقطاب الكفاءات العليا • تدعيم اللامحورية الإدارية وإعطاء صلاحيات أكبر على المستوى الجهوي. • إرساء إدارة رقمية ناجعة وسريعة	• اقرار التشريعات اللازمة وتعزيز برامج التوعية • تعزيز اليات التسيير الاداري وضمان شفافيتها • دعم قدرات المجتمع المدني • دعم الموارد البشرية للادارات الجهوية • تطوير منظومة الاعلام والاتصال	• عدد الجمعيات المدنية • مشاركة المواطنين • انخفاض نسبة الفساد • نسبة التاطير في الادارات الجهوية

خاتمة:

يعتبر التفاوت التنموي الجهوي والمحلي من أكبر الاشكاليات التي تجابهها تونس، فاليوم بات أكثر من الضروري اعادة النظر في منوال التنمية المتبع وضرورة تحديد رؤى جديدة وبلورة مقترحات وحلول كفيلة باعادة صياغة نمط جديد للتنمية الجهوية في تونس بالاستئناس بالتجارب المسجلة في بعض البلدان النامية والمتقدمة. فمنذ الاستقلال تركزت جهود التنمية في المناطق الساحلية التي كان يُظنُ أن تنميتها بالاعتماد على السياحة والصناعة سوف ينتج عنه بصفة آلية تنمية الجهات الداخلية، غير أن ذلك لم يحدث وهذا الامر لا ينفي تطور مختلف الولايات منذ الاستقلال على مختلف الأصعدة من ناحية التجهيزات الأساسية والتمدرس والصحة والسكن والطرقات وهذا أمر طبيعي جدا خلال فترة تجاوزت الخمسين سنة، لكن من غير الطبيعي بقاء التفاوت التنموي الجهوي على حاله بين مناطق الساحل والشمال الشرقي وبين مناطق الوسط الغربي والجنوب. فالتنمية الجهوية أو المحلية لا تقتصر على خلق مواطن شغل أو بعث بعض المشاريع أو المرافق ولاتقتصر على تحقيق معدلات نمو وطنية ايجابية وانما أساسا في مقاومة الاقصاء والتهميش وتوزيع الثروة بصفة عادلة بين مختلف الولايات مما ينتج عنه توفير مواطن الشغل وإنشاء التجهيزات الأساسية والاقتصادية وبعث المرافق الاجتماعية وهو ما ابرزناه في ولايتي جندوبة وقبلي. من هنا يجب على الدولة اعادة تحديد دورها في المنظومة الاقتصادية واعادة النظر في العلاقة بينها وبين القطاع الخاص لتحديد استراتيجية لفترة ما بعد الثورة. هذا الامر يستوجب ايجاد التمويل المناسب من خلال إرساء آليات وإنشاء مؤسسات في شكل بنوك وشركات تنمية جهوية وبعث صندوق للتنمية الجهوية في الولايات المهمشة، كما يستوجب الامر تحوير مجلة الجباية لتمكين الجهات والمناطق الفقيرة من موارد مالية مناسبة وتمكين الولايات من نسبة من عائدات مواردها الطبيعية كما ينص على ذلك دستور الجمهورية التونسية. فمنطقتي قبلي وجندوبة اللتين تضمان عدة أنشطة اقتصادية وخاصة منها السياحية والفلاحية ينتج عنها موارد مالية وجبائية جد مرتفعة، ورغم ذلك تعاني فيه بعض معتمدياتها من نقص في الخدمات الأساسية كالتطهير والإنارة والربط بالماء الصالح للشراب والطرقات والبنية الاساسية ومحدودية قدراتها الاقتصادية في وقت يجب فيه أن تتمتع هذه المناطق بجزء من الموارد الجبائية للولاية ليقع استثمارها فيها وتصبح بذلك مناطق جاذبة للاستثمار، غير أن تحقيق هذا الامر يبقى رهين التوفّق في تجاوز الإخلالات الهيكلية للنموذج التنموي القديم.

المراجع باللغة العربية

- وزارة التنمية الجهوية بتونس. **الكتاب الابيض للتنمية الجهوية**، 2011.
- الغرفة الوطنية للنساء صاحبات الاعمال تونس. **النساء صاحبات الأعمال : الحصيلة والآفاق**، 2010.
- بثينة، قريبع وجورجيا، ديباولي. **واقع النوع الاجتماعي بتونس**، بحث منجز بالتعاون مع بعثة الاتحاد الاوروبي بتونس، جوان 2014.
- حسين، الديماسي. **الاهمية الاجتماعية والسياسية للطبقة الوسطى في تونس**، كتاب ثورة تونس الاسباب والسياقات والتحديات، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،2012.
- سالم، لبيض. **ثقافة المؤسسة و أثر العولمة في المغرب العربي : مثال تونس**، المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، عدد رقم 22 ص 63-39، 2003.
- منشورات ديوان تنمية الشمال الغربي
- منشورات ديوان تنمية الجنوب
- عائشة، التايب. **الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للثورة في تونس: قراءة سوسيولوجية**، كتاب كتاب ثورة تونس الاسباب والسياقات والتحديات، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2012.
- عبد الحميد، صيام. **الدورة 69 للجمعية العامة - مراجعات لأهم ما ورد في الجزء المخصص للمناقشة العامة**، جريدة القدس العربي 04 اكتوبر 2014 .
- عزمي، بشارة. **الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2012.
- عمر، بلهادي. **إشكالية التنمية الإقليمية : وضع المناطق الداخلية والحوض المنجمي**، مداخلة في حركة التجديد التونسية، جويلية 2008.
- فتحية، مزارشي وحسيبة، مداني. **استراتيجيات ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الاقتصاديات العربية في اطار ضوابط التنمية المستدامة**، مداخلة مقدمة خلال الملتقى الدولي : التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة - سطيف (الجزائر)، 2008.
- لطفي، طرشونة. **منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 جانفي** ، كتاب ثورة تونس الاسباب والسياقات والتحديات، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2012.
- محمد علي، بن زينة. **جيل الثورة : قراءة سوسيوديمغرافية في تحولات واقع الشباب في سيدي بوزيد والقصرين ودورها في قيام الثورة التونسية، كتاب الثورة التونسية** القادح المحلي تحت مجهر العلوم الانسانية، المعهد العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2014
- مركز انباء الامم المتحدة. **الأهداف الإنمائية للألفية، التحديات والفرص لتحقيقها بحلول** 2015.
- مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني. **الحاكمية الراشدة : جدل لم يحسم بعد**
www.hayatcenter.org/hayat/pics/Edrak_Guide_.doc -
- وليد، حدوق. **الثورة التونسية : قراءة في الخلفيات الاقتصادية - الاجتماعية**، كتاب ثورة تونس الاسباب والسياقات والتحديات، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2012.
- وزارة الشباب والرياضة والمرأة والأسرة بتونس. **التقرير الوطني بيجين زائد 20: تنفيد اعلان وبرنامج عمل بيجين 1995**، جوان 2014.

المراجع باللغة الفرنسية

- Antony G.M., Visweswara Rao K., A composite index to explain variations in poverty, health, nutritional status and standard of living: Use of multivariate statistical methods, Public Health 121, 578–587, 2007.
- Belhedi Amor, La dynamique économique régionale en Tunisie. Analyse structurelle-résiduelle. Cybergeo, revue Européenne de Géographie, 310. p 17, 2005.
- Béchir Riadh, Abdeladhim Mohamed, Ounalli Nadia, Sghaier Mongi, Dhifallah Said Miloud. L'inégalité territoriale dans le Gouvernorat de Médenine (Sud-est tunisien), une mise en évidence à travers l'analyse des indicateurs régionaux d'amélioration des conditions de vie, Revue des Régions arides, n2, 2011.
- Béchir Riadh, Ounalli Nadia, Sghaier Mongi. L'inégalité territoriale dans le Sud-est Tunisien : une mise en évidence à travers l'analyse des indicateurs régionaux de développement. Canadian Journal of Regional Science / Revue canadienne des sciences régionales, 34(2-3), p. 61-68, 2011.
- Haddar Mohamed. Les OMD : Nouvel agenda pour le développement,4 ème colloque international organisé par le laboratoire Prospective, stratégie et développement durable sur : les objectifs du Millénaire pour le développement : progrès et perspectives (le cas des pays maghrébins), Juin 2008.
- Institut National de la Statistique, Les Résultats de recensement général de la population et de l'habitat, 2004. 2014
- Institut National de la Statistique, Annuaire Statistique de la Tunisie, 2010.
- Ministère de l'environnement Tunisie
- Organisation des Nations Unies, Rapport National tunisien sur les Objectifs du Millénaire pour le Développement, Tunisie, Mai 2004.

Solidar سوليدار تونس Tunisie

بيئتي موطني نادي الحياة

جمعية نخلة Association NAKHLA

NOMAD 08 Redeyef

En partenariat avec : POMED PROJECT ON MIDDLE EAST DEMOCRACY